الحرية الاقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي

٢٠١١

Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

INTERNATIONAL RESEARCH FOUNDATION

FRASER INSTITUTE

الحريةُ الاقتصاديةُ في العالمِ العربيِّ

التقريرُ السنويُّ ٢٠١١

سالم بن ناصر الإسماعيلي
ميجويل سيرفانتس
فريد ماكماهون

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية
مؤسسة البُحوث الدُّوَلية في سلطنة عمان
معهد فريزر

٢٠١١

الحريةُ الاقتصاديةُ في العالمِ العربيِّ

التقريرُ السنويُّ ٢٠١١

حقوق الطبع ٢٠٠٧ محفوظة لمعهد فريزر. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتاب بأيِّ طريقة كانت دونَ الموافقة المُسبَقَة، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة في المواضيع والمراجعات النقدية.

عَمِلَ مؤلفو هذا الكتاب بشكل مستقلٍّ، وبالتالي فإن الآراء الصادرة عنهم هي آراؤهم، ولا تعكس بالضرورة رأي المؤيدين، أو الأمناء أو العاملين الآخرين في معهد فريزر. وهذا الكتاب لا يُشير بأي شكل إلى أن معهد فريزر، أو مجلس الأمناء أو العاملين فيه هم مؤيدون أو معارضون لأي مقطع أو قسم منه، أو أنهم مؤيدون أو معارضون لأي حزب أو مرشَّح سياسيٍّ.

المؤلف الأساسي لهذا التقرير هو سالم بن ناصر الإسماعيلي، وهو من العاملين المتخصصين في مجال ترويج الاستثمار في سلطنة عمان، وهو الذي قام بمعظم عمليات التحليل، إلا أنه اعتذر عن حساب المؤشر لغرض تجنُّب أيِّ تضارُب في المصالح.

تاريخ الإصدار: أكتوبر ٢٠١١

تصميم الغلاف: بيل راي

الناشر: المحروسة للنشر وخدمات الطباعة والمعلومات
العنوان: المجمع ٧٣٩٩، شارع ٢٨ المتفرع من الشارع ٩، المقطم، القاهرة، مصر.
بريد إلكتروني: mahrosa@mahrosa.com

للاستشهاد بهذا التقرير

المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي، ميجويل سيرفانتس، فريد ماكماهون
العنوان: الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي ٢٠١١

تاريخ النشر: ٢٠١١
يمكن الحصول على نسخة رقمية من العنوان التالي (http://www.freetheworld.com)
و (http://www.fraserinstitute.org).

معلومات الكتالوج

سالم بن ناصر الإسماعيلي، ١٩٥٨
الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي ٢٠١١
سالم بن ناصر الإسماعيلي، ميجويل سيرفانتس، فريد ماكماهون

الترقيم الدولي I S B N : 978-0-88975-253-5 (2011 edition)

المحتويات

معلوماتٌ عن المؤلفين	٧
شكرٌ وتقديرٌ	٩
معلوماتٌ عن الناشرين	١١
المقدمة	١٥
القوانين والازدهار في العالم العربي	١٧
بحث عن الحرية الاقتصادية	٣١
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي	٣٥
جداول البيانات	٤١
ملحق: إيضاحات تفسيرية ومصادر البيانات	٧٩
المراجع	٩٣

معلوماتٌ عن مؤلفي التقرير

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حاصلٌ على شهادات جامعية في تخصُّص الاتصالات، والفنون الحرة، والهندسة الصناعية، وإدارة الأعمال، والإدارة والفلسفة، من عدة جامعات بريطانية وأمريكية. وعمل سابقًا لدى المؤسسة العامة للمناطق الصناعية من سنة ١٩٨٤ إلى ١٩٩٦، حيث تولَّى منصب عضو مجلس الإدارة المنتدَب. وفي عام ١٩٩٦ تم تعيينه بمنصب نائب رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للمركز العماني لترويج الاستثمار وتطوير الصادرات حتى شهر مايو ٢٠١١ م، حيث أصبح رئيس الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (المركز سابقًا). كما أنه مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البُحوث الدُّوَلية، وعضو مجلس إدارة معهد فريزر. كما قام بنشر عدد من أوراق العمل حول عدة مواضيع، منها عبر الثقافات، والإدارة، والاقتصاد، بالإضافة إلى كتابين حول الثقافة التجارية. وبصفته الشخصية قام أيضًا بمهام عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات الخاصة العاملة في مجال الخدمات المالية والطاقة.

سالم بن ناصر الإسماعيلي هو أحد العاملين المتخصصين في مجال ترويج الاستثمار في سلطنة عمان، وهو الذي قام بمعظم عمليات التحليل، إلا أنه اعتذر عن حساب المؤشر لغرض تجنُّب أيِّ تضارُب في المصالح.

ميجويل سيرفانتس

ميجويل أنجل سيرفانتس هو خبير اقتصادي يقوم بتنفيذ أعمال البُحوث الدُّوَلية لمعهد فريزر، ولديه خلفية أكاديمية في الاقتصاد، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس والماجستير، في تخصُّص الاقتصاد من جامعة تكساس. قدَّم محاضرات عديدة في كلية فانيير، واللجنة العليا للتعليم في مونتريال. كما تولى عملية تنسيق تقارير ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٠/٢٠١١، لعمليات البُحوث السنوية العالمية للنِّفط، والحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي ٢٠١٠

فريد ماكماهون

يشغل فريد ماكماهون منصب نائب رئيس البُحوث الدُّوَلية بمعهد فريزر، ويقوم المعهد بنشر التقارير السنوية عن الحرية الاقتصادية في العالم، وتنسيق شبكة الحرية الاقتصادية المكوَّنة من مجموعات تفكير مستقلة في ٨٠ دولة ومنطقة في العالم. وقد شارك فريد ماكماهون في تقرير الحرية الاقتصادية في أمريكا الشمالية، ويتولى أيضًا مسئولية المركز العالمي لموارد الدراسات التابع لمعهد فريزر. ويقوم هذا المركز بنشر تقرير معهد فريزر السنوي عن شركات التعدين، وتقرير المسح السنوي لقطاع النفط. كذلك أَلَّفَ فريد ماكماهون عددًا من الكتب، منها كتاب (تفتيش الهدية والتأكُّد منها: تأثير التحويلات الفيدرالية على كندا الأطلسية) الفائز بجائزة أنتوني فيشر الدُّوَلية عن كُتب السياسة العامَّة، وكتاب (طريق النُّمو: كيف يمكن للاقتصاديات المتأخِّرة أن تصبح مزدهرةً) "مع مقدمة من الفاضل جون بروتون، رئيس وزراء أيرلندا السابق"، وكتاب (التراجُع من النُّمو: كندا الأطلسية واقتصاد المبلغ السالب) "مع مقدمة من الفاضل روبرت موندیل الحائز جائزةَ نوبل".

شكرٌ وتقديرٌ

يتوجَّه المؤلفون بالشكر والتقدير إلى كلٍّ من: ميكل ووكر رئيس مؤسسة معهد فريزر، وجيمس جوارتني من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لوسون من جامعة أوبيرن، على الأفكار والمساعدة القيِّمة. كما يتوجَّهون بالشكر إلى الفاضل د. رونالد ميناردوس، المدير الإقليمي لمؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية بالقاهرة، على الدعم والمساندة.

ويتوجَّهون بالشكر أيضًا إلى مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية بالقاهرة، ومؤسسة أوريا الكندية على مساندة هذا المشروع، والسفارات والقنصليات التجارية لكندا في الشرق الأوسط وأفريقيا، على المعلومات القيِّمة التي وفَّرتها لنا، ومكتب إيرنست أند يونج في ليبيا، ومكتب ديلويت في الإمارات العربية المتحدة، ومؤسسة بانكسنوت، لمَنحِنا تسهيلات للوصول إلى قواعد البيانات لديها.

إن الآراء المنشورة في هذا التقرير تعكس آراء المؤلفين، وليس بالضرورة آراء (جون تمبلتون فاونيدشن)، أو الداعمين أو الموظفين أو أمناء معهد فريزر.

المشاركون فى نشر التقرير

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي منظمة مستقِلَّة غير حكومية، ولا تسعى للرِّبح، وملتزمة بالترويج لسياسات الحريات، تم تأسيسها في ألمانيا عام ١٩٥٨. تمكَّنت المؤسسة من تحقيق سُمعة طيبة في مجال ترويج الحريات حول العالم.

ولكي تتمكن المؤسسة من تكوين المجتمعات المنفتحة وضعت نصبَ عينيها مبادئ الحرية، ورسالة التسامُح المتبادَل، والقَبول بالتنُّوع. وتتمحور المفاهيم الأساسية للمؤسسة حول حماية حقوق الإنسان، وتطبيق حكم وسيادة القانون، والديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق الحرة، والتي أثبتت عبر العصور أن الحرية توفر الحلول المناسبة لوقتنا الحالي، وللمستقبل أيضًا، في الحياة العامة، والخاصة أيضًا. وتقوم المؤسسة بأعمالها في مجال التعليم السياسي، والمشاورات السياسية، والتدريب والحوار في ألمانيا، وفي مكاتبها المنتشرة في أكثر من ٥٠ دولةً حول العالم.

الموقع الإلكتروني: http://www.fnst-egypt.rog

مؤسسة البُحوث الدُّوَلية

تأسست مؤسسة البُحوث الدُّوَلية في سلطنة عمان سنة ٢٠٠٥ كوَّنها "خزان للأفكار" ضمن مؤسسة مستقلة غير حكومية، ولا تسعى للربح، مقرها في سلطنة عمان، لغرض القيام بالبحوث حول المواضيع الاقتصادية المحلية والدُّوَلية، مع التركيز على العالم العربي. وقد وضعت المؤسسة برامج البُحوث والعلاقات العامة على أساس الزمالة والاعتماد على العاملين فيها، ومجلس الإدارة وكبار الأعضاء الزملاء. ولديها ترتيبات عملية مستمرة مع المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة، وفي مناطق أخرى من العالم. المؤسسة هي العضو الإقليمي لشبكة معهد فريزر للحرية الاقتصادية.

تتمحور النظرة المستقبلية للمؤسسة حول تكوين الثروات وفرص العمل من خلال الترويج للحرية الاقتصادية، وتنحصر مهمتها في القياس، والبحوث والتواصل مع المجتمعات الدُّوَلية حول تأثير الأسواق التنافُسية مع سياسات الاقتصاد الحر على رفاهية الفرد.

للمؤسسة مجلس أمناء يتكون من أعضاء من القطاع الخاص من أصحاب المكانة الرفيعة، ومن مختلف المؤسسات والشركات، وقد باشرت المؤسسة تأسيس شبكة من الباحثين الأكاديميين لتسهيل مشاريع البحث، وهذا سوف يساعد جهود المؤسسة في القيام بالبحوث على المواضيع الاقتصادية التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد.

الموقع الإلكتروني: http://irfoman.org

معهد فريزر

نظرتنا تتمحور حول عالَمٍ حرٍّ ومزدَهِر، حيث يمكن للأفراد الاستفادة من خيارات أكثر، وأسواق تنافسية، والمسئولية الشخصية. إن مهمتنا هي قياس ودراسة تأثير الأسواق التنافُسية والمبادرات الحكومية على رفاهية الأفراد.

تأسس معهد فريزر عام ١٩٧٤، وهو مؤسسة كندية مستقلَّة للبحوث والتعليم، مع مراكز منتشرة في مختلف المناطق، ومنها أمريكا الشمالية، مع شركاء دوليين في أكثر من ٨٥ دولةً. ويتم تمويل أعمال المعهد بواسطة مساهمات مخصومة من الضرائب من آلاف الأفراد والمنظمات والمؤسسات. ولغرض حماية استقلال المعهد فإن المعهد يعتذر عن قبول أيِّ مساهمات أو منح من الحكومات أو القيام بعقود للبحوث.

الموقع الإلكتروني: http://www.fraserinstitute.rog
http://www,freetheworld.com

الحريةُ الاقتصاديةُ في العالمِ العربيِّ

التقريرُ السنويُّ ٢٠١١

إعداد : سالم بن ناصر الإسماعيلي، ميجويل سيرفانتس، فريد ماكماهون

المقدمــة

هذا هو التقرير الثامن حول الحرية الاقتصادية في العالم العربي، حيث تم نشر التقرير الأول من قِبَل المؤلفين أنفسهم في تقرير (*تنافسية العالم العربي ٢٠٠٥*) (لوبيز كلاروس وشواب ٢٠٠٥)، وتم نشر التقرير الثاني والتقارير التالية من قِبَل مؤسسة البُحوث الدُّوَلية في السلطنة ومعهد فريزر. في عام ٢٠٠٨ أصبحت مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، مكتب القاهرة، من ضمن الناشرين للتقرير.

المؤشر الخاص بهذا التقرير يضم بيانات عام ٢٠٠٩، وهي أحدث سنة تتوفر فيها هذه البيانات، كما تمت مراجعة حسابات السنوات السابقة باستخدام بيانات مراجعة من البنك الدُّوَلي في قاعدة بيانات الأعمال التجارية ومؤشرات التنمية في العالم. وقد تم تصميم الحرية الاقتصادية في العالم العربي على أساس التقارير السنوية لهذه المجموعة "الحرية الاقتصادية في العالم" (جوارتني أند لوسون، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩. جوارتني، هال أند لوسون ٢٠١٠. جوارتني، هال أند لوسون ٢٠١١)[١].

التعريف الكلاسيكي للحرية الاقتصادية

يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما (أ) تكون ممتلكاتهم التي حصلوا عليها من دون استعمال للقوة، أو السرقة، أو الاختلاس، محميةً من أيِّ اعتداء من الآخرين، و (ب) هم أحرار في استعمال أو تبادل أو منح ممتلكاتهم، طالما كانوا لا يخرقون حقوقًا مشابهةً للآخرين. ولذلك فإن مؤشر الحرية ينبغي أن يقيس الحد الذي تكون عنده الممتلكات الشرعية محميةً، والأفراد متاح لهم التصرف بممتلكاتهم بطريقة طوعية. (جوارتني، لوسون وبلوك ١٩٩٦ : ١٢)

من السهل أن نفهم آليات عمل الحرية الاقتصادية. أيُّ معاملة يتم الاتفاق عليها طواعية يجب أن تكون ذات منفعة للطرفين. أيُّ معاملات لا ينتفع بها الطرفان تكون مرفوضةً من الطرف الذي لن ينتفع منها. وهذه لها تبعات على الاقتصاد بشكل عام. لا يمكن جذب المستهلك الذي يتمتع بحرية الاختيار إلا من خلال الجودة الفائقة والسعر. وبالتالي على المنتجين العمل باستمرار نحو تحسين سعر وجودة

[1]) في عام ١٩٨٤ قام مايك والكر، والذي كان وقتها يشغل منصب المدير التنفيذي لمعهد فريزر، بالتعاون مع ميلتون وروز فريدمان، بمشروع الحرية الاقتصادية لتعزيز فهم العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات السياسية والمدنية، ودورها الجماعي في التأثير على الأداء الاقتصادي. وقد شملت مرحلة البُحوث من المشروع حوالي ٦٠ من أشهر العلماء في العالم، من بينهم ثلاثة حصلوا على جوائز نوبل. وتتكون شبكة الحرية الاقتصادية حاليًا من مؤسسات أعضاء في ٨٥ دولة ومنطقة، ومنها سلطنة عمان، والأردن وفلسطين.

المنتجات الحالية، أو طرح منتجات جديدة. ودون هذا لن يتعاقد العملاء طواعيةً مع المنتجين على أيِّ معاملات. تحدث يوميًّا معاملات بمليارات الدولارات ذات منافع مشتركة للأطراف، مما يزيد من الطاقة المحركة لزيادة الإنتاجية والثروة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ظهرت الحرية الاقتصادية ضمن المستويات الأعلى للدراسة التي تمت لمراجعة بحوث ترويج الازدهار والنمو الاقتصادي والنتائج الإيجابية الأخرى الواردة في التقرير، بالإضافة إلى أنها تتماشى بشكل كبير مع الثقافات والعادات العربية والإسلامية. ومن الواضح أن العالم الإسلامي قد شهد طوال الألفية الماضية أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية بشكل عام، والانفتاح التجاري على العالم بشكل خاص (حوراني ١٩٩٢). إلا أنه خلال القرون القليلة الماضية فَقَدَ العالم العربي مكانته الرائدة هذه.

القوانين والازدهار في العالم العربي

الأحداث التي حصلت أخيرًا في العالم العربي أوضحت بطريقة درامية الرغبة في الحصول على الحرية الاقتصادية والمنافع التي يمكن تحقيقها منها. قام واحد من أفراد شرطة مدينة سيدي بو زيد في تونس بحرمان بائع متجول من الحق ببيع بضاعته، أي: حرمانه من الحرية الاقتصادية. وكان اسم هذا البائع محمد بو عزيزي، والذي احتج على هذا الحرمان وقام بحرق نفسه. وقد أدت وفاته إلى اندلاع الاحتجاجات والثورات في مختلف أنحاء العالم العربي. إن انعدام الحرية الاقتصادية يحرم المنطقة من الكثير من الاندفاع والابتكار من قِبَل الأفراد والعائلات، وهو السبب الرئيسي لمعظم حالات التخلُّف الموجودة في المنطقة، من حيث تكوين الازدهار، فهناك أعداد كبيرة من الأفراد المحرومين من الفرص الاقتصادية التي يمكنها رفعهم من مستوى الفقر، والتخفيف من عدم المساواة في المنطقة.

وفي الصفحات التالية ستتم مناقشة البحث الذي أظهر كيف أن الحرية الاقتصادية يمكنها بناء الازدهار، مع نظرة معمقة على الحالة القانونية في المنطقة، حيث إنه غالبًا يتم وضع هذه القوانين بطريقة شديدة لحرمان الأفراد من القدرة على القيام بالأنشطة الاقتصادية التي يختارونها، كما هي الحال بالنسبة لمدينة سيدي بو زيد. حيث نوفر أولًا نظرةً عامةً عن الحالة الاقتصادية في المنطقة على ضوء الهياج السياسي الذي حصل أخيرًا، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية الهشَّة في العالم.

بالرغم من تأثيرها الخفيف على الاقتصاد الوطني لدول المنطقة، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية أوضحت وجود بعض حالات الضعف الاقتصادي في العالم العربي. جميع الدول تقريبًا تعتمد كثيرًا على أسعار السلع، لكونها دولًا مصدِّرةً لمنتجات الهيدروكربون، ومستوردةً للمواد الزراعية على سبيل المثال. أدَّت الأزمة المالية إلى توضيح ضعف أدوات الرقابة على الأسواق المالية في بعض الدول، في حين أن دولًا أخرى أظهرت وجود عدم مرونة في سوق العمل والبضاعة لكي تتمكَّن من التأقلُم بسرعة مع الأوضاع الجديدة. ولكي يمكن تحقيق مرونة أكبر أمام هذا النوع من الصدمات العالمية فإنه من الضروري أولًا: التقليل من نقاط الضعف، بحيث يصبح الاقتصاد المحلي أقل تأرًا بالتطورات العالمية السيئة. وثانيًا: يجب تعزيز قدرة هذه الاقتصاديات للتعامُل مع الأزمات الاقتصادية عند حدوثها.

قبل الأحداث السياسية الأخيرة بفترة قصيرة كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المسار الصحيح للتعافي الاقتصادي، مع عودة الاقتصاد العالمي. وقد كانت توقعات البنك الدُّوَلي التي تمت في الربع الأخير من عام ٢٠١٠ لهذه المنطقة تشير إلى أداء قوي للفترة ٢٠١١ و ٢٠١٢، حيث كان من المتوقَّع أن تحقق هذه المنطقة نموًّا بنسبة ٤.٢%، وكانت التوقعات بالنسبة لتونس ومصر، حيث تمت الإطاحة بالرئيسين فيهما، تشير إلى نمو بنسبة ٥% و ٦% على التوالي (البنك الدُّوَلي ٢٠١١، ١٤ مارس). وهذه المعدَّلات هي أعلى بحوالي نقطة مئوية واحدة عن معدلات النمو في عام ٢٠١٠.

خلال العقدين الماضيين شهد العالم العربي مستوياتٍ معتدلةً للنموِّ، إلا أن هذا النموَّ لم يكن عادلًا، كما هو واضح من المستويات العالية للفقر وعدم المساواة، والمستويات العالية من البطالة، والمعدلات غير المتساوية للتنمية الإقليمية. من الطبيعي أن تكون بعض الدول أفضل من غيرها، إلا أن الاحتجاجات والمظاهرات الأخيرة أظهرت ضعف وهشاشة مستويات التسامُح مع المستويات المتدنية للازدهار وعدم المساواة. الاقتصاد في العالم العربي بحاجة إلى التعامُل مع الكثير من التحديات، ليمكن وضع التنمية الاقتصادية على المسار الأكثر استدامةً، وتحقيق الإمكانيات الكاملة للعالم العربي للنمو الاقتصادي. وهذه التحديات تشتمل على: تقدم بطيء في تنويع الاقتصاد وتكوين فرص العمل، عدم المساواة الاجتماعية، وحالة مستمرة من عدم الأمان حول أسعار البضائع.

خلال السنوات الأخيرة تدهورت مستويات رضا الناس عن نمط المعيشة في معظم الدول العربية، وخاصةً في: مصر، وليبيا، والبحرين، وبعض الدول الأخرى. كما ظهر واضحًا من حالات العصيان المدني التي حصلت أخيرًا. ونتيجةً لعدم الرضا حصلت حالات من الشغب في العديد من الدول العربية. كما توجد في بعض الدول، ومنها لبنان، وليبيا، والبحرين، نسبة عالية من عدم الاستقرار المدني، بالتناسب مع دخل الفرد والدخل الوطني لهذه الدول، وهذا يوحي بوجود عوامل غير الدخل تلعب أيضًا دورًا مهمًّا لزيادة عدم رضا المواطنين.

تدهورت حالة الأمن الغذائي في معظم الدول العربية (مينوت ٢٠١٠)، وهذه الحالة تتطابق مع النسبة العالية للتضخُّم في أسعار المواد الغذائية. لقد زادت نسبة الناس الذين لا يملكون المال الكافي لشراء المواد الغائية، أو أنها استمرت دون تغيير في جميع الدول العربية باستثناء ١٢ دولةً. وقد شهد كلٌّ من مصر والسودان زيادة كبيرة بشكل خاص. كما أنه من المتوقع أن يكون اتجاه التغيير للأمن الغذائي متماشيًا مع حالة التدهور المتوقَّعة في نمط المعيشة، باستثناء حالتين ملحوظتين في العراق وتونس. بالرغم من أن المزيد من العراقيين والتونسيين قالوا أنهم راضون عن مستوى المعيشة، إلا أن عدد المواطنين في هاتين الدولتين الذين كان ينقصهم المال لشراء ما يكفي من الغذاء في عام ٢٠١٠ أكثر من السنة السابقة. ومن التفسيرات المحتمَلَة لهذه الحالة أن حالة عدم الرضا بين الفقراء (والذين بالنسبة لهم تمثل حالة الأمن الغذائي أهميةً كبرى) زادت أكثر من باقي فئات المجتمع.

بالنسبة للدول التي تعاني حاليًا من عدم الاستقرار، وهي: تونس، ومصر، واليمن، وليبيا والبحرين، فإنه من المؤكد أن يحصل تدهور في النمو الاقتصادي، والإيرادات المالية، والسياحة، وعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنظر إلى أن الأحداث ما زالت تتسارع فإنه من المبكِّر توقُّع النظرة الاقتصادية المستقبلية لعام ٢٠١١ أو ٢٠١٢. إلا أنه توجد بعض الاتجاهات التي يمكنها أن تصف جيدًا حالة التعطل الاقتصادي والإعلانات السريعة عن تغيير السياسات. من المحتمل أن يكون الضغط المالي والخارجي عاليًا. ولكي يمكن تجنب الاحتجاجات العامة، وتحت الضغط من الاتحادات، قامت معظم الحكومات بالإعلان عن زيادات كبيرة في الرواتب، وزيادة الدعم، وخلق وظائف أكثر في القطاع العام، بالإضافة إلى أن هذه الحكومات تقوم حاليًا بوضع مجموعة من برامج التنمية لخلق فرص عمل إضافية، ومعالجة مشكلات الفقر. بعض التقديرات الأولية توحي بأن تكلفة هذه الإصلاحات يمكن أن تكون من ٥٠٠ مليون دولار بالنسبة للاقتصاديات الضعيفة مثل اليمن، و ٥ مليارات دولار بالنسبة للكويت، ومليار دولار بالسنة لمدة العشر سنوات القادمة في سلطنة عمان والبحرين (وحدة المعلومات الاقتصادية ٢٠١١). وفي حين أن هذه المصروفات ممكنة بالنسبة للدول المصدِّرة للنفط والمستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، إلا أنه من المحتمل أن تتسبب هذه المصروفات في حصول تدهور كبير في العجز المالي، نتيجةً للأعباء

الإضافية لتمويل فواتير النفط العالية. من الناحية الخارجية كانت نسبة ركود الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبيرةً لعدد من الدول، وفي بعض الحالات أدى نزوح الاستثمارات الأجنبية إلى السحب من صناديق الاحتياط. سوف يزداد ضغط التضخم استنادًا إلى توجُّهات الأسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية. وهذا سيؤدي إلى زيادة الأحوال السيئة للفقراء. وتشير الدلائل في المنطقة – فعلًا – إلى وجود عدد من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر، وهم لديهم حساسية عالية لارتفاع الأسعار (بيبي ونبيل ٢٠٠٩).

السياحة هي الأخرى من القطاعات المتأثرة بهذه الأحوال. أولًا: كانت السياحة جزءًا مهمًّا من إجمالي الناتج المحلي لمعظم الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على سبيل المثال: ١٣% في مصر و ١٦% في تونس من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠. ثانيًا: كانت السياحة لفترة مركزية بالنسبة لخلق فرص العمل في هاتين الدولتين، حيث تشمل ١١% في مصر و ١٥% في تونس عام ٢٠١٠. ثالثًا: هذا القطاع هو أيضًا المصدر الأساسي لإيرادات العملة الأجنبية، وبالنسبة لمصر كانت التقديرات أكثر من ١٤ مليار دولار عام ٢٠١٠، أي حوالي ٣٠% من جميع الصادرات (البنك الدُّوَلي ٢٠١١). وأي زيادة في فترة عدم الاستقرار سوف تؤدي إلى نتائج سيئة جدًّا على المدى القصير على هذا القطاع، بالنظر إلى أن السياح يمكنهم بسهول التحول إلى أماكن سياحية أخرى.

ومن الحالات المقلقة أيضًا التقلُّبات الكبرى في أسعار الأسهم بالمنطقة، وقد زادت هذه الظاهرة بشكل كبير حول العالم نتيجةً لزيادة أسعار النفط التي كانت أكبر بكثير من الأخبار الإيجابية حول تعافي السوق الأمريكية. ففي العالم العربي على سبيل المثال كانت سوق الأوراق المالية في مصر مقفلةً لفترة زمنية طويلة بعد خسارتها ١٦%، وفي تونس تم توقيف التداول مرتين، مما أدى إلى هبوط بنسبة ١١%. في المملكة العربية السعودية انخفضت السوق بنسبة ٢٠% تقريبًا (عن رويترز والموظفين الأجانب ٣١ يناير ٢٠١١، شاهين، علاء ومحمود قاسم ٦ مارس ٢٠١١).

من الضروري أن تكون عملية خلق فرص العمل جزءًا كبيرًا من أيِّ استراتيجية مستقبلية للنمو، وهذا ليس فقط بسبب ارتفاع معدلات البطالة، بل أيضًا بسبب تردِّي الحالة بين فئة الشباب والنساء. ولكي يمكن التعامل مع هذا التحدي الكبير فإنه من الضروري وضع سياسات لسوق العمل من شأنها تعزيز حركة العمل، ومراجعة أنظمة التأمينات الاجتماعية (بما فيها الضريبة والمساهمات الاجتماعية والتقاعد) وتحرير المهن. ومن المحتمل أن يتحول التركيز من حماية الوظائف إلى حماية دخل العمَّال مع المزيد من المساندة الاجتماعية، وتأمينات البطالة، ومعايير فعَّالة لمساعدة العمل خلال فترات التحوُّل، إلا أن هذه المعايير يمكنها التقليل من الحرية الاقتصادية، وأن تؤدي إلى تكوين مشكلات خاصة بها. والأهم من هذا أنه من الضروري أن تركز السياسة على تقليل العوائق أمام تكوين فرص العمل. إن ضريبة العمالة العالية (المساهمات الاجتماعية) وقوانين العمل الصارمة هي من أهم الأسباب التي تمنع الشركات من توسعة أعمالها في بعض الدول، ومنها: تونس، ومصر، ولبنان، وسوريا.

استمرت حالة الضعف في تنظيم وإدارة الشركات كونها من تحديات التنمية في العالم العربي. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة المسئولية والشفافية إلى التخفيف من العوائق التي تقف أمام دخول وتعزيز المنافسة وسياسات مكافحة سوء الأمانة، وزيادة الحرية الاقتصادية.

القوانين والحرية الاقتصادية في العالم العربي

تتعرض الحرية الاقتصادية إلى عوائق كثيرة، بسبب مجموعة من القوانين التي تؤثر على مراحل الدورة التجارية، ومنها تأسيس الشركات، والتعامل مع تصاريح البناء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وتسديد الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود، وإقفال الشركات. وقد تمت مراجعة وتقييم هذه الإجراءات بصورة عامة في تقرير الأعمال التجارية ٢٠١١: الفرق بالنسبة لأصحاب المبادرات التجارية (البنك الدُّوَلي ٢٠١١)، ويعتبر هذا التقرير من المصادر المهمة للبيانات بالنسبة لتقرير معهد فريزر (الحرية الاقتصادية في العالم العربي). ومن بين الدول التي تم فحصها حققت سنغافورة المركز الأول في العالم، ومن الدول العربية كانت السعودية هي الأفضل في المركز الحادي عشر، تلتها البحرين في المركز ٢٨ لسنة ٢٠١٠. العراق كانت في أسفل قائمة الدول العربية بالمركز ١٦٦، وكانت موريتانيا قريبةً من العراق بالمركز ١٦٥، في حين أن الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وتونس، وسلطنة عمان، والكويت حققوا مراكز بين ٤٠ و ٧٤، وجاءت الدول العربية الأخرى بنسب ٥٠% أو أقل، وشملت هذه الدول كلًّا من: مصر، واليمن، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، والجزائر، وسوريا، والسودان، وجيبوتي، وجزر القمر وموريتانيا والعراق.

تأسيس الشركات

عند فحص تقرير الأعمال التجارية لعام ٢٠١١، بمزيد من التفصيل، نجد أن تصنيف تأسيس الشركات قائم على أربعة مؤشرات ثانوية، وهي: عدد الإجراءات اللازمة للمباشرة بتشغيل الشركات، والفترة الزمنية اللازمة لتكملة هذه الإجراءات، والتكاليف المطلوبة لتمكلة الإجراءات (نسبة من دخل الفرد)، والحد الأدنى لرأس المال المسدد (نسبة من دخل الفرد).

قام تقرير البنك الدُّوَلي للأعمال التجارية بتصنيف دول العالم ضمن ستِّ مناطق، ومنها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لديها أقل عدد من الإجراءات (٥.٦) في حين كان معدَّل العالم العربي من حيث عدد الإجراءات (٨.٥). بالنسبة لعدد الأيام، معدل الأيام في العالم العربي يبلغ ٢١.٦ يوم، وهذا المعدل أفضل من السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (منطقة الكوميسا) ٣٤.٩ يوم، وشرق آسيا والمحيط الهادئ ٣٩ يومًا، وأمريكا اللاتينية ٤٣.٦ يوم.

كانت نيوزيلندا هي الأفضل بالنسبة للمؤشر الثانوي الأول، وفيها إجراء واحد فقط، في حين كان المعدل الإقليمي العربي ٨.٥ إجراء. من بين الدول العربية كانت السعودية في أول القائمة، وفيها ٤ إجراءات فقط، تليها لبنان وسلطنة عمان وفيهما خمسة إجراءات، ومصر والمغرب واليمن فيهم ستة إجراءات، وكانت الجزائر هي الأكثر من بين الدول العربية من حيث عدد الإجراءات، والتي بلغت ١٤ إجراءً، والكويت بعدها مباشرة ١٣ إجراءً. في سبع دول: موريتانيا، والسودان، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي والعراق وفلسطين، كان عدد الإجراءات متغيرًا من ٩ إلى ١١ إجراء، وكان أقل من المعدل الإقليمي. من جهة أخرى، في البحرين، وسوريا، والأردن، وقطر، والإمارات، كان عدد الإجراءات ٧ أو ٨ وكانت أفضل قليلًا من المعدَّل الإقليمي.

بقياس الفترة اللازمة لمباشرة العمل كانت نيوزيلندا الأفضل مرةً أخرى وتحتاج ليوم واحد فقط لتكملة الإجراءات، في حين كان المعدل الإقليمي العربي ٢١.٦ يوم. من بين الدول العربية كانت السعودية في أول القائمة وفيها خمسة أيام، تليها مصر سبعة أيام، والبحرين ولبنان حيث تحتاج إلى تسعة أيام لتكملة الإجراءات. في العراق كان عدد الأيام اللازمة للحصول على الموافقة الأكبر بين الدول العربية وبلغ ٧٧ يومًا، وكانت فلسطين في آخر القائمة وتحتاج إلى ٤٩ يومًا. من بين ٢٠ دولة عربية، تسعة دول (تونس، والمغرب، وسلطنة عمان، وقطر، واليمن، والأردن، وسوريا، والإمارات، وموريتانيا) كان عدد الأيام اللازمة للحصول على الموافقة يتراوح من ١١ إلى ١٩ يومًا، وهي أقل من المعدل الإقليمي. من جهة أخرى، في الجزائر وجزر القمر ٢٤ يومًا، والكويت والسودان وجيبوتي من ٣٥ إلى ٣٧ يومًا، وهي أعلى من المعدل الإقليمي البالغ ٢١.٦ يوم.

بالنسبة لتكاليف تأسيس الشركات (نسبة من دخل الفرد)، كانت الدنمارك هي الأكثر فاعليةً في هذا المؤشر الثانوي دونَ تكاليف. وبين الدول العربية كانت تكلفة تأسيس الشركات هي الأقل في البحرين بنسبة ٠.٨%، تليها الكويت بنسبة ١.٣%، وسلطنة عمان بنسبة ٣.٣%، وتونس بنسبة ٥.٠%. بين الدول العربية، كانت تكلفة تأسيس الشركات في جزر القمر هي الأعلى بنسبة ١٧٦.٥% من دخل الفرد، تليها جيبوتي بنسبة ١٦٩.٩% والعراق بنسبة ١٠٧.٨%. وكان المعدل الإقليمي العربي بنسبة ٤٦.٢%. التكلفة في لبنان واليمن وفلسطين هي أعلى من المعدل الإقليمي وتتراوح من ٧٥% إلى ٩٣.٧%، في حين أن الدول العشرة الأخرى (مصر، الإمارات، السعودية، قطر، الجزائر، المغرب، موريتانيا، السودان، سوريا، الأردن) كانت تكلفة تأسيس شركة تتراوح من ٦.٣% إلى ٤٤.٦% من إجمالي دخل الفرد، وهي أقل من المعدل الإقليمي.

آخر مؤشر ثانوي في هذه المرحلة من دورة الأعمال التجارية هو الحد الأدنى لرأس المال المسدَّد (نسبة من دخل الفرد) لتأسيس الشركة. ستُّ دول عربية: مصر، والسعودية، والسودان، وتونس، والإمارات، واليمن، هي الأفضل في العالم في هذا المؤشر الثانوي؛ حيث لا تحتاج إلى متطلبات رأس المال. كان المعدل في العالم العربي ١٢٦.٥% من دخل الفرد، وكانت المغرب، والأردن، والجزائر، ولبنان، والعراق، وقطر، والكويت، الأقل بالنسبة لمتطلبات رأس المال، وكانت أقل من المعدل الإقليمي، وفي هذه الدول تتراوح النسبة من ١١.٢% إلى ٨٢.٧%. من جهة أخرى، كانت فلسطين بنسبة ٢١١.٣%، وجزر القمر ٢٤٥.٥%، والبحرين ٢٧٣.٤%، وسلطنة عمان ٢٨٨.٤%، وسوريا ٣٥٥.١٥%، وموريتانيا ٤١٢.١%، وجيبوتي ٤٣٤.١%، عالية جدًّا من حيث متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

التعامل مع تصاريح البناء

يقوم البنك الدُّوَلي بقياس المرحلة الثانية من دورة الأعمال التجارية على أساس التعامل مع تصاريح البناء. ويتم التصنيف على أساس ثلاثة مؤشرات ثانوية: عدد الإجراءات اللازمة لبناء مستودع بالطريقة القانونية، وعدد الأيام اللازمة لتكملة الإجراءات، والتكلفة اللازمة لتكملة الإجراءات.

في العالم العربي كان معدل الفترة اللازمة لتكملة الإجراءات ١٥٢.٤ يوم، وهذا المعدل هو الأفضل بين مختلف المناطق، تليها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ١٦٦.٣ يوم. إلا أن تكلفة الحصول على الموافقات في العالم العربي كانت ٣٨٥.٨% من إجمالي دخل الفرد، مما وضعها في المركز الرابع

بين مختلف المناطق. وكانت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي الأقل تكلفةً بنسبة ٦٢.١%، تليها منطقة شرق آسيا والباسيفيك بنسبة ١٦٨.٧%، وأمريكا اللاتينية بنسبة ٢٤٣.٤%.

عدد الإجراءات اللازمة للحصول على تصريح البناء هو الأقل في الدنمارك: ستة إجراءات فقط. وبين الدول العربية كانت السعودية هي الأفضل ١٢ إجراءً، تليها البحرين ١٣، والعراق ١٤، وسلطنة عمان واليمن ١٥ إجراء. عدد الإجراءات في الدول العربية هو الأكبر، في سوريا ٢٦، تليها مصر والكويت وموريتانيا وكل منها ٢٥ إجراء. المعدل الإقليمي ١٩.١ إجراء، وعدد الإجراءات في جيبوتي، والإمارات، وجزر القمر، والأردن، والمغرب، وقطر، والسودان، كان يتراوح من ١٦ إلى ١٩ إجراء، وهذا أقل من المعدل الإقليمي. إلا أن عدد الإجراءات في كل من تونس، ولبنان، وفلسطين كان من ٢٠ إلى ٢٢ إجراء، وهو أعلى من المعدل الإقليمي.

في حال مقارنة الوقت اللازم لتكملة الإجراءات حققت سنغافورة المركز الأول: ٢٥ يومًا. وبين الدول العربية كانت البحرين هي الأولى ٤٣ يومًا، تليها الإمارات ٦٤ يومًا، وقطر ٧٦ يومًا. بين الدول العربية كان أكبر عدد أيام في السودان ٢٧١ يومًا، تليها الجزائر ٢٤٠ يومًا. عدد الأيام في ستٍّ دول عربية، هي: الأردن، والسعودية، وتونس، والكويت، واليمن، وسوريا، يتراوح من ٨٧ يومًا إلى ١٢٨ يومًا، وهذا المعدل أفضل من المعدل الإقليمي العربي البالغ ١٥٢.٥ يوم. في إحدى عشرة دولةً عربيةً، كان عدد الأيام اللازمة أعلى من المعدل الإقليمي، وهذه الدول هي: المغرب، وجزر القمر، وجيبوتي، وسلطنة عمان، وفلسطين، وموريتانيا، والعراق، ومصر، ولبنان، والجزائر، والسودان، حيث كان عدد الأيام اللازمة لتكملة الإجراءات من ١٦٣ إلى ٢٧١ يومًا.

بالنسبة لتكلفة معاملة تصريح البناء، كانت قطر في أول القائمة العالمية بتكلفة ٠.٨% فقط من دخل الفرد. كان المعدل الإقليمي العربي ٣٨٥.٨% وفي سبع دول كانت تكلفة الحصول على جميع الموافقات تزيد عن المعدل الإقليمي، وهذه الدول هي: موريتانيا، والعراق، وسوريا، والأردن، وتونس، وفلسطين، وجيبوتي، حيث كانت التكلفة تتراوح من ٤٦٣.٢% إلى ١٨٦٢.٨% من دخل الفرد. إلا أن ١٢ دولة الأخرى: الإمارات، والسعودية، والجزائر، وجزر القمر، والبحرين، وسلطنة عمان، واليمن، والكويت، والسودان، والمغرب، ولبنان، ومصر، كانت تكلفة الحصول على الموافقة فيها تتراوح من ٣٥.٨% إلى ٢٩٣.٧% وهي أقل بكثير من المعدل الإقليمي.

تسجيل الممتلكات

قام البنك العالمي بتحليل ثلاثة مؤشرات ثانوية لتسجيل الممتلكات: عدد الإجراءات اللازمة قانونيًا لتحويل ملكية ممتلكات غير منقولة، والفترة الزمنية اللازمة لتكملة الإجراءات، والتكلفة اللازمة لتكملة الإجراءات.

بالمقارنة مع المناطق الأخرى، كان عدد معدل الأيام في العالم العربي ٣١.٦ يوم وهو المعدل الأفضل. في المناطق الأخرى كان المعدل يتراوح من ٣٢.٧ يوم إلى ٨٢.٦ يوم. إلا أنه بالنسبة للتكلفة كانت المنطقة العربية ثاني أعلى معدل بنسبة ٦.١% من قيمة الممتلكات، وكانت النسبة الأعلى في منطقة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بنسبة ٦.٨% من قيمة العقار. عدد الإجراءات اللازمة

لتحويل ملكية العقار في مختلف المناطق كان يتراوح من ٤.٧ إلى ٦.٩ إجراء، وفي المنطقة العربية كان العدد ٥.٧ إجراء.

في الدول العربية عدد محدود من إجراءات تسجيل الملكية، وكانت الإمارات والنرويج الأفضل في العالم مع إجراء واحد فقط. وبعدهما جاءت البحرين، وسلطنة عمان، والسعودية، وفيها إجراءان اثنان فقط. بين الدول العربية، في الجزائر ١١ إجراء، وقطر ١٠ إجراءات. كان المعدل الإقليمي ٥.٧ إجراء. السودان، واليمن، وجيبوتي، ومصر، والأردن، وفلسطين، والكويت، ولبنان، والمغرب، فيها من ٦ إلى ٨ إجراءات، أكثر من المعدل الإقليمي، في حين كانت موريتانيا، وسوريا، وتونس، ٤ إجراءات، وجزر القمر، والعراق، ٥ إجراءات، وهذا أفضل من المعدل الإقليمي.

بالنسبة للفترة اللازمة للتسجيل، دولتان فقط من بين الدول العربية، وهما: الإمارات والسعودية، تتشاركان في المركز الأول مع نيوزيلاند يومين فقط. بين الدول العربية كان العدد الأكبر للأيام في مصر ٧٢ يومًا. المعدل الإقليمي يبلغ ٣١.٦ يوم، وتسع دول عربية: السودان، سلطنة عمان، قطر، سوريا، اليمن، الأردن، جزر القمر، ولبنان والبحرين، كان عدد الأيام أقل من المعدل الإقليمي، ويتراوح بين ٩ أيام و ٣١ يومًا. إلا أنه في تسع دول عربية أخرى: تونس، وجيبوتي، والجزائر، والمغرب، وفلسطين، وموريتانيا، والعراق، والكويت، ومصر. كان عدد الأيام اللازمة للحصول على جميع الموافقات أكثر من المعدل الإقليمي، ويتراوح من ٣٩ يومًا إلى ٧٢ يومًا.

السعودية كانت في المركز الأول عالميًّا من حيث التكلفة الأقل للتسجيل، وفي الواقع لا توجد تكلفة في السعودية. في قطر، والكويت، وفلسطين، ومصر، كانت التكلفة قليلةً أيضًا، أقل من ٠.٨% من قيمة العقار. من بين الدول العربية كانت التكلفة عالية جدًا في سوريا بنسبة ٢٧.٩%، تليها جزر القمر ٢٠.٨%. المعدل الإقليمي ٦.١%. التكلفة في تونس، والعراق، والجزائر، والأردن وجيبوتي هي أعلى من المعدل الإقليمي وتتراوح من ٦.١% إلى ١٣% من قيمة العقار، في حين أن الإمارات، والبحرين، وسلطنة عمان، والسودان، واليمن، والمغرب وموريتانيا ولبنان كانت التكلفة تتراوح من ٢% إلى ٥.٨% من قيمة العقار.

الحصول على الائتمان

الحصول على الائتمان هو من المكونات الهامة في دورة الأعمال التجارية، ويقوم البنك العالمي بتحليل هذا المؤشر على أساس متانة مؤشر الحقوق القانونية وعمق مؤشر معلومات الائتمان. وتم تحديد معدل مرجح بنسبة ٦٢.٥% إلى مؤشر متانة الحقوق القانونية. وفي هذا العامل الثانوي يتم تقييم مستويات حماية حقوق الدائن والمدين من خلال قوانين الضمانات وحماية حقوق الائتمان المضمون من خلال قوانين الإفلاس، وتعطى العلامة من ١٠ إلى صفر.

في العالم، تمكنت سنغافورة من تحقيق الرقم الكامل ١٠. وكانت الدول العربية بشكل عام أقل من المعدل. معدل المنطقة العربية كان ٣.١ في حين أن جميع المناطق الأخرى حققت معدلات أعلى تتراوح من ٤.٤ إلى ٦.٩. من بين الدول العربية حققت السعودية والسودان أفضل النتائج ٥، تليها البحرين، والأردن، والكويت، وسلطنة عمان والإمارات بمعدل ٤. فلسطين حققت أسوأ معدل صفر، وكانت كل من

سوريا وجيبوتي قريبة جدًا منها عند المعدل ١. حققت اليمن معدل ٢، والدول التسع الأخرى – الجزائر، وجزر القمر، ومصر، والعراق، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب وقطر وتونس – حققت علامة ٣.

المؤشر الثانوي الثاني المستخدم للمقارنة هو عمق مؤشر معلومات الائتمان، على أساس تغطية التسجيل العام أو الخاص (نسبة البالغين). أفضل معدل هو ٦ وأقل معدل صفر. جاءت المملكة المتحدة على رأس القائمة ومعها دولتين عرب وهي مصر والسعودية. المركز الثاني، ٥ نقاط، حصلت عليه ست دول، أربعة منها من الدول العربية وهي لبنان، والإمارات، وتونس والمغرب. في حين أن كل من جزر القمر، والعراق والسودان حصلت على صفر، وجيبوتي وموريتانيا واحد. البحرين والكويت ٤، فلسطين ٣، والدول الست الأخرى – سوريا، وسلطنة عمان، والأردن، واليمن والجزائر وقطر حققت علامتين.

بالنسبة للمناطق، كانت أمريكا اللاتينية هي الأفضل من حيث مؤشر معلومات الائتمان بمعدل ٥.٣، تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمعدل ٤.٧ والمنطقة العربية بمعدل ٢.٩ وهذا أفضل من منطقة شرق آسيا والباسيفيك ٢.١ ومنطقة كومسا ١.٩.

التجارة عبر الحدود

في عصر العولمة تزداد أهمية التجارة عبر الحدود بالنسبة لنجاح الشركات. من شأنه المبالغة في المستندات، وتعقيد الإجراءات الجمركية، وعدم كفاءة عمليات الموانئ، وعدم وجود البنية التحتية المناسبة أن تؤدي إلى زيادة التكاليف والتأخير بالسنبة للمصدرين والمستوردين. مؤشرات التجارة عبر الحدود تعنى بعدد المستندات اللازمة، والتكلفة والوقت المصاحبين للإجراءات اللازمة لاستيراد وتصدير المنتجات العادية.

حققت فرنسا أفضل العلامات بالنسبة لعدد المستندات اللازمة للاستيراد والتصدير (٢). وكان عدد الأيام اللازمة لتكملة إجراءات التصدير الأقل في الدنمارك، ٥ أيام، وبالنسبة للاستيراد، الأقل كانت سنغافورة ٤ أيام فقط. تكلفة الاستيراد هي الأقل في سنغافورة وتبلغ ٤٣٩ دولار أمريكي للحاوية الواحدة، وتكلفة التصدير هي الأقل في ماليزيا بمبلغ ٤٥٠ دولار أمريكي للحاوية.

بين الدول العربية، عدد المستندات اللازمة يتغير من ٤ في تونس والإمارات، إلى ١١ في موريتانيا. في البحرين، وجيبوتي، ولبنان، وقطر والسعودية ٥ مستندات، في حين أن اليمن، ومصر، والسودان وفلسطين ٦ مستندات، وهذا أقل من المعدل الإقليمي البالغ ٦.٨. في كل من الأردن، والمغرب، والجزائر، والكويت، وسوريا وسلطنة عمان وجزر القمر والعراق وموريتانيا كان عدد المستندات اللازمة يتراوح من ٧ إلى ١١ مستند.

بالنسبة للفترة الزمنية اللازمة لتكملة إجراءات التصدير، من بين الدول العربية كانت الإمارات في المركز الأول ٧ أيام، الفترة طويلة جدًا في العراق ٨٠ يوم. المعدل الإقليمي كان ٢٢ يوم، وثلاثة عشر دولة كانت أقل من المعدل الإقليمي وهي الإمارات، والبحرين، ومصر، والسعودية، وتونس، والأردن، والمغرب، وسلطنة عمان، وسوريا، والجزائر، والكويت، وجيبوتي وقطر. في كل من فلسطين، ولبنان، واليمن، وجزر القمر، والسودان، وموريتانيا والعراق كانت الفترة تتراوح من ٢٣ يوم إلى ٨٠ يوم، وهذا أعلى من المعدل الإقليمي.

تكلفة التصدير هي الأقل في الإمارات وتبلغ ٥٢١ دولار أمريكي للحاوية، والأكثر في العراق وتبلغ ٣٥٥٠ دولار أمريكي. في كل من الإمارات، والسعودية، ومصر، والمغرب، وقطر، وسلطنة عمان، وتونس، والأردن، وجيبوتي والبحرين كانت التكلفة تتراوح من ٥٢١ دولار إلى ٩٥٥ دولار أمريكي للحاوية الواحدة. التكلفة في السودان ٢٠٥٠ دولار، وفي كل من لبنان، والكويت، وجزر القمر، واليمن، وسوريا، والجزائر، وفلسطين وموريتانيا كانت التكلفة تتراوح من ١٠٠٠ دولار إلى ١٥٢٠ دولار أمريكي. المعدل الإقليمي ١١٢١.٧ دولار أمريكي.

الحالة مشابهة عند مقارنة تكلفة الاستيراد بين الدول العربية. الأقل تكلفة هي الإمارات وتبلغ ٥٤٢ دولار للحاوية، والأعلى في العراق وتبلغ ٣٦٥٠ دولار للخاوية. في كل من قطر، والسعودية، ومصر، وتونس، وسلطنة عمان، وجيبوتي والبحرين كانت التكلفة تتراوح من ٦٥٧ دولار إلى ٩٩٥ دولار أمريكي. في السودان تبلغ التكلفة ٢٩٠٠ دولار، وفي المغرب، وجزر القمر، ولبنان، والكويت، وفلسطين، والأردن، والجزائر، واليمن، وموريتانيا، وسوريا كانت التكلفة تتراوح من ١٠٠٠ دولار إلى ١٦٢٥ دولار أمريكي.

عدد المستندات اللازمة للاستيراد خمسة في جيبوتي والسعودية والإمارات، وستة في البحرين، ومصر، والسودان وفلسطين، وسبعة في الأردن، ولبنان، وقطر وتونس، وتسعة في الجزائر، وسلطنة عمان، وسوريا واليمن، وعشرة في جزر القمر والعراق والكويت والمغرب. في موريتانيا ١١ مستند، والمعدل الإقليمي ٧.٧ مستند.

بين الدول العربية، عدد الأيام اللازمة لتخليص جميع مستندات الاستيراد هو الأقل في الإمارات، ٧ أيام، تليها مصر ١٢ يوم، والبحرين ١٥ يوم. ويتراوح عدد الأيام من ١٧ إلى ٢٥ في كل من المغرب، وسلطنة عمان، والسعودية، وتونس، وجيبوتي، والأردن، والكويت، وقطر، وجزر القمر، وسوريا، والجزائر، واليمن. في لبنان، وفلسطين، وموريتانيا، والسودان، يتراوح العدد من ٣٥ يومًا إلى ٤٦ يومًا، وهذا أعلى من المعدل الإقليمي البالغ ٢٥.٧ يوم. أعلى عدد في العراق ٨٣ يومًا.

بين مختلف المناطق كان معدل عدد المستندات اللازمة للتصدير يتراوح من ٤.٤ في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و ٧.٢ في منطقة كوميسا. في المنطقة العربية كان المعدل ٦.٨. وأيضًا الوقت اللازم كان الأطول في منطقة كوميسا ٣٢.٤ يوم، والأقل في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ١٠.٩ يوم. في المنطقة العربية بلغ المعدل ٢٢.٢ يوم. كما أن التكلفة هي الأعلى في منطقة كوميسا حيث بلغت ١٩١٥.٣ دولار للحاوية، في حين كانت التكلفة في المنطقة العربية ١١٢١.٧ دولار أمريكي، والأقل كانت في منطقة شرق آسيا والباسيفيك حيث بلغت ٨٨٩.٨ دولار أمريكي للحاوية الواحدة.

المركز مشابه في حالة الاستيراد، كان عدد المستندات ٤.٩ وعدد الأيام ١١.٤ يوم وهو الأقل في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والأعلى في منطقة كوميسا حيث كان المعدل ٨.٢ مستند و ٣٨.٣ يوم. المعدل بالنسبة للمنطقة العربية كان معتدلًا عند ٧.٧ مستند و ٢٥.٦ يوم. بالنسبة لتكلفة الاستيراد كان المعدل الإقليمي يتراوح من ٩٣٤.٧ دولار في منطقة شرق آسيا والباسيفيك، إلى ٢٤٥٧.٥ دولار في منطقة كوميسا مقابل المعدل في المنطقة العربية بمبلغ ١٢٩٣.٦ دولار أمريكي.

تنفيذُ العقود

من المهم وجود نظام فعَّال ومحدَّد لتنفيذ العقود لضمان نمو الأعمال. ففي هذه البيئة يمكن للشركات الحصول على المزيد من الائتمان، مع احتمال العمل مع دائنين وعملاء جدد. وهذا التحليل قائم على ثلاثة مؤشرات ثانوية في مجال تنفيذ العقود وتسوية المنازعات التجارية في المحاكم، وهي عدد الإجراءات، والوقت والتكلفة (نسبة % من المطالبة).

عند المقارنة بين مختلف المناطق نجد أن معدل عدد الإجراءات هو الأعلى في المنطقة العربية عند ٤٤.٦ إجراء. وأقل عدد، ٣١.٢ إجراء، في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. عدد الأيام لتسوية المنازعات التجارية يتراوح من ٤٠٢.٢ يوم في منطقة شرق آسيا والباسيفيك إلى ٧١١.٦ يوم في أمريكا اللاتينية. المعدل للمنطقة العربية كان ٦٥٦.٧ يوم. التكلفة نسبة من المطالبة كانت الأقل في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة ١٩.٢% تليها منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنسبة ٢٦.٧% والمنطقة العربية بنسبة ٢٧%. النسبة الأعلى للتكلفة في منطقة كوميسا عند ٥٢.٥%.

أيرلندا لديها أقل عدد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود من خلال المحاكم: ٢٠ إجراءً. من بين الدول العربية، أقل عدد هو ٣٦ في اليمن، وأعلى عدد ٥٥ في سوريا. يتراوح عدد الإجراءات من ٣٦ إلى ٤٤ في كل من اليمن، ولبنان، والأردن، وتونس، وجيبوتي، ومصر، والمغرب، وجزر القمر، وقطر، والسعودية، وفلسطين، ومن ٤٦ إلى ٥٣ في الجزائر، وموريتانيا، والبحرين، والإمارات، والكويت، والعراق، وسلطنة عمان، والسودان. المعدل الإقليمي يبلغ ٤٤.٧ إجراء.

في سنغافورة لا تحتاج لأكثر من ١٥٠ يوم لتنفيذ العقود، في حين أن أقل عدد من الأيام في المنطقة العربية كان في موريتانيا ٣٧٠ يوم. في جزر القمر، والعراق، واليمن، والإمارات، وفلسطين، وتونس، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان، والمغرب، والجزائر، والبحرين، والسعودية، يتراوح العدد من ٥٠٦ أيام إلى ٦٣٥ يوم، وهذا أقل من المعدل الإقليمي البالغ ٦٥٦.٧ يوم. في كل من الأردن، ولبنان، والسودان، وسوريا، ومصر، وجيبوتي، كان العدد يتراوح من ٦٨٩ يوم إلى ١٢٢٥ يوم، أعلى من المعدل الإقليمي.

بالنسبة لتكلفة تنفيذ العقود، كانت بوتان الأفضل بنسبة ٠.١% من قيمة المطالبة. في الدول العربية أقل تكلفة كانت في سلطنة عمان بنسبة ١٣.٥% والأعلى في جزر القمر بنسبة ٨٩.٤% من قيمة المطالبة. وتراوحت القيمة من ١٤.٧% إلى ٢٦.٢% في كلٍّ من البحرين، واليمن، والكويت، والسودان، وفلسطين، وقطر، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، والمغرب، ومصر، والإمارات، حيث كانت التكلفة أقل من المعدل الإقليمي البالغ ٢٧%. في دول أخرى، ومنها السعودية، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، وجيبوتي، كانت التكلفة تتراوح من ٢٧.٥% إلى ٣٤%.

إقفال الشركات

آخر مرحلة من الدورة التجارية تتكون من الإجراءات والأنظمة المعنية بإقفال الشركات. إن النظام الشديد للإفلاس يقوم بعمل المصفاة، ويضمن بقاء الشركات القادرة اقتصاديًّا وإعادة تخصيص موارد الشركات غير المجدية. الإجراءات السريعة والرخيصة للإعسار تؤدي إلى عودة سريعة إلى العمليات العادية وزيادة العائدات بالنسبة للدائنين. ويتم تقييم هذه المجريات على أساس الوقت اللازم لاسترجاع الدَّين، والتكلفة (% من العقار) اللازمة لاسترجاع الدَّين، ومعدَّل التحصيل للدائنين (سنت من الدولار).

أيرلندا لديها أقصر فترة لازمة لتكملة مجريات الإعسار وهي ٠.٤ سنة. ومن بين الدول العربية أقصر فترة كانت في تونس وهي ١.٣ سنة. وتتراوح الفترة من ١.٥ سنة إلى ثلاث سنوات في كل من السعودية، والمغرب، والجزائر، والبحرين، وقطر، واليمن، وهذه أقل من المعدل الإقليمي البالغ ٣.٦ سنة. في لبنان، وسلطنة عمان، وسوريا، ومصر، والكويت، والأردن، وجيبوتي، والإمارات، وموريتانيا، تتراوح الفترة اللازمة لاسترجاع الدَّين من أربع سنوات إلى ثماني سنوات. لا توجد هذه المجريات في كل من جزر القمر، والعراق، والسودان، وفلسطين.

حققت سنغافورة أعلى معدل استرجاع بقيمة ٩٢.٧ سنت للدولار. في المنطقة العربية كان أكبر معدل استرجاع في البحرين ٦٤.٢ سنت للدولار، وكان معدل الاسترجاع متراوحًا من ٢٦.٩ سنت إلى ٥٣ سنت للدولار في كل من قطر، وتونس، والجزائر، والمغرب، والكويت، والسعودية، وسلطنة عمان، واليمن، وسوريا، والأردن، حيث توجد في هذه الدول معدلات استرجاع أفضل من المعدل الإقليمي البالغ ٢٥.٨ سنت للدولار. نسبة استرجاع صفر في كل من جزر القمر، والعراق، والسودان، وفلسطين. في لبنان، ومصر، وموريتانيا، وجيبوتي، والإمارات بلغت معدلات الاسترجاع بين ١٠.٣% و ١٩.٨%، وهذه النسبة أقل من المعدل الإقليمي.

بالنسبة لتكلفة الإعسار، الكويت هي في أول القائمة، ومعها سنغافورة بنسبة ١% فقط من العقار. وتتراوح النسبة بين ٤% إلى ١٠% في سلطنة عمان، والجزائر، وتونس، واليمن، والأردن، وموريتانيا، وسوريا، والبحرين. المعدل الإقليمي ١٣.٦%. في جيبوتي، والمغرب، ومصر، ولبنان، وقطر، والسعودية، والإمارات، كانت النسبة تتراوح من ١٨% إلى ٣٠%. لا توجد مجريات الإعسار في كل من جزر القمر، والعراق، والسودان، وفلسطين.

عند مقارنتها مع المعدلات السائدة في المناطق الأخرى، كانت معدلات الدول العربية ضعيفةً من حيث الوقت اللازم لاسترجاع الدَّين: ٣.٦ سنة، مقارنة مع ١.٧ إلى ٣.٣ سنة. بالنسبة لمعدلات الاسترجاع، حققت المنطقة العربية المركز الخامس بين ستِّ مناطق بقيمة ٢٥.٨ سنت للدولار. أفضل النتائج كانت في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة ٦٩.١ سنت للدولار. إلا أنه بالنسبة لمؤشر إقفال الشركات كانت المنطقة العربية عند المعدلات الوسط بنسبة ١٣.٦% من القيمة، في حين كانت المناطق الأخرى بنسبة تتراوح من ٩.١% إلى ٢٣.٢%.

التغيُّرات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١

قام البنك الدُّوَلي أيضًا بتقييم توزيع التغيُّرات التراكمية عبر المؤشرات التسعة بين تقرير ٢٠٠٦ وتقرير ٢٠١١. يستخدم البنك الدُّوَلي علامات للتغيُّر، تتراوح من ٠.١ إلى ٠.٥٤، بالنسبة لهذا التحليل لم يتم إدراج البحرين وقطر في التقرير بعد عام ٢٠٠٥، وبالتالي لا تتوفر بيانات لفترة خمس سنوات. ويظهر هذا التحليل أن السعودية حققت أعلى معدل للتغيير ٠.٢٦ بين الدول العربية، تليها مصر بمعدل ٠.٢١، وسوريا ٠.١٧. لا يوجد تغيير في جزر القمر. بالنسبة لأربع عشرة دولة عربية: اليمن، وتونس، وموريتانيا، والمغرب، والسودان، والجزائر، والأردن، وفلسطين، والعراق، وسلطنة عمان، وجيبوتي، ولبنان، والكويت، كانت معدلات التغيير بين ٠.١٢ إلى ٠.٠٢.

تم القيام بالعديد من المبادرات الإيجابية في الدول العربية لتحسين البيئة التجارية. تقرير البنك الدُّوَلي لعام ٢٠١١ يأخذ في الاعتبار جميع هذه النواحي، بالإضافة إلى بعض العوامل السلبية. على سبيل المثال، في البحرين أصبح تسجيل الممتلكات أكثر صعوبةً؛ نتيجةً لزيادة الرسوم في مكتب مسح وتسجيل الأراضي. إلا أنها أصبحت أكثر سهولةً للتجارة؛ نتيجة بناء ميناء عصري، وتحسين نظام تبادل البيانات الإلكترونية، وتقديم تفتيش على أساس المخاطر. قلَّلت مصر من تكلفة تأسيس الشركات، وسهَّلت التجارة من خلال تقديم نظام إلكتروني لتقديم مستندات الاستيراد والتصدير. قامت الأردن بتحسين نظام معلومات الائتمان من خلال تكوين إطار تشريعي لتأسيس مكتب خاص للائتمان، بالإضافة إلى تقليل الحد الأدنى للقروض المستوجب الإعلان عنها لدائرة الائتمان. الأردن أيضًا قامت بإلغاء بعض الضرائب، وأصبح من الممكن إيداع إقرارات المبيعات والضرائب بطريقة إلكترونية.

قام لبنان بزيادة تكاليف تأسيس الشركات، إلا أنه تم تحسين نظام معلومات الائتمان من خلال السماح للبنوك بالوصول إلى تقارير السجل العام للائتمان مباشرةً على الشبكة. قامت المغرب بتعزيز حماية المستثمرين من خلال زيادة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات. في قطر أصبح تأسيس الشركات أكثر صعوبةً؛ نتيجةً لإضافة إجراء للتسجيل للأغراض الضريبية والحصول على ختم الشركة. السعودية سهَّلت التعامُل مع تصاريح البناء للسنة التالية على التوالي نتيجة لتقديم مجريات مضبوطة. كما أن تعديل قانون الرهن التجاري في السعودية عزز من إمكانية الحصول على الائتمان من خلال زيادة مرونة القروض المضمونة، والسماح بالتسوية خارج المحاكم في حالة الإخلال. قامت السعودية أيضًا بتقليل الوقت اللازم للاستيراد من خلال تدشين مبنى جديد للحاويات في ميناء جدة الإسلامي. وقامت أيضًا بتريع إجراءات الإعسار من خلال تسهيل إمكانية التوصل إلى تسوية، ووضع حد زمني للتسوية؛ لتشجيع الدائنين على المشاركة.

قامت سوريا بتسهيل إجراءات تأسيس الشركات من خلال التقليل من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للشركات محدودة المسئولية بمعدل الثلثين. كما قامت أيضًا بإلغاء مركزية الموافقة على عقود تأسيس الشركات، وعززت من إمكانية الحصول على الائتمان من خلال استبعاد الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات، وهذا أدى إلى توسعة تغطية الأفراد والشركات إلى ٢.٨% من إجمالي السكان البالغين. قامت تونس بتطبيق استخدام النظام الإلكتروني لتسديد ضرائب الدخل على الشركات وضريبة القيمة المضافَة، كما قامت بتحديث نظام تبادل البيانات الإلكترونية للاستيراد والتصدير، وتسريع تجميع مستندات الاستيراد.

قامت الإمارات العربية المتحدة بتعزيز إمكانية الحصول على الائتمان من خلال وضع الإطار القانوني لمكتب خاص للائتمان، مع إلزام المؤسسات المالية للمشاركة في معلومات الائتمان، وقامت الإمارات أيضًا بضبط مجريات تحضير المستندات وتقليل وقت التجارة من خلال تدشين النظام الجديد والشامل لجمارك دبي، مرسال ٢. قامت فلسطين بزيادة صعوبة تأسيس الشركات من خلال زيادة أتعاب المحامي التي يجب تسديدها لتسجيل الشركة، إلا أنها قامت بتكوين مجريات جمركية أكثر سهولةً مما سهَّل التجارة.

المراجع

١. بيبي ونبيل (٢٠٠٩): عدم المساواة بالدخل في المنطقة العربية: البيانات والمقاييس، والأنماط والاتجاهات. مجلة تنمية الشرق الأوسط ١، ٢:٢٧٥ – ٣١٤.

٢. وحدة المعلومات الاقتصادية (٢٠١١) تقارير الدول لفبراير، مارس وإبريل.

٣. مينوت سي. اراجون (٢٠١٠) الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة مناقشة ٩٨٥. المعهد الدُّوَلي لبحوث سياسات الغذاء.

٤. رويترز والموظفون الأجانب (٣١ يناير ٢٠١١) سوق الأوراق المالية المصرية مقفلة لغاية الثلاثاء: سيتم إغلاق السوق المصرية لليوم الثالث مع استمرار الاضطراب السياسي.

٥. علاء شاهين ومحمود قاسم (٦ مارس ٢٠١١) تونس تقوم بتعليق عمل سوق المال وتشير إلى أن التداول سيتم اعتبارًا من الغد.

٦. البنك الدُّوَلي (٢٠١١) مؤشرات التنمية في العالم.

٧. البنك الدُّوَلي (٢٠١١) القيام بالأعمال التجارية ٢٠١١.

٨. تقرير البنك الدُّوَلي عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٤ مارس ٢٠١١).

بحثٌ عن الحرية الاقتصادية

إن الزيادات في الحرية الاقتصادية هي في الواقع عودة إلى النموذج الكلاسيكي العربي للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة، وهذا من شأنه المساعدة في مواجهة التحديات الواردة أعلاه، وتكوين الديناميكية الاقتصادية اللازمة لخلق فرص العمل والازدهار في المنطقة لضمان النجاح في المستقبل. فترة الاقتصاد الموجَّه من قِبَل الحكومة، وإحلال الواردات، واستخدامات أخرى لصلاحيات الحكومة (قائمة أساسًا على نمط النموذج الاشتراكي الغربي) لتوجيه الاقتصاد لم تؤدِّ إلى النتائج اللازمة لتحقيق الازدهار والتقدم في المنطقة.

وقد توصَّلت هيئة كبيرة للبحوث التجريبية إلى أن الحرية الاقتصادية هي المفتاح اللازم لزيادة الرفاهية، وخاصةً في الدول الناشئة. وقد أظهرت الدراسات القائمة على الحقائق والمنشورة في أكبر المجلات الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساعد في ترويج النمو، والازدهار، ونتائج إيجابية أخرى[٢]. العلاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار لا تُعَدُّ مفاجأةً. الأفراد والعائلات قادرون أكثر على العناية بأنفسهم عندما تسنح لهم الحرية للقيام بهذا، دونَ عوائق خارجية.

الحرية الاقتصادية تملك أيضًا قيمًا جوهريةً، بالإضافة إلى أنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا مع جميع الحريات الأخرى. من الضروري أن يملك الأفراد والعائلات الحق لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وعند اتخاذ القرار يجب أن تكون الحرية الاقتصادية قادرة على تحريرهم من الاعتماد على الحكومة، وأن تفسح المجال للحريات الأخرى.

الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تكوين ديناميكية اجتماعية واقتصادية إيجابية. في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية يتمكن الناس من تحقيق النجاح من خلال تكوين سلع وخدمات مرغوبة للأشخاص الآخرين. أو بعبارة أخرى، يتمكن الناس من التقدم من خلال تكوين منافع للأشخاص الآخرين. وفي حالة عدم وجود الحرية الاقتصادية يكون نمو الاقتصاد بطيئًا، أو لا يكون هناك أي نمو، ولا يمكن للناس تحقيق أيِّ مكاسب عدا السعي لتحصيل الريع وتقييد إمكانيات الآخرين. في حالة الحرية الاقتصادية فإن الناس الذين يزيدون من حصص الآخرين هم الذين يحققون أكبر المكاسب، ولكن في حالة عدم وجود الحرية الاقتصادية تكون أكبر المكاسب من نصيب الذين يزيدون من حصتهم لأكثر من الآخرين على حساب الآخرين. وهذا هو السبب الأساسي الذي يظهر أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى الترويج للديمقراطية والحريات الأخرى (جريسوولد ٢٠٠٤). المجتمع الذي يكون فيه الأفراد قادرين على تحقيق

[2] للحصول على عينة من مطبوعات الحرية الاقتصادية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني (http://www.freetheworld.com). للحصول على مختصر عن مطبوعات الحرية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي يرجى مراجعة كل من بيرجرين ٢٠٠٣، دوكولياجوس، أولوباسكجلو ٢٠٠٦، جوارتني، لوسون وهال ٢٠١١: ١ – ٤

مكاسب من خلال ترويج رفاهية الأفراد الآخرين (من خلال تكوين سلع وخدمات مرغوبة للآخرين) يختلف كليًّا عن المجتمع المحروم من الحرية الاقتصادية، حيث يكون البحث عن الريع واقتطاع حصة أكبر من المكاسب للكسب الشخصي، وتجميع القوة وحرمان الآخرين هي الطريقة الوحيدة لزيادة الثروة والسلطة. في المجتمع الأول تؤدي الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية إلى تكوين مجتمع مدني مستقر ومسالم، ويتميز بالحرية، في حين أنه في المجتمع الثاني تؤدي الديناميكية السلبية إلى تكوين حوافز للتقليل من الحرية.

منذ نشر التقرير الأول عن الحرية الاقتصادية في العالم سنة ١٩٩٦، والمؤشرات الوطنية والإقليمية التي تم نشرها أخيرًا، مثل هذا التقرير، تم نشر حوالي ٣٥٠ مقالة علمية وسياسية تستخدم مؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويركز هذا التقرير باختصار على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو والازدهار الاقتصادي.

من البديهي أن يتوقع الإنسان أن الحرية الاقتصادية سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك لأن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تكوين البيئة التي تسمح للأفراد والشركات بتخصيص الموارد لتحقيق أعلى معدل استخدام. إلا أن الموضوع يعتمد بالنهاية على التجربة. توصلت إحدى الدراسات الأولية (إيستون أند والتر ١٩٩٧) إلَّا أن التغيُّرات في الحريات الاقتصادية كان لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت للدول، حتى بعد حساب مستوى التقنية، ومستوى تعليم القوى العاملة، ومستوى الاستثمار. كما أن دراسة دي هان أند ستورم (٢٠٠٠) أظهرت بطريقة تجريبية أن التغيُّرات الإيجابية (السلبية) في الحرية الاقتصادية أدت إلى تغيُّرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. ومن خلال استخدام مؤشر الحرية الاقتصادية في تقرير جوارتني، لوسون أند بلوك (١٩٩٦)، وبيانات دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٨٠ دولة، ظهرت النتائج التي تفيد أنه بعد حساب مستوى التعليم والاستثمار والنمو السكاني، أدت التغيُّرات في الحرية الاقتصادية إلى تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

تقرير جوارتني أن لوسون (٢٠٠٤) قام بدراسة تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي لكن مع تركيز خاص على الاستثمار والإنتاجية. وتوصل التقرير إلى أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى ترويج الاستثمار. الدول التي حققت معدَّلًا أقل من ٥ نقاط في الحرية الاقتصادية (على مقياس من صفر إلى ١٠، حيث القيمة الأعلى تشير إلى مستويات أعلى للحرية الاقتصادية) تمكنت من جذب استثمارات بقيمة ٨٤٥ دولار أمريكي لكل عامل خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، وفقط مبلغ ٦٨ دولار أمريكي لكل عامل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في حين أن الدول التي حققت أعلى من ٧ نقاط على مؤشر الحرية الاقتصادية تمكنت من جذب استثمار بقيمة ١٠٨٧١ دولار أمريكي لكل عامل، منها ٣١١٧ دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أن الاستثمارات هي أكثر إنتاجية في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية. ومن خلال الأخذ بالعوامل الثابتة تعتبر أنها تؤثر على النمو والإنتاجية، ومنها دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والموقع المداري، والموقع الساحلي، والتغيُّرات في الاستثمار البشري والاستثمارات العامة، توصل جوارتني ولوسون إلى أن زيادة بنسبة واحد بالمائة في معدَّل الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة في معدلات نمو دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠.٣٣ نقطة مئوية في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية. نفس الزيادة في الاستثمارات الخاصة في الدول التي تقل فيها الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠.١٩ نقطة مئوية. أو بعبارة أخرى: الاستثمار في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية (معدل أكثر من ٧) يؤدي إلى تأثير إيجابي على النمو بنسبة ٧٠% أكثر من الاستثمار في الدول التي تفتقر إلى الحرية الاقتصادية (معدل

أقل من ٥). وباستخدام نفس النموذج الانحداري، قام جوارتني ولوسون أيضًا بحساب تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الإجمالي من حيث التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، وتوصَّل التقرير إلى أنه في حالة قيام الدولة بزيادة مستويات الحرية الاقتصادية بنقطة واحدة (على مقياس من صفر إلى ١٠) في ثمانينات القرن الماضي، كانت ستحقق زيادة في النمو بنسبة ١.٩ نقطة مئوية بالسنة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠. وبسبب المعدلات العالية للنمو المصاحب للحرية الاقتصادية، توصل التقرير أيضًا إلى أن الفترة الطويلة من الحرية الاقتصادية توضح أكثر من ثلثي التغيُّرات في إجمالي الناتج المحلي في الدولة.

زيادة الحرية الاقتصادية تؤدي أيضًا إلى التقليل من الفقر (نورتون أند جوارتني ٢٠٠٨). وبشكل خاص، المعدل المرجح للفقر البالغ دولار واحد باليوم كان ٢٩.٧% عام ٢٠٠٤ في الدول التي حققت معدلات الحرية الاقتصادية أقل من ٥ نقاط، وفقط نسبة ٧.٧% في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية بمعدلات من ٦ إلى ٧ نقاط. كما انخفض معدل الفقر دولارين باليوم من ٥١.٥% إلى ٤٦.٢% وإلى ٣٨.٩% مع الانتقال من الاقتصاد الأقل حريةً إلى الاقتصاد الأكثر حريةً. بالإضافة لما تقدَّم: الزيادة نقطة واحدة في معدل الحرية الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥ كانت مصاحبةً للتقليل بنسبة ٥.٢١ نقطة مئوية في معدل الفقر دولار واحد باليوم، والتقليل بنسبة ٥.٢٢ نقطة مئوية في معدل الفقر دولارين باليوم. قام نورتون وجوارتني أيضًا بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والمعايير الأخرى للرفاهية. في معظم الاقتصاديات التي تفتقر للحرية الاقتصادية كانت نسبة ٧٢.٦% من السكان قادرة على الحصول على مياه سليمة مقارنة بحوالي ١٠٠% في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية. كما أن متوسط عمر الإنسان في مجموعة الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية كان ٢٠ سنة أكثر من الدول التي تفتقر إلى الحرية الاقتصادية. الاقتصاديات التي تتمتع بالحرية الاقتصادية لديها أكثر من ضعفي عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ شخص من الاقتصاديات التي تفتقر إلى الحرية الاقتصادية. ولكل ١٠٠٠ حالة ولادة، في الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية لديها زيادة ٦٤ طفلًا بالسنة يستمرون بالحياة أكثر من الدول التي تفتقر إلى الحرية الاقتصادية. ولكل ألف طفل تحت سن الخامسة، ١٠٩ أطفال سنويًّا يتمكنون من الحياة أكثر من الدول التي تفتقر إلى الحرية الاقتصادية.

مؤشرُ الحُريَّةِ الاقتصاديَّةِ في العالَمِ العربيِّ

هيكلية المؤشِّر

يستخدم المؤشِّر المنشور في التقرير السنوي "الحرية الاقتصادية في العالم ٢٠١١" (جوارتني، لوسون أند هال ٢٠١١) ٤٢ متغيرًا في خمس مناطق، ونتيجةً لعدم توفُّر البيانات المطلوبة بالنسبة لبعض المتغيرات المستخدمة في المؤشر العالمي بشكل واسع في العالم العربي فقد تم استبدالها بمتغيرات مشابهة ذات تغطية أوسع للعالم العربي. ويتضمن المؤشر المنشور في تقرير "*الحرية الاقتصادية في العالم العربي*" نفس هذه المناطق الخمس، مثل *تقرير الحرية الاقتصادية في العالم*، إلا أنه يتكون من ٣٩ متغيرًا. يتم استخلاص النتيجة للمناطق الخمس من خلال إعداد متوسط المكونات في حدود كل منطقة. أحدث البيانات المتوفرة لهذا التقرير هي من عام ٢٠٠٩.

وهذه المناطق الخمس، الواردة تفاصيلها أدناه، هي:

- المنطقة ١: حجم الحكومة، المصروفات، والضرائب والمبادرات التجارية.
- المنطقة ٢: القوانين التجارية والاقتصادية، وأمن حقوق الملكية.
- المنطقة ٣: الحصول على الأموال الجيدة.
- المنطقة ٤: حرية التجارة دوليًا.
- المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة.

وقد تم احتساب التقييم العام للتصنيف عن طريق حساب المتوسط للمناطق الخمس. وتم تطبيع كل واحد من هذه المتغيرات على مقياس من صفر إلى عشرة. يورد الملحق (إيضاحات ومصادر البيانات) تفاصيل الإجراءات المستخدمة للتوصُّل إلى المقياس بين صفر وعشرة بالنسبة لأي فئة، بالإضافة إلى المصادر والمنهجية.

لضمان الثبات تم نقل القيم الدنيا والقيم القصوى المستخدمة في تقرير العام الماضي إلى تقرير العام الحالي. تم استخدام الحدود القصوى والحدود الدنيا على مستوى العالم وليس على مستوى المنطقة؛ وذلك لصغر التغيير في بعض المكونات بين الدول العربية، وليمكن وضع الدول العربية في سياق أوسع. وبالتالي فإن المؤشر العالي يدل على أن الدولة تعمل بشكل جيد، ليس فقط بالمقارنة مع الدول المجاورة مباشرةً في المنطقة، بل أيضًا بالمقارنة مع دول أخرى حول العالم تقوم بتطبيق ممارسات اقتصادية تشجع على الحرية الاقتصادية.

المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي يتضمن بيانات الدول (٢٢) الأعضاء في جامعة الدول العربية. كما تظهر إحدى عشرة دولة منها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، والتصنيف النسبي لهذه الدول في كلا المؤشرين متشابه بشكل كبير، على الرغم من الفرق الطفيف في

قائمة المكونات المستخدمة في المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. وتم حساب المعدل الإجمالي للدول الستة عشر الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. لم يتم احتساب المعدل العام للدول الباقية بالنظر إلى عدم وجود بيانات.

المؤشر المنشور في *تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي* بحد ذاته تم تجميعه من بيانات تابعة لأطراف أخرى، ولضمان الموضوعية لم تقم أيٌّ من المؤسسات الراعية بتقديم أيِّ بيانات أصلية. كما أن شكل الحسابات استمر على ما هو في كل عام صدر فيه التقرير. وبالتالي لا يمكن لمؤلفي التقرير التأثير على مستويات الدول الواردة في التقرير. كما أنه يمكن لأي مراقب خارجي إعادة تشكيل المؤشر بالكامل، مما سيؤدي إلى التوصل إلى نتائج متطابقة.

مراجعة النتائج

كما هو وارد أعلاه، لكي يمكن زيادة التغطية في العالم العربي قام تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي باستخدام قائمة من المتغيرات تختلف نوعًا ما عن تلك المستخدمة في التقرير العالمي. كلا المؤشرين يتماشيان بشكل كبير مع بعضهما البعض. من الطبيعي أن تخضع البيانات الاقتصادية الراسخة، ومن ضمنها بيانات الإنفاق الحكومي المستخدمة في المؤشر، إلى مراجعة مستمرة، في حين أن بعض البيانات الأخرى تكون قائمة على أساس الدراسات. العلامات الواردة في هذا المؤشر تُستَخدَم على أنها تقديرات عالية الدقَّة، لكن ليست دقيقة بالكامل. وبالتالي توجد تغيرات بسيطة بين المؤشرين.

تحدث التغيُّرات في الحرية الاقتصادية بشكل بطيء مع تغيُّر وتطور السياسات والأفكار. إلا أنه من المشجِّع أن مستويات الحرية الاقتصادية استمرت ثابتةً خلال فترة صعبة. السنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ التي تُظهرها بيانات الدراسة شهدت ضغوطات سياسية كبيرة في المنطقة، ومنها المضاعفات المستمرة من الحرب في العراق، عدم الاستقرار في فلسطين، مشكلات في لبنان، والعوامل الأخرى التي ساهمت بهذه الظروف، إلا أن الحرية الاقتصادية في هذه المنطقة استمرت ثابتةً نسبيًّا.

إن المظاهرات الحاشدة، والحكومات الجديدة وإجراءات الإصلاح التي ظهرت أخيرًا في عدد من الدول سوف تؤدي إلى الكثير من التغيُّرات. وإذا أدت هذه التغيُّرات إلى زيادة الحرية الاقتصادية عندها تكون الدراسات الواردة أعلاه قد ساعدت في تكوين الكثير من المواضيع التي يطالب بها المتظاهرون، وهي المزيد من الحرية المدنية والسياسية بشكل عام، والازدهار والديمقراطية.

ومن خلال تطور تقرير *الحرية الاقتصادية في العالم العربي*، ستتوفر نظرة أساسية حول الأماكن التي تحقق التقدم، وبفضل الطاقة الوصفية الشاملة للمكونات البالغة ٣٩ مكونًا، سيوفر التقرير وصفًا تفصيليًّا للإشارة إلى النواحي التي تحتاج إلى تحسينات في السياسات.

التصنيف

في هذا العام تمكنت البحرين من احتلال المركز الأول بنتيجة ٨ نقاط، تليها لبنان ٧.٧، والكويت والإمارات تعادل ٧.٦. تمكنت دول الخليج من تحقيق أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية في العالم العربي بشكل عام. وبعكس ما كان متوقَّعًا، لم تكن العملية سهلةً بفضل الثروات الناتجة عن إنتاج

وتصدير النفط، والتي تمثل إغراءً كبيرًا للحكومات لكي تزيد من إنفاقها، وتزاحم الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، وإضعاف الأسواق الحرة لضمان استمرار القوة الاقتصادية في أيدي الذين يتحكمون بالإيرادات النفطية. بفضل الثروة النفطية تملك الحكومات الوسائل اللازمة لحماية مواقعها، حتى لو كان النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ضعيفًا. بالرغم من هذا عملت دول الخليج على فتح الاقتصاد داخليًا وخارجيًا أمام التجارة العالمية، وهذا راجع إلى مبدأ الحوكمة في المنطقة.

الجزائر جاءت في المركز الأخير ٥.٥ مع سوريا التي تقدمتها بفارق ضئيل ٥.٩، وموريتانيا ٦.٠. والناحية المهمة هي أن تونس، حيث كانت بداية الربيع العربي، حققت مستويات ضعيفة في الحرية الاقتصادية في المركز الرابع قبل الأخير ٦.٥.

وصفُ المناطقِ

فيما يلي وصفٌ للمتغيِّرات المستخدَمَة لقياس الحرية الاقتصادية، والتوضيحات حول ما إذا كانت ذات صلة، والنتائج التي أحرزتها كل دولة عربية حيثما توفرت البيانات[٣].

المنطقة (١): حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمؤسسات التجارية

تشير المكونات الأربعة للمنطقة رقم (١) إلى الحد الذي تعتمد فيه البلدان على الاختيار الفردي وعلى الأسواق أكثر من العملية السياسية لتوظيف الموارد والسلع والخدمات. عندما يزداد الإنفاق الحكومي بالتناسب مع إنفاق الأفراد والعائلات والأعمال التجارية، تتم الاستعاضة عن مجريات القرار الحكومي ويحل محله الخيار الشخصي، وهذا يؤدي إلى تناقص مستوى الحرية الاقتصادية. المكونان الأولان يتعاملان مع هذا الموضوع: الاستهلاك الحكومي كجزء من الاستهلاك الكلي (١ أ) والتحويلات والدعم كجزء من إجمالي الناتج المحلي (١ ب).

الاستهلاك الحكومي (١ أ) يشير إلى المدى الذي عنده تقوم الحكومة بتوفير السلع والخدمات. في حالة قيام موظفي الحكومة ببناء طريق، يدرج هذا ضمن الاستهلاك الحكومي، وفي حالة التعاقُد على البناء مع شركة خاصة لا يكون مدرجًا ضمن الاستهلاك الحكومي، بالرغم من أنه مصنف كونه مصروفًا حكوميًّا. التعاقد التنافسي يساعد على تكوين الكفاءة والتقليل من تسييس الاقتصاد، في حالة كان التعاقد بطريقة محايدة. التحويلات والدعم (١ ب) تضعف الأسواق نتيجة مكافأة السلطة والمركز السياسي وليس إمكانية إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها العالم ومستعد لتسديد قيمتها.

يقيس المكون الثالث (١ ج) إلى أيِّ مدى تقوم الدول باستخدام شركات القطاع الخاص والسوق الحرة بدلًا عن الشركات الحكومية لإنتاج السلع والخدمات. ويعتمد المكون الرابع (١ د) على معدل الهامش الأعلى لضريبة الدخل والحد الأدنى للدخل، التي يتم تطبيقها عليه. الهوامش العالية للضرائب التي يتم تطبيقها على مستويات دخل منخفضة نسبيًّا تحرم الأفراد من ثمار عملهم.

يوضح الجدول ٢ نتائج المنطقة رقم (١)، حجم الحكومة: لبنان هي الدولة الأفضل من حيث الأداء، تليها جزر القمر ومصر. سلطنة عمان هي الدولة الأسوأ من حيث الأداء، تليها الجزائر والأردن.

[3] هذا الوصف يقترب من الوصف المستخدم من قبل جوارتني ولوسن ٢٠٠٦: ١٠ – ١٢.

المنطقة رقم (٢): القوانين التجارية والاقتصادية وضمان حقوق الملكية

تعتبر مسألة حماية الأفراد وممتلكاتهم التي حصلوا عليها بطريقة مشروعة من العناصر المركزية لكلٍّ من الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني. تنفيذ النظام القانوني هو بالفعل أهم عمل للحكومة. ضمان حقوق الملكية المحمية بحكم القانون هو ضروري بالنسبة للحرية الاقتصادية. حرية التبادل على سبيل المثال لا معنى لها إذا لم يكن للأفراد حق مضمون للملكية، بما فيها ثمار عملهم. ومن شأن فشل النظام القانوني في الدولة تأمين حماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود، وتسوية النزاعات بالاتفاق المشترك، أن يؤدي إلى إضعاف عملية نظام سوق التبادل.

وبحسب ما يتناسب لتقييم الحرية الاقتصادية، فإن المؤشر يركز على قوانين الاقتصاد والتجارة. إلا أن العنصرين الأولين في هذه المنطقة (٢ أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية، و (٢ ب) مصداقية النظام القضائي، يقدمان المعايير التي تدل على مدى تطبيق حكم القانون بطريقة ثابتة وغير منحازة، وهذا أيضًا ضروري بالنسبة للتنفيذ الفعال للقانون التجاري. المتغير (٢ ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات، يقدم معلومات حول مدى سهولة إثبات حقوق الملكية، والمتغيِّر (٢ د) تنفيذ العقود، يدل على إمكانية حماية العقود التي تم التعاقد عليها بحرية بواسطة القانون. يتكون كل من العنصر (٢ ج) والعنصر (٢ د) من متغيرات فرعية أخرى لقياس عدد الإجراءات، والتأخير في إصدار الأحكام والتكاليف. الإجراءات الكثيرة والتي تأخذ وقتًا طويلًا ومكلفة جدًّا تؤدي إلى تدهور قدرة النظام القضائي لحماية الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها بحرية.

الجدول ٣ يظهر نتائج هذه المنطقة. بشكل عام دول الخليج هي السبَّاقة في هذا المجال. جاءت في المراكز الثلاثة الأولى كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والكويت، والدول الأضعف هي الصومال، والسودان والعراق.

المنطقة رقم (٣): الوصول إلى الأموال القوية

تعتبر الأموال أساسيةً بالنسبة للتبادل. وغياب الأموال القوية يضر بالعائدات من التجارة، ويقلل من قيمة الملكية المحتفظ بها في أدوات مالية. تعتبر الأموال القوية أساسيةً لحماية حقوق الملكية، وبالتالي الحرية الاقتصادية. عندما تقوم الحكومات بطباعة الأوراق المالية لتمويل مصروفاتها، فهي في واقع الحال تقوم بنزع الملكية ومخالفة الحرية الاقتصادية للمواطنين. وهذا يؤدي إلى التضخم (تم قياسها في المتغير ٣ أ). المعدلات العالية والمتقلبة للتضخم (المتغير ٣ ب والمتغير ٣ ج) تؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، وتغيير البنود الأساسية للعقود طويلة الأمد، وتجعل من المستحيل تقريبًا على الأفراد والشركات التخطيط للمستقبل بطريقة منطقية. تم تصميم العنصر (٣ د) لقياس سهولة استخدام العملات الأخرى عبر حساب بنك محلي وبنك أجنبي، بمعنى أنه هل يمكن للفرد أن يتبادل ويحصل على مختلف العملات بحُريَّة.

يوضح الجدول ٤ نتائج هذه المنطقة. جاء في المراكز المتقدمة لهذه الفئة كلٌّ من الكويت، ولبنان، وتعادلت البحرين وفلسطين في المركز الثالث[4]. وجاء العراق، وليبيا وموريتانيا في أسفل هذا التصنيف.

[4] رغم أن البيانات المتوفرة تضم المنطقتين، إلا أن الضفة الغربية وغزة تخضعان لإدارة مختلفة مما يمكن أن يؤدي إلى مستويات مختلفة للحرية الاقتصادية.

المنطقة رقم (٤): الحرية في التجارة على المستوى الدُّوَلي

تعتبر حرية التبادل عبر الحدود الوطنية من المكونات الأساسية للحرية الاقتصادية في عالمنا الحديث الذي يتميز بالتكنولوجيا العالية والتكلفة المنخفضة للاتصالات والنقل. وقد تم تصميم مكونات هذه المنطقة لقياس مجموعة متنوعة من العوائق التي تؤثر على التبادل الدُّوَلي، والتي تتضمن التعريفة الجمركية (٤ أ ومكوناتها الفرعية)، وانحرافات أسعار الصرف (٤ ب)، والرقابة على معدلات الصرف ورؤوس الأموال (٤ ج). يجب أن يكون للأفراد في العالم العربي الحق للبيع والشراء بحرية: يجب أن يكون باستطاعة المستهلكين العرب شراء المنتجات التي يرغبونها من بعضهم البعض ومن أي شخص آخر في العالم، ويجب أن يكون بمقدور المنتجين العرب بيع منتجاتهم في العالم العربي وفي الأسواق الدُّوَلية.

الجدول (٥) يظهر نتائج هذه المنطقة. الدول الرائدة هي: اليمن، والبحرين، والعراق. في حين جاءت الصومال، وتونس، وسوريا، في أسفل القائمة.

المنطقة رقم (٥): تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

عندما تقيد القوانين واللوائح الدخول إلى الأسواق وتعترض الحرية للمشاركة في التبادل الطَّوعي فإنها تقلل من الحرية الاقتصادية. يحتوي هذا المؤشر على العوائق التنظيمية التي تحدُّ من الحرية في التبادل التجاري بواسطة الائتمان، والعمل، وأسواق المنتجات. ومن شأن الروتين أن يخنق التوسُّع التجاري والمبادرات التجارية وفرص التوظيف.

يعكس العنصر الأول (٥ أ) الأحوال في سوق الائتمان المحلي. يجب أن يكون الأفراد قادرين على اتخاذ القرارات التي تناسبهم في أسواق الائتمان والتعامل مع المؤسسات المختارة بحرية. تم تصميم المكونات لقياس ما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة أن تحدِّد الائتمان، أو ما إذا كان يتم تحديده سياسيًّا، وما إذا كان الائتمان متوفرًا في الوقت المناسب، وبالتكلفة الفعَّالة للأفراد والشركات التجارية المؤهِّلة، والتي تسعى للحصول عليها بحريَّة. المراكز الثلاثة الأولى في هذا التصنيف كانت من نصيب لبنان، والبحرين، والسعودية. أقل نقاط كانت في ليبيا، وسوريا، والجزائر.

تتدخل أنواع عديدة من قوانين سوق العمل (٥ ب) في الحرية الاقتصادية بالنسبة للعمَّال وأصحاب العمل. من الضروري أن يكون الأفراد قادرين على العمل مع من يرغبون، وأن يكون أصحاب العمل قادرين على توظيف من يرغبون. المتغيرات تشمل صعوبة التوظيف، والصرامة في ساعات العمل، وقوانين وتكاليف الفصل من العمل والخدمة العسكرية الإجبارية. البحرين كانت في المركز الرائد من حيث حرية سوق العمل، تليها سلطنة عمان والكويت. مصر والجزائر كانتا من أقل النقاط.

ترتبط القوانين المنظمة للأنشطة التجارية (٥ ج) بالحرية الاقتصادية مثلها مثل القوانين المنظمة لأسواق الائتمان وأسواق العمل. يجب أن يكون الأفراد قادرين على فتح الشركات التي يرغبون فيها، في الوقت المرغوب، وإقفالها عندما يريدون هذا. تم تصميم المكونات الثانوية للأعمال التجارية للتعرف على المدى الذي تحد فيه العوائق التنظيمية والإجراءات البيروقراطية من قيام الأعمال التجارية (٥ ج ١) وإغلاقها (٥ ج ٢). حققت البحرين المركز الأول، تليها تونس والسعودية. أسوأ أداء كان في العراق، مع جزر القمر وفلسطين بعدها.

من حيث القوانين بشكل عام تمكَّنت دول الخليج ولبنان بشكل عام من تحقيق أفضل النتائج، وجاءت البحرين في المركز الأول، تليها السعودية وسلطنة عمان، أقل معدَّل كان في السودان ومصر وسوريا والعراق.

الخـاتـمـةُ

يمتلك العالم العربي تنوعًا كبيرًا في الحرية الاقتصادية، مع وجود مستويات عالية من الحرية الاقتصادية في بعض الدول، وأخرى ذات مستويات متدنية نسبيًّا. ومن المؤسف أن هذه الدول ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية تحرم مواطنيها من المنافع المعروفة للحرية الاقتصادية. كانت مستويات الحرية الاقتصادية في المنطقة ثابتةً. وهذا بحدِّ ذاته يعتبر إنجازًا كبيرًا بالنظر إلى التحديات التي واجهتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة. ما زال المستقبل مليئًا بالكثر من الأسئلة بالنظر إلى التغيُّرات الكبيرة التي ما زالت تتطور.

جداول البيانات

المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي يتضمن بيانات الدول (٢٢) الأعضاء في جامعة الدول العربية. كما تظهر إحدى عشرة دولة منها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، والتصنيف النسبي لهذه الدول في كلا المؤشرين متشابه بشكل كبير، على الرغم من الفرق الطفيف في قائمة المكونات المستخدمة في المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. وتم حساب المعدل الإجمالي للدول الستة عشر الواردة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. لم يتم احتساب المعدل العام للدول الباقية بالنظر إلى عدم وجود بيانات.

لجميع الدول، تم تقديم علامات لكل واحدة من المناطق الخمس التي تم تحليلها، بالإضافة إلى علامات لكل عنصر، بحسب توفُّر البيانات. جميع العلامات في المؤشر هي ذات قيمة من ١٠:١٠ وهي أعلى علامة ممكنة، وصفر (٠) وهي أقل علامة. العلامات العالية تشير إلى مستويات أكبر من الحرية الاقتصادية.

يمكن الحصول على توصيف أكثر تفصيلًا عن كل واحد من المكونات، بما فيها المنهجية المستخدمة لحساب العلامات، من الملحق "إيضاحات ومصادر البيانات".

البيانات المتوفرة للباحثين

المجموعة الكاملة للبيانات، بما فيها جميع العلامات المنشورة في هذا التقرير، بالإضافة إلى البيانات التي عليها تم حساب هذه العلامات، يمكن الحصول عليها مجانًا من الموقع (http://www.freetheworld.com)، وفي حالة وجود أيِّ صعوبة للحصول على البيانات يرجى الاتصال بنا على العنوان التالي: freetheworld@fraserinstitute.cor

الجدول ١: العلامات والتصنيفات الشاملة للحرية الاقتصادية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا
٢٠٠٩											
العلامة	٥.٥	٨.١	٦.٨	٦.٦	٦.٨		٧.٤	٧.٦	٧.٧		٦.٠
التصنيف	١٦	١	٩	١١	٩		٦	٣	٢		١٤
٢٠٠٨											
العلامة	٥.٤	٨.٠	٦.٩	٦.٥	٦.٨		٧.٥	٧.٨	٧.٦		٦.٤
التصنيف	١٦	١	٩	١١	١٠		٤	٢	٣		١٣
٢٠٠٧											
العلامة	٥.٥	٨.٠			٧.٠		٧.٦	٧.٨	٧.٧		٦.٤
التصنيف	١٥	١			١٠		٥	٢	٣		١٢
٢٠٠٦											
العلامة	٥.٦	٨.٠			٦.٨		٧.٦	٧.٩	٧.٥		٦.٢
التصنيف	١٤	١			١٠		٤	٢	٦		١٣
٢٠٠٥											
العلامة	٥.٣	٨.٠			٦.٧		٧.٧	٧.٨	٧.٦		٦.٦
التصنيف	١٥	٢			١٠		٤	٣	٥		١١
٢٠٠٤											
العلامة	٥.٢	٧.٩			٦.٥		٧.٦	٧.٩	٧.٧		٦.٥
التصنيف	١٥	٢			١١		٦	٢	٥		١١
٢٠٠٣											
العلامة	٤.٩	٨.٠			٦.٣		٧.٦	٧.٩	٧.٧		٦.٥
التصنيف	١٥	١			١٣		٦	٣	٥		١٠
٢٠٠٢											
العلامة	٤.٩	٨.١			٦.٣		٧.٦	٧.٩	٧.٧		٦.٦
التصنيف	١٥	١			١٢		٦	٣	٤		١٠

المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٦.٦	٧.٢	٧.٥	٧.٤			٥.٩	٦.٥	٧.٦		
١١	٨	٥	٦			١٥	١٣	٣		
٦.٥	٧.٤	٧.٥	٧.٣			٥.٧	٦.٣	٧.٣		
١١	٦	٤	٧			١٥	١٤	٧		
٦.٦	٧.٧	٧.٦	٧.٤			٥.٩	٦.٤	٧.٣		٧.٣
١١	٣	٥	٧			١٤	١٢	٨		٨
٦.٥	٧.٦	٧.٨	٧.٤			٥.٥	٦.٣	٧.٤		٧.٣
١١	٤	٣	٧			١٥	١٢	٧		٩
٦.٦	٧.٥	٨.١	٧.٤			٥.٦	٦.٤	٧.٤		٧.٣
١١	٦	١	٧			١٤	١٣	٧		٩
٦.٦	٧.٨	٨.١	٧.٣			٥.٦	٦.٤	٧.٣		٧.٢
١٠	٤	١	٧			١٤	١٣	٧		٩
٦.٤	٧.٨	٨.٠	٧.٣			٥.٠	٦.٤	٧.٣		٧.٢
١١	٤	١	٧			١٤	١١	٧		٩
٦.٤	٧.٨	٨.٠	٧.٣			٥.٤	٦.٣	٧.٣		٧.٢
١١	٤	٢	٧			١٤	١٢	٧		٩

الجدول ٢: المنطقة ١: حجم الحكومة: المصروفات، والضرائب والأعمال التجارية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٩									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٢.٥	٢.٨	٨.١	٢.٦	٧.٩		٥.٣	٢.٤	٧.٦
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي	٧.٠	٩.١			٦.٥		٧.٨	١.٥	٧.٢
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٠.٠	٤.٠			٢.٠		٠.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية	٧.٠	١٠.٠	٨.٠	٨.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٤.١**	**٦.٥**	**٨.٠**	**٥.٣**	**٦.٦**		**٥.٠**	**٥.٢**	**٨.٣**
تصنيف المنطقة ١	**١٦**	**٤**	**٢**	**١٢**	**٣**		**١٥**	**١٣**	**١**
٢٠٠٨									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٢.٤	٢.٨	٨.٨	٢.٦	٧.٩		٥.٢	٢.٤	٧.٦
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي	٧.١	٩.١			٦.٤		٧.٤	٨.٣	٧.١
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٠.٠	٤.٠			٤.٠		٦.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية	٧.٠	١٠.٠	٨.٠	٨.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٤.١**	**٦.٥**	**٨.٤**	**٥.٣**	**٧.١**		**٦.٤**	**٦.٩**	**٨.٢**
تصنيف المنطقة ١	**١٧**	**٧**	**١**	**١٤**	**٤**		**٨**	**٥**	**٢**
٢٠٠٧									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٤.٠	٣.١	٨.٧	٢.٦	٧.٨		٥.٥	٢.٣	٧.٥
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي	٧.٥	٩.٦			٧.٠		٧.٨	٦.٨	٧.٦
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٠.٠	٤.٠			٤.٠		٦.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية		١٠.٠			١٠.٠		٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٣.٨**	**٦.٧**			**٧.٢**		**٦.٦**	**٦.٥**	**٨.٤**
تصنيف المنطقة ١	**١٥**	**٣**			**٢**		**٤**	**٦**	**١**
٢٠٠٦									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٤.١	٣.٤	٨.٦	٢.٤	٧.٤		٥.٤	٢.١	٧.٢
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي	٧.٥	٩.٥			٦.٣		٧.٥	٨.٦	٧.٤
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٠.٠	٤.٠			٢.٠		٦.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية		١٠.٠			١٠.٠		٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٣.٩**	**٦.٧**			**٦.٤**		**٦.٥**	**٦.٩**	**٨.٢**
تصنيف المنطقة ١	**١٥**	**٤**			**٧**		**٦**	**٢**	**١**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٢.٧	٤.٥	٤.٧	١.٧	٠.٠	٠.٢		٦.٩	٦.٨	٦.٧	٦.٤		
		٨.١		٩.٠					٧.١			
	٨.٠	٨.٠	٠.٠					٢.٠	٢.٠	٢.٠		
١٠.٠	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠		٩.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
٦.٤	**٥.٨**	**٦.٢**	**٣.٩**	**٦.٣**	**٥.١**			**٥.٩**	**٥.٧**	**٦.١**		
٥	**١٠**	**٧**	**١٧**	**٦**	**١٤**			**٩**	**١١**	**٨**		

٢.٧	٤.٥	٥.١	١.٧	٠.٠	٠.٠		٥.٧	٦.٨	٦.٢	٦.٤	٤.٣	
		٧.٢	٩.٤	٩.٢					٦.٨			
	٨.٠	١٠.٠	٠.٠					٢.٠	٢.٠	٢.٠		
	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠		١٠.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
	٥.٨	**٦.٦**	**٥.٣**	**٦.٤**	**٥.٠**			**٦.٣**	**٥.٥**	**٦.١**	**٧.٢**	
	١٢	**٦**	**١٤**	**٨**	**١٦**			**١٠**	**١٣**	**١١**	**٣**	

٢.٥	٤.٥	٤.٨	١.٥	٠.٠	٠.٠		٦.٢	٧.٤	٦.٣	٦.٤	٤.٣	٥.٦
		٧.٨	٩.٤	٩.٣					٧.٢			
	٨.٠	١٠.٠	٠.٠					٢.٠	٢.٠	٢.٠		
	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠		٨.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
	٥.٨	**٦.٦**	**٥.٢**	**٦.٤**	**٥.٠**			**٥.٨**	**٥.٦**	**٦.١**		**٦.٣**
	١٠	**٤**	**١٣**	**٧**	**١٤**			**١٠**	**١٢**	**٩**		**٨**

٢.٧	٤.٦	٤.٦	٠.٦	١.٦	٠.٠		٦.٠	٧.٠	٦.٢	٦.٤	٤.٣	٥.٦
		٨.١	٩.٤	٩.٢					٧.٤			
	٧.٠	١٠.٠	٠.٠					٠.٠	٢.٠	٢.٠		
	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠			٨.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
	٥.٥	**٦.٧**	**٥.٠**	**٦.٩**	**٥.٠**			**٥.٠**	**٥.٦**	**٦.١**		**٦.٣**
	١١	**٤**	**١٢**	**٢**	**١٢**			**١٢**	**١٠**	**٩**		**٨**

تابع الجدول ٢: المنطقة ١: حجم الحكومة: المصروفات، والضرائب والأعمال التجارية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٥									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٤.٢	٢.٩	٨.٣	٣.٠	٧.٣		٦.٤	٢.١	٧.٣
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي		٩.٥			٨.١		٦.٤	٧.٩	٧.٨
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٢.٠	٤.٠			٠.٠		٦.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية		١٠.٠			٨.٠		٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٣.١**	**٦.٦**			**٥.٩**		**٦.٧**	**٦.٨**	**٨.٤**
تصنيف المنطقة ١	**١٥**	**٥**			**١٠**		**٤**	**٣**	**١**
٢٠٠٤									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٤.٠	٢.٩	٧.٩	٢.٨	٧.٣		٥.٧	١.٦	٧.٣
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي		٩.٥			٨.٣		٨.٦	٨.٠	٨.٣
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٢.٠	٤.٠			٠.٠		٢.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية		١٠.٠			٧.٠		٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٣.٠**	**٦.٦**			**٥.٦**		**٥.٨**	**٦.٦**	**٨.٦**
تصنيف المنطقة ١	**١٥**	**٣**			**١٠**		**٨**	**٣**	**١**
٢٠٠٣									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٣.٩	٣.٠	٧.٧	٢.٦	٧.٤		٥.٠	١.٥	٦.٩
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي		٨.٩			٨.٤		٩.٢	٧.٨	٨.٤
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٢.٠	٤.٠			٠.٠		٢.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية		١٠.٠			٧.٠		٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٢.٩**	**٦.٥**			**٥.٧**		**٥.٨**	**٦.٦**	**٨.٥**
تصنيف المنطقة ١	**١٥**	**٣**			**٨**		**٧**	**٢**	**١**
٢٠٠٢									
أ) الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة	٤.١	٣.٣	٦.٩	٣.٠	٧.٥		٥.١	١.٨	٦.٧
ب) التحويلات والدعم نسبة من إجمالي الناتج المحلي		٩.٨			٨.٤		٩.٣	٦.٩	٨.٧
ج) الشركات والاستثمارات الحكومية	٢.٠	٤.٠			٠.٠		٢.٠	٧.٠	
د) أعلى هامش للمعدلات الضريبية		١٠.٠			٧.٠		٧.٠	١٠.٠	١٠.٠
مجموع المنطقة ١	**٣.١**	**٦.٨**			**٥.٧**		**٥.٩**	**٦.٤**	**٨.٥**
تصنيف المنطقة ١	**١٥**	**٢**			**٩**		**٨**	**٣**	**١**

	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٢.٥	٦.٠	٤.٤	٠.٣	٤.٢	٠.٠			٥.٩	٦.٧	٦.٠	٦.٢	٤.٣	٥.٦
		٨.١	٩.٤	٩.٢						٧.٥			
	٨.٠	١٠.٠	٠.٠						٢.٠	٢.٠	٢.٠		
	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠			٨.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
	٦.٣	**٦.٦**	**٤.٩**	٧.٨	**٥.٠**	**٥.٠**			**٥.٦**	**٥.٦**	**٦.١**		**٦.٣**
	٧	**٥**	١٤	**٢**	١٣	١٣			١١	١١	**٩**		٧
٣.٨	٥.٥	٤.٥	٠.٦	٣.٠	٠.٠			٧.٥	٦.٠	٦.٠	٥.٨	٤.٦	٥.٦
		٧.٧	٩.٤	٩.٢						٧.٦			
	٨.٠	١٠.٠	٠.٠						٢.٠	٢.٠	٠.٠		
	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠			٨.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
	٦.٢	**٦.٦**	**٥.٠**	**٧.٤**	**٥.٠**	**٥.٠**			**٥.٣**	**٥.٧**	**٥.٣**		**٦.٣**
	٧	**٣**	١٣	**٢**	١٣	١٣			١١	**٩**	١١		**٦**
٣.٩	٣.٣	٤.٧	٠.٧	٠.٠	٠.٠			٨.٠	٦.٤	٥.٩	٥.١	٥.١	٥.٦
		٨.٠	٩.٤	٩.٢						٧.٦			
	٨.٠	٨.٠	٠.٠						٠.٠	٢.٠	٠.٠		
	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠			٨.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
	٥.٤	**٦.٢**	**٥.٠**	**٦.٤**	**٥.٠**	**٥.٠**			**٤.٨**	**٥.٦**	**٥.٠**		**٦.٣**
	١٠	**٦**	١١	**٤**	١١	١١			١٤	**٩**	١١		**٥**
٥.١	٥.٣	٤.٧	٠.٠	٠.٠	٠.٠			٨.٣	٦.٧	٥.٨	٥.١	٤.٨	٥.٧
		٧.٧	٩.٤	٩.٢						٧.٦			
	٨.٠	٨.٠	٠.٠						٠.٠	٢.٠	٠.٠		
	٥.٠	٤.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠			٨.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	٧.٠
	٦.١	**٦.١**	**٤.٩**	**٦.٤**	**٥.٠**	**٥.٠**			**٤.٩**	**٥.٦**	**٥.٠**		**٦.٣**
	٦	**٦**	١٣	**٣**	١١	١١			١٣	١٠	١١		**٥**

الجدول ٣: المنطقة ٢: قوانين التجارة والاقتصاد وأمن حقوق الملكية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٩									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٥.٠	٥.٠	٧.٥	٥.٨	٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٥.٠	٨.٣	٥.٠	٤.٢	٥.٨	٢.٥	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٧.٤	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٨.٧	٨.٣	٨.١	٨.٦	٨.١
١- عدد الإجراءات	٥.٠	٩.٥	٨.٠	٧.٠	٧.٠	٨.٠	٧.٠	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥	٩.٧	٩.٨	٩.٦	٩.٣	٩.٥	٩.٨	٩.٤	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.٧	٩.٧	٣.٢	٥.٧	٩.٧	٧.٥	٧.٦	٩.٩	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٤	٥.٩	٦.٤	٥.٩	٦.٤
١- عدد الإجراءات	٢.٧	٢.٣	٣.٤	٤.١	٣.٩	١.٦	٤.٥	١.٨	٤.٨
٢- الوقت (أيام)	٦.١	٦.١	٧.١	١.٧	٣.٣	٧.٠	٥.٧	٦.٦	٥.٥
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٣	٩.٦	٦.٢	٨.٧	٩.١	٩.٠	٨.٨	٩.٤	٨.٩
علامات المنطقة ٢	**٥.٩**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٥.٦**	**٦.٢**	**٤.٢**	**٧.٤**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٥**	**٩**	**١٢**	**١٨**	**١٣**	**٢١**	**٧**	**٣**	**١٤**
٢٠٠٨									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٥.٠	٥.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٥.٠	٨.٣			٥.٨	٢.٥	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦.٨	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٨.٧	٨.٦	٧.٧	٨.٦	٨.١
١- عدد الإجراءات	٣.٥	٩.٥	٨.٠	٧.٠	٧.٠	٨.٠	٦.٥	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥	٩.٧	٩.٨	٩.٦	٩.٣	٩.٩	٩.٨	٩.٤	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.٦	٩.٧	٣.٢	٥.٧	٩.٧	٧.٩	٦.٧	٩.٩	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٣	٥.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٤
١- عدد الإجراءات	٢.٥	٢.٣	٣.٤	٤.١	٣.٦	١.٦	٤.٣	١.٨	٤.٨
٢- الوقت (أيام)	٦.١	٦.١	٧.١	١.٧	٣.٣	٧.٠	٥.٧	٦.٦	٥.٥
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٣	٩.٦	٦.٢	٨.٧	٩.١	٨.٨	٨.٨	٩.٦	٨.٩
علامات المنطقة ٢	**٥.٧**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٦.١**	**٦.٢**	**٤.٢**	**٧.٢**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٨**	**١٠**	**١٣**	**١٥**	**١٤**	**٢١**	**١٠**	**٣**	**١٥**
٢٠٠٧									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٥.٠	٥.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٥.٠	٨.٣			٥.٨	٢.٥	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦.٨	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٨.٢	٨.٦	٧.٧	٨.٦	٨.١
١- عدد الإجراءات	٣.٥	٩.٥	٨.٠	٧.٠	٧.٠	٨.٠	٦.٥	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥	٩.٧	٩.٨	٩.٦	٨.٠	٩.٩	٩.٨	٩.٤	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.٦	٩.٧	٣.٢	٥.٧	٩.٧	٨.٠	٦.٧	٩.٩	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٣	٥.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٤
١- عدد الإجراءات	٢.٥	٢.٣	٣.٤	٤.١	٣.٦	١.٦	٤.٣	١.٨	٤.٨
٢- الوقت (أيام)	٦.١	٦.١	٧.١	١.٧	٣.٣	٧.٠	٥.٧	٦.٦	٥.٥
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٣	٩.٦	٦.٢	٨.٧	٩.١	٨.٨	٨.٨	٩.٦	٨.٩
علامات المنطقة ٢	**٥.٧**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٦.١**	**٦.١**		**٧.٢**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٧**	**٩**	**١٢**	**١٣**	**١٣**		**٩**	**٣**	**١٣**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٥.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣	٥.٨	٦.٧
٦.٧	٣.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٠.٨	٤.٢	٨.٣	٨.٣	٦.٧	٥.٨	٣.٣
	٨.٨	٨.١	٩.٥	٨.٤	٩.٨		٨.٨	٦.٤	٨.٧	٩.٨	٨.٨	٨.٧
	٨.٥	٦.٥	٩.٥	٥.٥	٩.٥		٧.٥	٨.٥	٨.٥	١٠.٠	٧.٠	٧.٥
	٩.٥	٩.٥	٩.٨	٩.٨	١٠.٠		٩.٩	٩.٨	٩.٦	١٠.٠	٩.٥	٩.٨
	٨.٣	٨.٤	٩.٠	٩.٩	١٠.٠		٩.٠	٠.٨	٨.٠	٩.٤	٩.٨	٨.٨
	٦.٧	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.٢		٥.١	٤.٧	٦.٧	٦.٠	٦.٣	٧.٢
	٢.٧	٤.١	١.٦	٣.٤	٣.٤		١.١	٠.٧	٤.٣	٢.٠	٣.٢	٥.٠
	٨.١	٦.٣	٦.٤	٦.٦	٦.١		٤.٨	٤.٣	٦.٦	٦.٨	٦.٤	٧.٠
	٩.٢	٩.١	٩.٦	٩.٣	٩.٠		٩.٤	٨.٩	٩.٣	٩.١	٩.٣	٩.٥
٥.٨	**٥.٥**	**٧.٤**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.٢**	**١.٣**	**٤.٥**	**٥.٧**	**٧.٦**	**٧.٧**	**٦.٧**	**٦.٥**
١٦	**١٩**	**٧**	**٢**	**٦**	**١**	**٢٢**	**٢٠**	**١٧**	**٥**	**٤**	**١٠**	**١١**

٥.٠		٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣		٦.٧
٦.٧		٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٠.٨	٤.٢	٨.٣	٨.٣	٦.٧		٣.٣
	٨.٨	٨.١	٩.٥	٨.٤	٩.٨		٨.٨	٦.٤	٨.٧	٩.٤	٨.٧	٨.٧
	٨.٥	٦.٥	٩.٥	٥.٥	٩.٥		٧.٥	٨.٥	٨.٥	٩.٠	٧.٠	٧.٥
	٩.٥	٩.٥	٩.٨	٩.٨	١٠.٠		٩.٩	٩.٨	٩.٦	٩.٩	٩.٤	٩.٨
	٨.٣	٨.٤	٩.٠	٩.٩	١٠.٠		٩.٠	٠.٨	٨.٠	٩.٤	٩.٧	٨.٨
	٦.٧	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.١		٥.١	٤.٧	٦.٧	٥.٧	٦.٠	٧.١
	٢.٧	٤.١	١.٦	٣.٤	٣.٢		١.١	٠.٧	٤.٣	١.٨	٣.٢	٤.٨
	٨.١	٦.٣	٦.٤	٦.٦	٦.١		٤.٨	٤.٣	٦.٦	٦.٣	٥.٦	٧.٠
	٩.٢	٩.١	٩.٦	٩.٣	٩.٠		٩.٤	٨.٩	٩.٣	٩.١	٩.٣	٩.٥
٥.٨	**٧.٧**	**٧.٤**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.٢**	**١.٣**	**٤.٥**	**٥.٧**	**٧.٦**	**٧.٥**	**٧.٤**	**٦.٤**
١٧	**٤**	**٨**	**٢**	**٦**	**١**	**٢٢**	**٢٠**	**١٨**	**٥**	**٦**	**٨**	**١٢**

٥.٠		٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣		٦.٧
٦.٧		٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٠.٨	٤.٢	٨.٣	٨.٣	٦.٧		٣.٣
	٨.٨	٨.١	٩.٥	٨.٤	٩.٥		٨.٨	٦.٣	٨.٧	٩.٤	٨.٦	٨.٧
	٨.٥	٦.٥	٩.٥	٥.٥	٨.٥		٧.٥	٨.٥	٨.٥	٩.٠	٧.٠	٧.٥
	٩.٥	٩.٥	٩.٨	٩.٨	١٠.٠		٩.٩	٩.٧	٩.٦	٩.٩	٩.٣	٩.٨
	٨.٣	٨.٤	٩.٠	٩.٩	١٠.٠		٩.٠	٠.٨	٨.٠	٩.٤	٩.٦	٨.٧
	٦.٦	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.١		٥.١	٤.٧	٦.٧	٥.٧	٦.٠	٧.١
	٢.٧	٤.١	١.٦	٣.٤	٣.٢		١.١	٠.٧	٤.٣	١.٨	٣.٢	٤.٨
	٧.٨	٦.٣	٦.٤	٦.٦	٦.١		٤.٨	٤.٣	٦.٦	٦.٣	٥.٦	٧.٠
	٩.٢	٩.١	٩.٦	٩.٣	٩.٠		٩.٤	٨.٩	٩.٣	٩.١	٩.٣	٩.٥
٥.٨	**٧.٧**	**٧.٤**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.١**	**١.٣**	**٤.٥**	**٥.٧**	**٧.٦**	**٧.٥**		**٦.٤**
١٦	**٤**	**٨**	**٢**	**٦**	**١**	**٢٠**	**١٩**	**١٧**	**٥**	**٦**		**١١**

تابع الجدول ٣: المنطقة ٢: قوانين التجارة والاقتصاد وأمن حقوق الملكية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٦									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٥.٠	٥.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٥.٠	٨.٣			٦.٧	٢.٥	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦.٨	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٧.٦	٨.٦	٧.٧	٨.٦	٨.١
١- عدد الإجراءات	٣.٥				٧.٠	٨.٠	٦.٥	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥				٨.٠	٩.٩	٩.٨	٩.٢	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.٦				٧.٨	٧.٨	٦.٧	٩.٨	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٣	٥.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٤
١- عدد الإجراءات	٢.٥				٣.٦	١.٦	٤.٣	١.٨	٤.٨
٢- الوقت (أيام)	٦.١				٣.٣	٧.٠	٥.٧	٦.٦	٥.٥
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٣				٩.١	٨.٨	٨.٨	٩.٦	٨.٩
علامات المنطقة ٢	**٥.٧**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٦.١**	**٦.٢**		**٧.٢**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٧**	**٩**	**١٢**	**١٤**	**١٣**		**٩**	**٣**	**١٤**
٢٠٠٥									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٥.٠	٥.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٥.٠	٨.٣			٦.٧	٢.٥	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦.٨	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٧.٦	٨.٦	٧.٧	٨.٥	٨.١
١- عدد الإجراءات	٣.٥				٧.٠		٦.٥	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥				٨.٠		٩.٨	٩.٢	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.٦				٧.٨		٦.٧	٩.٨	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٣	٥.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٤
١- عدد الإجراءات	٢.٥				٣.٦		٤.٣	١.٨	٤.٨
٢- الوقت (أيام)	٦.١				٣.٣		٥.٧	٦.٦	٥.٥
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٣				٩.١		٨.٨	٩.٦	٨.٩
علامات المنطقة ٢	**٥.٧**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٦.١**	**٦.٢**		**٧.٢**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٧**	**٩**	**١٢**	**١٤**	**١٣**		**٩**	**٣**	**١٤**
٢٠٠٤									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٥.٠	٥.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٥.٠	٨.٣			٦.٧	٢.٥	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦.٨	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٧.٦	٨.٦	٧.٧	٨.٥	٨.١
١- عدد الإجراءات	٣.٠		٨.٠	٧.٠	٧.٠	٨.٠	٦.٥	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥		٩.٨	٩.٥	٨.٠	٩.٩	٩.٨	٩.٤	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.٦		٣.٢	٥.٦	٨.١	٧.٩	٦.٧	٩.٩	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٣	٥.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٤
١- عدد الإجراءات	٢.٥				٣.٦		٤.٣	١.٨	٤.٨
٢- الوقت (أيام)	٦.١				٣.٣		٥.٧	٦.٦	٥.٥
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٣				٩.١		٨.٨	٩.٦	٨.٩
علامات المنطقة ٢	**٥.٧**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٦.١**	**٦.٢**		**٧.٢**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٧**	**٩**	**١٢**	**١٤**	**١٣**		**٩**	**٣**	**١٤**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٥.٠		٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣		٦.٧
٦.٧		٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٠.٨	٤.٢	٨.٣	٨.٣	٦.٧		٣.٣
	٨.٨	٨.٧	٩.٥	٨.٤	٩.٥		٨.٨	٦.٤	٨.٧	٩.٤	٨.٦	٨.٧
	٨.٥	٨.٠	٩.٥		٨.٥		٧.٥	٨.٥	٨.٥	٩.٠	٧.٠	٧.٥
	٩.٥	٩.٥	٩.٨		١٠.٠		٩.٩	٩.٧	٩.٥	٩.٩	٩.٣	٩.٨
	٧.٨	٧.٧	٩.٠		١٠.٠		٨.٨	٠.٠	٨.٠	٩.٤	٩.٦	٨.٧
	٦.٥	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.١		٥.١	٤.٧	٦.٧	٥.٧	٦.٠	٧.١
	٢.٥	٤.١	١.٦		٣.٢		٠.٩	٠.٧	٤.٣	١.٨	٣.٢	٤.٨
	٧.٨	٦.٣	٦.٤		٦.١		٤.٨	٤.٣	٦.٦	٦.٣	٥.٦	٧.٠
	٩.٢	٩.١	٩.٦		٩.٠		٩.٤	٨.٩	٩.٣	٩.١	٩.٣	٩.٥
٥.٨	**٧.٦**	**٧.٥**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.١**	**١.٣**	**٤.٥**	**٥.٧**	**٧.٦**	**٧.٥**		**٦.٤**
١٦	**٤**	**٦**	**٢**	**٦**	**١**	**٢٠**	**١٩**	**١٧**	**٤**	**٦**		**١١**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٥.٠		٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣		٦.٧
٦.٧		٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٠.٨	٤.٢	٨.٣	٨.٣	٦.٧		٣.٣
	٨.٦	٨.٤	٩.٥	٨.٤	٩.٥		٨.٨	٦.١	٨.٧	٩.٤	٨.٦	٨.٧
	٨.٥	٨.٠	٩.٥		٨.٥			٨.٥	٨.٥	٩.٠		٧.٥
	٩.٥	٩.٥	٩.٨		١٠.٠			٩.٧	٩.٥	٩.٩		٩.٨
	٧.٨	٧.٩	٩.٠		١٠.٠			٠.٠	٨.٠	٩.٣		٨.٧
	٦.٥	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.١		٥.٠	٤.٧	٦.٧	٥.٧	٦.٠	٧.١
	٢.٥	٤.١	١.٦		٣.٢			٠.٧	٤.٣	١.٨		٤.٨
	٧.٨	٦.٣	٦.٤		٦.١			٤.٣	٦.٦	٦.٣		٧.٠
	٩.٢	٩.١	٩.٦		٩.٠			٨.٩	٩.٣	٩.١		٩.٥
٥.٨	**٧.٦**	**٧.٥**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.١**	**١.٣**	**٤.٥**	**٥.٦**	**٧.٦**	**٧.٥**		**٦.٤**
١٦	**٤**	**٦**	**٢**	**٦**	**١**	**٢٠**	**١٩**	**١٨**	**٤**	**٦**		**١١**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٥.٠		٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣		٦.٧
٦.٧		٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٠.٨	٤.٢	٨.٣	٨.٣	٦.٧		٣.٣
	٨.٦	٨.٥	٩.٥	٨.٤	٩.٥		٨.٨	٦.١	٨.٧	٩.٤	٨.٦	٨.٧
	٨.٥	٨.٥	٩.٥		٨.٥		٧.٥	٨.٥	٨.٠	٩.٠	٥.٥	٧.٥
	٩.٥	٩.٥	٩.٨		١٠.٠		٩.٩	٩.٧	٩.٤	٩.٩	٩.٣	٩.٨
	٨.٣	٨.٦	٩.٠		١٠.٠		٨.٩	٠.٨	٨.٠	٩.٤	٩.٢	٨.٧
	٦.٥	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.١		٥.٠	٤.٧	٦.٧	٥.٧	٦.٠	٧.١
	٢.٥	٤.١	١.٦		٣.٢			٠.٧	٤.٣	١.٨		٤.٨
	٧.٨	٦.٣	٦.٤		٦.١			٤.٣	٦.٦	٦.٣		٧.٠
	٨.٢	٩.١	٩.٦		٩.٠			٨.٩	٩.٣	٩.١		٩.٥
٥.٨	**٧.٦**	**٧.٥**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.١**	**١.٣**	**٤.٥**	**٥.٦**	**٧.٦**	**٧.٥**		**٦.٤**
١٦	**٤**	**٦**	**٢**	**٦**	**١**	**٢٠**	**١٩**	**١٨**	**٤**	**٦**		**١١**

تابع الجدول ٣: المنطقة ٢: قوانين التجارة والاقتصاد وأمن حقوق الملكية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٣									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٠.٠	٥.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٣.٣	٨.٣			٦.٧	٣.٣	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦.٨	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٧.٦	٨.٦	٧.٧	٨.٥	٨.١
١- عدد الإجراءات	٢.٥				٧.٠		٦.٥	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥				٨.٠		٩.٨	٩.٢	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.١				٨.٠		٦.٧	٩.٨	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٣	٥.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٤
١- عدد الإجراءات	١.٩				٠.٦		٣.٢	١.٣	٤.٠
٢- الوقت (أيام)	٧.٣				٧.٣		٧.٨	٧.٥	٥.٢
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٠				٩.٤		٩.٨	٩.٦	٩.١
علامات المنطقة ٢	**٤.٠**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٦.١**	**٦.٢**		**٧.٢**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٩**	**٩**	**١٢**	**١٤**	**١٣**		**٩**	**٣**	**١٤**
٢٠٠٢									
أ) التدخل العسكري في حكم القانون والمجريات السياسية	٠.٠	٥.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٣.٣
ب) مصداقية النظام القانوني	٣.٣	٨.٣			٦.٧	٣.٣	٦.٧	٨.٣	٦.٧
ج) القيود التنظيمية على بيع العقارات	٦.٨	٩.٦	٧.٠	٧.٤	٧.٦	٨.٦	٧.٧	٨.٥	٨.١
١- عدد الإجراءات	٢.٥				٧.٠		٦.٥	٦.٥	٦.٥
٢- الوقت (أيام)	٩.٥				٨.٠		٩.٨	٩.٢	٩.٧
٣- التكلفة (% من قيمة العقار)	٧.١				٨.٠		٦.٧	٩.٨	٨.١
د) التنفيذ القانوني للعقود	٦.٠	٦.٠	٥.٦	٤.٨	٥.٣	٥.٨	٦.٣	٦.٠	٦.٤
١- عدد الإجراءات	١.٩				٠.٦		٣.٢	١.٣	٤.٠
٢- الوقت (أيام)	٧.٣				٧.٣		٧.٨	٧.٥	٥.٢
٣- التكلفة (% من الدين)	٩.٠				٩.٤		٩.٨	٩.٦	٩.١
علامات المنطقة ٢	**٤.٠**	**٧.٢**	**٦.٣**	**٦.١**	**٦.٢**		**٧.٢**	**٧.٨**	**٦.١**
تصنيف المنطقة ٢	**١٩**	**٩**	**١٢**	**١٤**	**١٣**		**٩**	**٤**	**١٤**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٥.٠		٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣		٦.٧
٦.٧		٨.٣	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٣.٣	٥.٠	٨.٣	٨.٣	٦.٧		٣.٣
	٨.٦	٨.٥	٩.٥	٨.٤	٩.٥		٨.٨	٦.١	٨.٧	٩.٤	٨.٦	٨.٧
	٨.٥	٩.٠	٨.٥		٨.٥			٨.٥	٨.٠	٩.٠		٧.٥
	٩.٥	٩.٢	٩.٨		١٠.٠			٩.٧	٩.٤	٩.٩		٩.٨
	٧.٨	٨.٠	٩.٠		١٠.٠			٠.٠	٨.٠	٩.٤		٨.٧
	٦.٥	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.١		٥.٠	٤.٧	٦.٧	٥.٧	٦.٠	٧.١
	٦.٤	٨.٧	٣.٦		٣.٠			٢.٣	٩.٤	١.١		٤.٥
	٧.٣	٨.٥	٧.٠		٧.٧			٥.٥	١٠.٠	٥.٩		٧.٧
	٩.٠	٨.٥	٩.٨		٩.٤			٨.٨	٩.٧	٩.٥		٩.٨
٥.٨	**٧.٦**	**٧.٥**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.١**	**٢.٥**	**٤.٧**	**٥.٦**	**٧.٦**	**٧.٥**		**٦.٤**
١٦	**٤**	**٦**	**٢**	**٦**	**١**	**٢٠**	**١٨**	**١٧**	**٤**	**٦**		**١١**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٥.٠		٦.٧	٨.٣	٦.٧	٨.٣	١.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣		٦.٧
٦.٧		١٠.٠	٨.٣	٨.٣	٨.٣	٣.٣	٥.٠	٨.٣	٨.٣	٦.٧		٣.٣
	٨.٦	٨.٥	٩.٥	٨.٤	٩.٥		٨.٨	٦.١	٨.٧	٩.٤	٨.٦	٨.٧
	٨.٥	٩.٠	٨.٥		٨.٥			٨.٥	٨.٠	٩.٠		٧.٥
	٩.٥	٩.٢	٩.٨		١٠.٠			٩.٧	٩.٤	٩.٩		٩.٨
	٧.٨	٨.٠	٩.٠		١٠.٠			٠.٠	٨.٠	٩.٤		٨.٧
	٦.٥	٦.٥	٥.٩	٦.٤	٦.١		٥.٠	٤.٧	٦.٧	٥.٧	٦.٠	٧.١
	٦.٤	٨.٧	٣.٦		٣.٠			٢.٣	٩.٤	١.١		٤.٥
	٧.٣	٨.٥	٧.٠		٧.٧			٥.٥	١٠.٠	٥.٩		٧.٧
	٩.٠	٩.٥	٩.٨		٩.٤			٨.٨	٩.٧	٩.٥		٩.٨
٥.٨	**٧.٦**	**٧.٩**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٨.١**	**٢.٥**	**٤.٧**	**٥.٦**	**٧.٦**	**٧.٥**		**٦.٤**
١٦	**٥**	**٣**	**٢**	**٧**	**١**	**٢٠**	**١٨**	**١٧**	**٥**	**٧**		**١١**

الجدول ٤: المنطقة ٣: الحصول على أموال جيدة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٩									
أ) نمو الأموال	٦.٨	٧.٢	٨.٤	٧.٣	٧.٦		٨.٤	٩.١	٨.٩
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٤	٩.٨	٩.٥	٨.٤	٨.٠	٠.٥	٧.٧	٨.٨	٨.٢
ج) التضخم: أحدث سنة	٨.٩	٩.٤	٩.٠	٩.٧	٧.٦	٩.٤	٩.٩	٩.٢	٩.٨
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.٣**	**٩.١**	**٦.٧**	**٨.٨**	**٨.٣**	**٥**	**٩**	**٩.٣**	**٩.٢**
تصنيف المنطقة ٣	**١٨**	**٣**	**١٦**	**٦**	**١٠**	**٢١**	**٥**	**١**	**٢**
٢٠٠٨									
أ) نمو الأموال	٥.٦	٧.٥	٨.٨	٧.٨	٧.٧		٨.٤	٨.٥	٩.٠
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٦	٩.٧	٩.٥	٨.٥	٨.٠	١.٦	٨.١	٨.٦	٨.٣
ج) التضخم: أحدث سنة	٩.١	٩.٣	٨.٧	٧.٦	٦.٣	٩.٥	٧.٠	٧.٩	٧.٨
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.١**	**٩.١**	**٦.٧**	**٨.٥**	**٨**	**٥.٤**	**٨.٤**	**٨.٨**	**٨.٨**
تصنيف المنطقة ٣	**١٧**	**١**	**١٤**	**٥**	**٩**	**٢٠**	**٦**	**٢**	**٢**
٢٠٠٧									
أ) نمو الأموال	٥.٨	٧.٢	٩.٢	٧.٨	٧.٢		٧.٩	٧.٨	٩.٢
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٧	٩.٨	٩.٧	٩.٦	٨.٨	٣.٥	٩.٣	٩.٢	٩.٠
ج) التضخم: أحدث سنة	٩.٣	٩.٣	٩.١	٩.٠	٨.١	٣.٨	٨.٩	٨.٩	٩.٢
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.٢**	**٩.١**	**٧**	**٩.١**	**٨.٥**		**٩**	**٩**	**٩.٤**
تصنيف المنطقة ٣	**١٧**	**٢**	**١٢**	**٢**	**٩**		**٦**	**٦**	**١**
٢٠٠٦									
أ) نمو الأموال	٦.٦	٧.٤	٩.٤	٧.٤	٧.٦		٧.٧	٧.٨	٩.٠
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٧	٩.٥	٩.٨	٩.٥	٨.٧	٣.٠	٩.٣	٩.٤	٩.١
ج) التضخم: أحدث سنة	٩.٥	٩.٦	٩.٣	٩.٣	٨.٥	٠.٠	٨.٧	٩.٤	٨.٩
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.٤**	**٩.١**	**٧.١**	**٩.١**	**٨.٧**		**٨.٩**	**٩.١**	**٩.٢**
تصنيف المنطقة ٣	**١٥**	**٤**	**١٢**	**٤**	**٩**		**٧**	**٤**	**٣**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٤.٧		٨.٤	٥.٧	٦.٢	٧.٧		٦.٥	٩.٢	٨.٣	٦.٥		٧.٩
٨.٥	٨.٦	٩.٥	٨.٤	٦.٨	٨.٦		٨.٨	٧.٩	٩.٥	٨.٣	٨.٨	٧.٨
٩.٥	٩.٦	٩.٨	٩.٢	٩.٠	٩.٠		٧.٨	٩.٤	٩.٢	٩.٧	٩.٤	٩.٣
٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٥.٧	٦	**٦.٩**	**٨.٣**	٨	٨.٨		٧	**٦.٦**	**٦.٨**	**٨.٦**	**٩.١**	**٨.٧**
٢٠	**١٩**	**١٤**	**١٠**	**١٢**	**٦**		**١٣**	**١٧**	**١٥**	**٩**	**٣**	**٨**
٤.٦	٨.٢	٨.١	٥.٨	٥.٥	٧.٩		٥.٩	٩.٢	٨.٥	٥.٣	٨.٣	٧.٩
٨.١	٩.٠	٩.٥	٨.٢	٨.٦	٨.٤		٨.٩	٨.١	٩.٥	٨.٨	٨.٨	٨.٤
٧.٩	٨.٥	٩.٣	٧.٦	٧.٠	٨.٠		٧.١	٦.٩	٩.٠	٧.٥	٨.٠	٦.٢
٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٥.٢	**٦.٤**	**٦.٧**	**٧.٩**	**٧.٨**	**٨.٦**		**٥.٥**	**٦**	**٦.٨**	**٧.٩**	**٨.٤**	**٨.١**
٢١	**١٦**	**١٤**	**١٠**	**١٢**	**٤**		**١٩**	**١٨**	**١٣**	**١٠**	**٦**	**٨**
٦.٥	٨.٢	٨.٠	٨.٣		٧.٩		٥.٥	٩.٣	٨.٨	٤.٩	٨.٣	٧.٨
٨.١	٨.٨	٩.٦	٩.١	٨.٢	٩.٤		٩.٨	٩.٠	٩.٦	٨.٧	٩.٨	٩.٣
٨.٧	٨.٥	٩.٦	٨.٨	٧.٢	٩.٢		٨.٤	٩.٢	٩.٤	٧.٨	٩.٤	٨.٤
٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٥.٨	**٦.٤**	**٦.٨**	**٩.١**	**٨.٥**	**٩.١**		**٥.٩**	**٦.٩**	**٦.٩**	**٧.٩**		**٨.٩**
١٩	**١٦**	**١٥**	**٢**	**٩**	**٢**		**١٨**	**١٣**	**١٣**	**١١**		**٨**
٦.٥	٨.٢	٨.٣	٨.٣		٨.٣		٤.٧	٨.٣	٩.٣	٦.٢	٨.٣	٨.٠
٨.١	٨.٦	٩.٦	٩.٤	٨.١	٩.٧		٩.٨	٨.٥	٩.٦	٩.٠	٩.٦	٩.٧
٩.٧	٨.٨	٩.٣	٩.٤	٧.٦	٩.٦		٨.٦	٨.٠	٩.١	٨.١	٩.٢	٧.٨
٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٦.١	**٦.٤**	**٦.٨**	**٩.٣**	**٨.٦**	**٩.٤**		**٥.٨**	**٦.٢**	**٧.٠**	**٨.٣**		**٨.٩**
١٨	**١٥**	**١٤**	**٢**	**١٠**	**١**		**١٩**	**١٧**	**١٣**	**١١**		**٧**

تابع الجدول ٤: المنطقة ٣: الحصول على أموال جيدة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٥									
أ) نمو الأموال	٧.٥	٧.٢	٨.٢	٧.٩	٨.٠		٧.٩	٦.٨	٩.٦
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٥	٩.٣	٩.٦	٩.٥	٨.٦	٣.٠	٩.٦	٩.٥	٩.١
ج) التضخم: أحدث سنة	٩.٧	٩.٥	٩.٤	٩.٤	٩.٠	٢.٦	٩.٣	٩.٢	٩.٩
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.٧**	**٩.٠**	**٦.٨**	**٩.٢**	**٨.٩**		**٩.٢**	**٨.٩**	**٩.٦**
تصنيف المنطقة ٣	**١٧**	**٦**	**١٦**	**٣**	**٨**		**٣**	**٨**	**١**
٢٠٠٤									
أ) نمو الأموال	٧.٠	٧.٩	٧.١	٨.١	٨.٥		٨.٤	٧.١	٩.٤
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٤	٩.٤	٩.٦	٩.٥	٨.٥	٣.٠	٩.٦	٩.٧	٩.١
ج) التضخم: أحدث سنة	٩.٣	٩.٥	٩.١	٩.٤	٧.٧	٨.٤	٩.٣	٩.٨	٩.٧
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.٤**	**٩.٢**	**٦.٤**	**٩.٣**	**٨.٧**		**٩.٣**	**٩.٢**	**٩.٥**
تصنيف المنطقة ٣	**١٦**	**٦**	**١٦**	**٤**	**٩**		**٤**	**٦**	**١**
٢٠٠٣									
أ) نمو الأموال	٧.٨	٧.٣	٦.١	٨.٣	٨.٩		٨.٤	٧.٠	٩.٣
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٤	٩.٥	٩.٢	٩.٥	٩.٧	٣.٠	٩.٨	٩.٦	٩.١
ج) التضخم: أحدث سنة	٩.٥	٩.٧	٩.٣	٩.٦	٩.١	٢.٨	٩.٧	٩.٨	٩.٧
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.٧**	**٩.١**	**٦.١**	**٩.٤**	**٩.٤**		**٩.٥**	**٩.١**	**٩.٥**
تصنيف المنطقة ٣	**١٦**	**٨**	**١٧**	**٦**	**٦**		**٣**	**٨**	**٣**
٢٠٠٢									
أ) نمو الأموال	٧.٣	٨.٣	٦.٢	٩.٣	٩.٠		٩.٤	٨.٨	٩.٥
ب) الانحراف النموذجي للتضخم	٩.٢	٩.٨	٩.٢	٩.٥	٩.٨	٣.٠	٩.٦	٩.٥	٩.١
ج) التضخم: أحدث سنة	٩.٧	٩.٩	٩.٣	٩.٩	٩.٥	٦.١	٩.٦	٩.٨	٩.٦
د) حرية ملكية حسابات بنكية بالعملة الأجنبية	٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
علامات المنطقة ٣	**٦.٦**	**٩.٥**	**٦.٢**	**٩.٧**	**٩.٥**		**٩.٧**	**٩.٥**	**٩.٦**
تصنيف المنطقة ٣	**١٦**	**٧**	**١٨**	**٢**	**٧**		**٢**	**٧**	**٥**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٦.٥	٨.٢	٧.٥			٨.٣		٥.٥	٧.٤	٩.٥	٦.١	٨.٣	٨.٥
٧.٩	٨.٥	٩.٦		٨.٥	٩.٧		٩.٤	٨.٩	٩.٧	٩.٠	٩.٣	٩.٧
٩.٥	٧.٦	٩.٦		٨.٢	٩.٩		٨.٣	٨.٦	٩.٦	٨.٨	٩.٣	٧.٦
٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٥.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٦.٠	**٧.٣**	**٩.٢**		**٨.٩**	**٩.٥**		**٧.٠**	**٦.٢**	**٧.٢**	**٨.٥**		**٩.٠**
١٩	١٢	٣		٨	٢		١٥	١٨	١٣	١١		٦
٦.٥	٨.٢	٨.٢			٨.٣		٥.٢	٧.٤	٩.٦	٦.٨	٧.٩	٨.٤
٨.٥	٨.٩	٩.٦		٩.٠	٩.٧		٩.٤	٨.٥	٩.٨	٩.٠	٩.٢	٨.٧
٩.٦	٧.٩	٩.٨		٨.٦	٩.٩		٨.٣	٩.١	٩.٣	٩.٠	٩.٤	٧.٥
٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٥.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٦.١	**٧.٥**	**٩.٤**		**٩.٢**	**٩.٥**		**٧.٠**	**٦.٢**	**٧.٢**	**٨.٧**		**٨.٦**
١٩	١٢	٣		٦	١		١٥	١٨	١٣	٩		١١
٦.٥	٨.٢	٨.٧			٨.٥		٥.٣	٦.٩	٩.٣	٧.٩	٧.٩	٨.٢
٧.٩	٩.٧	٩.٦		٩.٧	٩.٦		٨.٣	٨.٣	٩.٩	٩.٠	٩.٢	٨.٧
٩.٦	٩.٠	٩.٨		٩.٥	٩.٩		٨.٥	٨.٨	٩.٥	٩.٤	٩.١	٧.٨
٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٥.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٦.٠	**٨.٠**	**٩.٦**		**٩.٧**	**٩.٥**		**٦.٨**	**٦.٠**	**٧.٢**	**٩.١**		**٨.٧**
١٨	١٢	٢		١	٣		١٥	١٨	١٣	٨		١١
٦.٥	٨.٥	٩.٣			٨.٨		٥.٣	٧.٥	٩.٢	٨.٢	٧.٩	٨.٥
٧.٥	٩.٢	٩.٦		٩.٦	٩.٧		٧.٨	٨.٩	٩.٨	٩.٠	٩.١	٨.٦
٨.٠	٩.٢	٩.٩		١٠.٠	١٠.٠		٨.٣	١٠.٠	٩.٥	٩.٤	٨.٩	٧.٦
٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٥.٠	٥.٠	٠.٠	١٠.٠		١٠.٠
٥.٥	**٨.٠**	**٩.٧**		**٩.٩**	**٩.٦**		**٦.٦**	**٧.٨**	**٧.١**	**٩.٢**		**٨.٧**
١٩	١٢	٢		١	٥		١٦	١٣	١٤	١٠		١١

الجدول ٥: المنطقة ٤: حرية التجارة الدولية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٩									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٧.١	٨.٣	٧.٧	٥.٣	٥.٣		٦.٨	٨.٩	٨.٧
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)	٨.٦	٩.٥			٨.٤		٩.٠	٩.٦	٨.٦
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٧	٩.١	٧.٧	٤.٠	٧.٥		٧.٩	٩.٢	٨.٩
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٥.٨	٦.٣	٧.٦	٦.٦	٠.٠		٣.٦	٧.٩	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٨.٤	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٠.٨	٦.٩	٢.٥	٣.٨	٤.٦	٦.٢	٦.٩	٤.٢	١.٥
علامات المنطقة ٤	**٥.٤**	**٨.٤**	**٦.٧**	**٦.٤**	**٦.٦**	**٨.١**	**٧.٩**	**٧.٧**	**٦.٨**
تصنيف المنطقة ٤	**١٨**	**٢**	**١١**	**١٤**	**١٢**	**٣**	**٥**	**٧**	**١٠**
٢٠٠٨									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٧.٠	٨.٣		٤.٠	٤.٩		٧.٠	٨.٩	٨.٨
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)	٨.٥	٩.٥			٨.٥		٩.١	٩.٦	٨.٧
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٨	٩.٢		٤.٠	٦.٢		٧.٩	٩.١	٨.٩
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٥.٨	٦.١			٠.٠		٤.٢	٧.٩	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٧.٥	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٠.٨	٦.٩	٢.٥	٥.٤	٦.٢	٦.٩	٦.٩	٤.٢	١.٥
علامات المنطقة ٤	**٥.١**	**٨.٤**	**٦.٣**	**٦.٤**	**٧**		**٨**	**٧.٧**	**٦.٨**
تصنيف المنطقة ٤	**١٧**	**٢**	**١٤**	**١٢**	**٨**		**٤**	**٧**	**١١**
٢٠٠٧									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٧.١	٨.٧		٤.٠	٤.٩		٦.٨	٩.٣	٨.٧
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)	٨.٧	٩.٥			٨.٦		٨.٦	٩.٦	٨.٦
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٨	٩.٢		٤.٠	٦.٢		٧.٩	٩.١	٨.٩
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٥.٨	٧.٣			٠.٠		٤.٠	٩.٢	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٨.٢	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٢.٣	٦.٢	١.٨	٥.٤	٦.٧	٧.٧	٦.٩	٤.٦	١.٥
علامات المنطقة ٤	**٥.٩**	**٨.٣**	**٥.٩**	**٦.٤**	**٧.٢**		**٧.٩**	**٨.٠**	**٦.٨**
تصنيف المنطقة ٤	**١٦**	**٣**	**١٦**	**١٤**	**٩**		**٧**	**٥**	**١١**
٢٠٠٦									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٧.١	٨.٧		٤.٠	٤.٨		٦.٧	٨.٩	٨.٧
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)	٨.٧	٩.٦			٨.٣		٨.٤	٩.٦	٨.٦
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٨	٩.١		٤.٠	٦.٢		٧.٨	٩.١	٨.٨
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٥.٨	٧.٣			٠.٠		٣.٩	٧.٩	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٩.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٢.٣	٦.٢	١.٠	٥.٤	٦.٧	٧.٧	٦.٩	٤.٦	١.٥
علامات المنطقة ٤	**٦.٢**	**٨.٣**	**٥.٥**	**٦.٤**	**٧.٢**		**٧.٩**	**٧.٨**	**٦.٧**
تصنيف المنطقة ٤	**١٦**	**٣**	**١٧**	**١٤**	**٩**		**٥**	**٧**	**١١**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
١٠.٠	٧.٢٣	٥.٨	٧.٣	٨.٣	٨.١		٥.٣	٥.١	٥.٩	٨.١		٨.٤
		٨.٠		٩.٣					٨.٩			
١٠.٠	٧.٥	٧.٧	٩.٢	٩.١	٩.٢		٧.١	٧.١	٥.٤	٩.٢		٨.٧
	٧.٢	١.٨	٥.٤	٦.٥	٧.٠		٣.٥	٣.٢	٣.٤	٧.٠		٨.١
١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٨.٦	١٠.٠		١٠.٠
١.٥	١.٠	٠.٨	٥.٨	٥.٤	١.٥	١٠.٠	٣.١	٠.٨	٠.٨	٥.٨		٧.٧
٧.٢	**٦.١**	**٥.٥**	**٧.٧**	**٧.٩**	**٦.٥**	**٥**	**٦.١**	**٥.٣**	**٥.١**	**٨**		**٨.٧**
٩	**١٥**	**١٧**	**٧**	**٥**	**١٣**	**٢١**	**١٥**	**١٩**	**٢٠**	**٤**		**١**

١٠.٠	٧.٣	٥.٨	٧.٢	٩.٣	٩.٢		٦.٦	٤.٥	٥.٩	٧.٨		٨.٧
		٨.٤		٩.٣					٩.٠			
١٠.٠	٧.٥	٧.٣	٩.٢	٩.٢	٩.٢		٦.٦	٧.١	٥.٤	٩.٢		٨.٧
	٧.٢٣	١.٧	٥.١					١.٩	٣.٤	٦.٤		
١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٨.٢	١٠.٠		١٠.٠
١.٠	١.٠	٠.٠	٦.٧	٥.٤	١.٥	٨.٩	٢.٥	٠.٨	٠.٨	٥.٨		٧.٥
٧	**٦.١**	**٥.٣**	**٧.٩**	**٨.٢**	**٦.٩**	**٤.٤**	**٦.٤**	**٥.١**	**٤.٩**	**٧.٩**		**٨.٧**
٨	**١٥**	**١٦**	**٥**	**٣**	**١٠**	**٢٠**	**١٢**	**١٧**	**١٩**	**٥**		**١**

١٠.٠	٧.٣	٥.٥	٧.٦	٩.١	٩.٢		٦.٦	٤.٥	٤.٨	٨.٠		٨.٧
		٨.٠		٩.٠					٨.٩			
١٠.٠	٧.٥	٧.٣	٩.٢	٩.٢	٩.٢		٦.٦	٧.١	٥.٤	٩.٢		٨.٧
	٧.٢	١.١	٥.٩					١.٩	٠.٠	٦.٨		
١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٩.٥	١٠.٠		١٠.٠
٣.١	١.٥	٠.٨	٦.٩	٦.٢	١.٥	٣.١	٣.١	١.٧	٠.٨	٦.٢		٧.٧
٧.٧	**٦.٣**	**٥.٤**	**٨.٢**	**٨.٤**	**٦.٩**	**٦.٥**	**٦.٦**	**٥.٤**	**٥.٠**	**٨.٠**		**٨.٨**
٨	**١٥**	**١٨**	**٤**	**٢**	**١٠**	**١٣**	**١٢**	**١٨**	**٢٠**	**٥**		**١**

١٠.٠	٧.٤	٥.١	٦.٨	٩.٢	٩.٢		٦.٦	٤.٥	٤.٧	٨.٣		٨.٧
		٧.٨		٩.٢					٨.٨			
١٠.٠	٧.٧	٦.٩	٩.٢	٩.٢	٩.٢		٦.٦	٧.١	٥.٤	٩.١		٨.٧
	٧.١	٠.٦	٤.٤					١.٩	٠.٠	٧.٦		
١٠.٠	١٠.٠	٨.٧	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٩.٥	٩.٢	١٠.٠		١٠.٠
٣.١	١.٥	٠.٨	٦.٩	٦.٢	١.٥	٣.١	٣.١	١.٧	٠.٨	٦.٢		٧.٧
٧.٧	**٦.٣**	**٤.٩**	**٧.٩**	**٨.٤**	**٦.٩**	**٦.٥**	**٦.٦**	**٥.٢**	**٤.٩**	**٨.٢**		**٨.٨**
٨	**١٥**	**١٩**	**٥**	**٢**	**١٠**	**١٣**	**١٢**	**١٨**	**١٩**	**٤**		**١**

تابع الجدول ٥: المنطقة ٤: حرية التجارة الدولية

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٥									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٦.٣	٨.٧		٣.٨	٤.٩		٦.٥	٨.٨	٨.٥
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)		٩.٦			٨.٥		٨.٢	٩.٥	٨.٥
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٨	٩.١		٣.٨	٦.٢		٧.٥	٩.١	٨.٦
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٥.٨	٧.٣			٠.٠		٣.٩	٧.٩	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٨.١	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٠.٩	٦.٢	٣.١	٥.٤	٦.٢	٠.٠	٧.٧	٤.٦	١.٥
علامات المنطقة ٤	**٥.١**	**٨.٣**	**٦.٥**	**٦.٤**	**٧.٠**		**٨.١**	**٧.٨**	**٦.٧**
تصنيف المنطقة ٤	**١٧**	**٣**	**١١**	**١٢**	**٨**		**٥**	**٦**	**١٠**
٢٠٠٤									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٥.٤	٨.٦		٣.٨	٤.٧		٦.٣	٨.٩	٨.٤
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)		٩.٥			٧.٨		٨.١	٩.٤	٨.٣
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٤	٩.١		٣.٨	٦.٢		٧.١	٩.٣	٨.٦
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٤.٣	٧.٣			٠.٠		٣.٨	٧.٩	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٨.١	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٠.٨	٥.٤	٣.١	٥.٤	٥.٤	٠.٠	٧.٧	٤.٦	٢.٣
علامات المنطقة ٤	**٤.٨**	**٨.٠**	**٦.٥**	**٦.٤**	**٦.٧**		**٨.٠**	**٧.٨**	**٦.٩**
تصنيف المنطقة ٤	**٢٠**	**٥**	**١١**	**١٢**	**١٠**		**٥**	**٧**	**٩**
٢٠٠٣									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٥.٤	٨.٦		٣.٨	٤.٥		٦.٣	٨.٩	٨.٣
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)		٩.٤			٧.٢		٨.٠	٩.٥	٨.١
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٤	٩.١		٣.٨	٦.٢		٧.١	٩.٣	٨.٦
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٤.٣	٧.٣			٠.٠		٣.٨	٧.٩	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٨.١	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٥	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٠.٨	٦.٩	٣.١	٥.٤	٥.٤	٠.٩	٧.٧	٤.٦	٣.٨
علامات المنطقة ٤	**٤.٧**	**٨.٥**	**٦.٥**	**٦.٤**	**٥.١**		**٨.٠**	**٧.٨**	**٧.٤**
تصنيف المنطقة ٤	**١٧**	**٢**	**١٠**	**١١**	**١٤**		**٦**	**٧**	**٨**
٢٠٠٢									
أ) ضرائب على التجارة الدولية	٥.٤	٨.٦		٣.٨	٤.٤		٦.٢	٨.٩	٧.٩
١- عائدات من ضرائب التجارة (% من قطاع التجارة)		٩.٣			٦.٩		٧.٨	٩.٤	٧.٣
٢- متوسط معدل التعريفة	٦.٤	٩.١		٣.٨	٦.٢		٧.١	٩.٣	٨.٦
٣- تغيرات نموذجية في معدل التعريفة	٤.٣	٧.٣			٠.٠		٣.٨	٧.٩	
ب) معدلات الصرف في السوق السوداء	٨.١	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٥	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مراقبة رؤوس الأموال	٠.٨	٦.٩	٣.١	٥.٤	٥.٤	٠.٩	٧.٧	٤.٦	٣.٨
علامات المنطقة ٤	**٤.٧**	**٨.٥**	**٦.٥**	**٦.٤**	**٥.١**		**٨.٠**	**٧.٨**	**٧.٣**
تصنيف المنطقة ٤	**١٧**	**٢**	**١٠**	**١١**	**١٤**		**٦**	**٧**	**٨**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٦.٠	٧.٤	٤.٧	٦.٨	٩.٢	٩.٢		٥.٨	٤.٥	٥.٣	٨.٣		٨.٧
		٧.٥		٩.٣					٨.٧			
٦.٠	٧.٧	٦.١	٩.٢	٩.٢	٩.٢		٥.٨	٧.١	٧.٣	٩.٠		٨.٧
	٧.١	٠.٦	٤.٤					١.٩	٠.٠	٧.٦		
١٠.٠	١٠.٠	٩.٦	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٩.٣	١٠.٠		١٠.٠
٠.٠	٠.٨	٠.٨	٦.٧	٧.٧	١.٥	٠.٠	١.٨	١.٠	٠.٨	٦.٢		٧.٧
٥.٣	**٦.١**	**٥.٠**	**٧.٨**	**٩.٠**	**٦.٩**	**٥.٠**	**٥.٩**	**٥.٢**	**٥.١**	**٨.٢**		**٨.٨**
١٥	**١٣**	**١٩**	**٦**	**١**	**٩**	**١٩**	**١٤**	**١٦**	**١٧**	**٤**		**٢**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٦.٠	٧.٤	٤.٤	٨.٩	٩.٢	٨.٧		٥.٨	٤.٥	٦.١	٨.٣		٨.٧
		٧.١		٩.٢					٨.٥			
٦.٠	٧.٧	٤.٣	٨.٤	٩.٢	٨.٧		٥.٨	٧.١	٤.٩	٩.٠		٨.٧
	٧.١	١.٨	٩.٥					١.٩	٥.٠	٧.٦		
١٠.٠	١٠.٠	٩.٦	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٩.٣	١٠.٠		١٠.٠
٠.٠	٠.٨	٠.٨	٦.٧	٧.٧	٢.٣	٠.٠	١.٨	١.٠	٠.٨	٦.٢		٦.٩
٥.٣	**٦.١**	**٤.٩**	**٨.٥**	**٩.٠**	**٧.٠**	**٥.٠**	**٥.٩**	**٥.٢**	**٥.٤**	**٨.٢**		**٨.٥**
١٦	**١٣**	**١٩**	**٢**	**١**	**٨**	**١٨**	**١٤**	**١٧**	**١٥**	**٤**		**٢**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٦.٠	٧.٤	٤.٤	٨.٩	٩.٢	٨.٧		٥.٨	٤.٥	٦.١	٨.٣		٨.٧
		٧.٠		٩.٢					٨.٤			
٦.٠	٧.٧	٤.٣	٨.٤	٩.٢	٨.٧		٥.٨	٧.١	٤.٩	٩.٠		٨.٧
	٧.١	١.٨	٩.٥					١.٩	٥.٠	٧.٦		
٥.٨	١٠.٠	٧.٩	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٣	٧.٨	١٠.٠		١٠.٠
٠.٠	٠.٨	١.٥	٦.٧	٧.٧	٢.٣	٠.٠	١.٨	٠.٠	٠.٨	٦.٢		٦.٩
٣.٩	**٦.١**	**٤.٦**	**٨.٥**	**٩.٠**	**٧.٠**	**٥.٠**	**٥.٩**	**٣.٣**	**٤.٩**	**٨.٢**		**٨.٥**
١٩	**١٢**	**١٨**	**٢**	**١**	**٩**	**١٥**	**١٣**	**٢٠**	**١٦**	**٥**		**٢**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٦.٠	٧.٤	٤.٢	٨.٩	٩.٢	٨.٧		٥.٨	٤.٥	٦.١	٨.٣		٨.٧
		٦.٦		٩.٢					٨.١			
٦.٠	٧.٧	٤.٣	٨.٤	٩.٢	٨.٧		٥.٨	٧.١	٤.٩	٩.٠		٨.٧
	٧.١	١.٨	٩.٥					١.٩	٥.٠	٧.٦		
٥.٨	١٠.٠	٧.٩	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٥.٣	٧.٨	١٠.٠		١٠.٠
٠.٠	٠.٨	١.٥	٦.٧	٧.٧	٢.٣	٠.٠	١.٨	٠.٠	٠.٨	٦.٢		٦.٩
٣.٩	**٦.١**	**٤.٦**	**٨.٥**	**٩.٠**	**٧.٠**	**٥.٠**	**٥.٩**	**٣.٣**	**٤.٩**	**٨.٢**		**٨.٥**
١٩	**١٢**	**١٨**	**٢**	**١**	**٩**	**١٥**	**١٣**	**٢٠**	**١٦**	**٥**		**٢**

الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٩									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.٣	٨.٣	٦.٢	٦.٨	٦.١	٥.٥	٦.٧	٧.١	٨.٧
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠	٨.٠	١٠.٠	٢.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٨.٠			٦.٠		٣.٠	٣.٠	٩.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠	٩.٠	٩.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٣.٢	٥.٣	١.٥	١.٣	٦.٥	١.٥	٣.٧	٥.٣	٥.٧
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠	٤.٠	٣.٠	١.٠	٣.٠	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٣.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	٣.٣	٦.٧	٠.٠	١.٧	١٠.٠	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣
ب) قوانين سوق العمل	٥.٣	٩.٦	٨.٣	٧.٧	٤.٨	٨.٩	٨.٩	٩.٠	٨.٣
١- شدة مؤشر التوظيف	٥.٩	٩.٠	٦.٠	٥.٤	٧.٣	٧.٦	٧.٦	١٠.٠	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٥.٦	١٠.٠	٦.١	٣.٣	١٠.٠	٦.٧	٨.٩	١٠.٠	٥.٦
ب) شدة مؤشر الساعات	٦.٠	١٠.٠	٦.٠	٦.٠	٨.٠	٨.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٦.٠	٧.٠	٦.٠	٧.٠	٤.٠	٨.٠	٤.٠	١٠.٠	٧.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠	٧.١	٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢	٨.٤	٦.٣	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٥	٣.٩	٦.١	٧.٢	٣.٨	٧.٤	٧.٣	٧.٢
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	٧.٤	٩.٣	٧.٥	٨.٨	٧.٩	٩.٢
أ) عدد الإجراءات	٢.٩	٧.١	٤.٧	٤.٧	٧.٦	٤.٧	٦.٥	٣.٥	٨.٢
ب) الفترة (أيام)	٨.٩	٩.٧	٨.٩	٨.٣	٩.٨	٦.٣	٩.٥	٨.٤	٩.٧
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٩	١٠.٠	٧.٨	٧.٧	٩.٨	٩.١	٩.٤	١٠.٠	٩.١
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩	٩.٦	٩.٥	٩.٠	١٠.٠	٩.٩	١٠.٠	٩.٩	٩.٩
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨	٠.٠	٤.٩	٥.٠	٠.٠	٥.٩	٦.٦	٥.٢
أ) الفترة (سنوات)	٧.٨	٧.٨		٥.٢	٦.١		٥.٩	٦.١	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٢	٨.٩		٧.٧	٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٤.٥	٦.٨	٠.٠	١.٧	١.٨	٠.٠	٢.٩	٣.٧	٢.١
علامة المنطقة ٥	**٦.١**	**٨.٨**	**٦.١**	**٦.٩**	**٦.٠**	**٦.٠**	**٧.٦**	**٧.٨**	**٨.٠**
تصنيف المنطقة ٥	**١٥**	**١**	**١٥**	**١٠**	**١٧**	**١٧**	**٧**	**٥**	**٤**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
٥.٠	٧.١	٦.٧	٧.٤	٦.١	٨.١		٥.٩	٥.٢	٧.٢	٧.٣	٧.٥	٥.٩
٠.٠	١٠.٠	٨.٠	١٠.٠	٥.٠	٨.٠		٨.٠	٥.٠	٥.٠	٥.٠	١٠.٠	٥.٠
		٣.٠	٦.٠		٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
١٠.٠	٩.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
	٢.٣	٥.٧	٣.٧	٣.٢	٦.٥		٢.٥	٠.٥	٥.٧	٦.٢	٢.٥	٢.٧
	٣.٠	٣.٠	٤.٠	٣.٠	٣.٠		٥.٠	١.٠	٣.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٠
	١.٧	٨.٣	٣.٣	٣.٣	١٠.٠		٠.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٥.٠	٣.٣
	٥.٦	٥.٨	٩.٢	٨.٩	٨.٦		٥.٠	٥.٧	٦.١	٨.٧	٨.٦	٦.٤
	٦.١	٤.٠	٨.٧	٨.٧	٨.٧		٦.٤	٨.٠	٦.٠	٩.٣	٦.٩	٧.٦
	٤.٤	١.١	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠		٦.١	٨.٩	٧.٢	١٠.٠	٦.٧	٧.٨
	٨.٠	٦.٠	٦.٠	٨.٠	٦.٠		٨.٠	١٠.٠	٨.٧	٨.٠	٦.٠	٨.٠
	٦.٠	٥.٠	١٠.٠	٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٥.٠	٢.٠	١٠.٠	٨.٠	٧.٠
	٧.١	٦.٧	٨.٢		٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
	٩.١	٧.٦	٩.٩	٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
	٦.٢	٨.٠	٧.٩	٨.١	٨.٢		٤.١	٧.٣	٨.٣	٦.٥	٣.٩	٧.٨
	٨.٤	٩.٢	٩.٣	٩.٣	٩.٦		٨.٣	٨.٥	٨.٧	٨.٩	٧.٨	٩.٠
	٥.٩	٧.٦	٨.٢	٧.٦	٨.٨		٥.٣	٧.١	٥.٣	٦.٥	٤.٧	٧.٦
	٩.٢	٩.٥	٩.٥	٩.٨	٩.٩		٨.٣	٩.٤	٩.٦	٩.٤	٧.٧	٩.٥
	٩.٦	٩.٨	١٠.٠	٩.٩	٩.٩		٩.٦	٩.٧	٩.٩	٩.٩	٩.٣	٩.٠
	٩.١	١٠.٠	٩.٥	٩.٩	١٠.٠		١٠.٠	٨.٠	١٠.٠	١٠.٠	٩.٦	١٠.٠
	٣.٩	٦.٧	٦.٦	٦.٨	٦.٧		٠.٠	٦.١	٨.٠	٤.١	٠.٠	٦.٥
	٢.١	٨.٥	٦.٣	٧.٦	٨.٩			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
	٨.٩	٧.٧	٩.٧	٧.٢	٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
	٠.٧	٣.٨	٣.٨	٥.٧	٤.١		٠.٠	٣.٢	٥.٦	١.١	٠.٠	٣.١
	٦.٣	**٦.٨**	**٨.٢**	**٧.٧**	**٨.٣**		**٥.٠**	**٦.٠**	**٧.٢**	**٧.٥**	**٦.٧**	**٦.٧**
	١٤	**١١**	**٣**	**٦**	**٢**		**٢٠**	**١٧**	**٩**	**٨**	**١٢**	**١٢**

الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٨									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.٣	٨.٣	٥.٨	٥.٢	٥.٧	٥.٣	٦.٤	٧.١	٨.٧
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠			٢.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٨.٠			٦.٠		٣.٠	٣.٠	٩.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٩.٠	٩.٠	٩.٠	٩.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٣.٢	٥.٣	١.٥	١.٣	٥.٧	١.٥	٣.٧	٥.٣	٥.٧
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠	٤.٠	٣.٠	١.٠	٣.٠	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٣.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	٣.٣	٦.٧	٠.٠	١.٧	٨.٣	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣
ب) قوانين سوق العمل	٥.٢	٩.٢	٧.٥	٧.٧	٤.٨	٨.٥	٨.٧	٨.٦	٨.٣
١- شدة مؤشر التوظيف	٥.٢	٧.٧	٥.٤	٥.٤	٧.٣	٦.٢	٧.٠	٨.٧	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٥.٦	١٠.٠	٦.١	٣.٣	١٠.٠	٦.٧	٨.٩	١٠.٠	٥.٦
ب) شدة مؤشر الساعات	٤.٠	٨.٠	٤.٠	٦.٠	٨.٠	٤.٠	٨.٠	٦.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٦.٠	٥.٠	٦.٠	٧.٠	٤.٠	٨.٠	٤.٠	١٠.٠	٧.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠	٧.١	٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢	٨.٤	٦.٣	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠		١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٤	٧.٧	٦.١	٧.٢	٧.٣	٧.٢	٧.٣	٧.٢
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	٧.٤	٩.٣	٧.٣	٨.٥	٧.٩	٩.٢
أ) عدد الإجراءات	٢.٩	٧.١	٤.٧	٤.٧	٧.٦	٤.٧	٥.٣	٣.٥	٨.٢
ب) الفترة (أيام)	٨.٩	٩.٧	٩.٠	٨.٣	٩.٨	٦.٣	٩.٤	٨.٤	٩.٦
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٩	١٠.٠	٧.٧	٧.٦	٩.٨	٨.٢	٩.٣	١٠.٠	٩.٠
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩	٩.٦	٩.٥	٩.٠	١٠.٠	٩.٩	١٠.٠	٩.٨	٩.٩
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨		٤.٩	٥.٠		٥.٩	٦.٦	٥.٢
أ) الفترة (سنوات)	٧.٨	٧.٨		٥.٢	٦.٠		٥.٩	٦.٠	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٢	٨.٨		٧.٧	٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٤.٥	٦.٨	٠.٠	١.٧	١.٨	٠.٠	٢.٩	٣.٧	٢.١
علامة المنطقة ٥	**٦.٠**	**٨.٧**	**٧.٠**	**٦.٣**	**٥.٩**	**٧.٠**	**٧.٥**	**٧.٧**	**٨.٠**
تصنيف المنطقة ٥	**١٦**	**١**	**١٠**	**١٥**	**١٧**	**١٠**	**٦**	**٥**	**٣.٠**

	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
	٥.٧	٦.٠	٧.٢		٥.٧	٧.٧		٤.٥	٤.٨	٦.٢	٦.٤	٥.٨	٥.٥
	٨.٠		١٠.٠		٥.٠	٨.٠		٨.٠		٥.٠	٥.٠		
	٣.٠		٦.٠			٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
١٠.٠	٩.٠	١٠.٠	٩.٠		٩.٠				٩.٠			٩.٠	١٠.٠
	٢.٣	٣.٢	٣.٧		٣.٢	٧.٠		٢.٥	٠.٥	٥.٧	٦.٢	٢.٥	١.٠
	٣.٠	٣.٠	٤.٠		٣.٠	٤.٠		٥.٠	١.٠	٣.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٠
	١.٧	٣.٣	٣.٣		٣.٣	١٠.٠		٠.٠	٠.٠	٨.٣	٨.٣	٥.٠	٠.٠
	٥.٤	٥.٨	٨.٩		٨.٥	٨.٦		٥.٠	٥.٣	٥.٩	٨.٥	٨.٦	٦.١
	٥.٥	٣.٧	٧.٦		٧.٣	٨.٧		٦.٤	٦.٦	٥.١	٨.٧	٦.٩	٦.٧
	٤.٤	٠.٠	٦.٧		١٠.٠	١٠.٠		٦.١	٨.٩	٧.٢	١٠.٠	٦.٧	١٠.٠
	٦.٠	٦.٠	٦.٠		٤.٠	٦.٠		٨.٠	٦.٠	٦.٥	٦.٠	٦.٠	٤.٠
	٦.٠	٥.٠	١٠.٠		٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٥.٠	٢.٠	١٠.٠	٨.٠	٦.٠
	٧.١	٦.٧	٨.٢			٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
	٩.١	٧.٦	٩.٩		٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
	٦.٢	٨.٠	٧.٧		٨.٠	٧.٩		٨.٢	٦.٤	٨.٣	٦.٤	٧.٩	٧.٧
	٨.٥	٩.٢	٨.٩		٩.٣	٩.١		٨.٢	٦.٧	٨.٧	٨.٧	٧.٩	٨.٨
	٥.٩	٧.٦	٧.١		٧.٦	٧.١		٥.٣	٦.٥	٥.٣	٦.٥	٤.٧	٧.١
	٩.٢	٩.٥	٩.٤		٩.٨	٩.٥		٨.٢	٩.٣	٩.٦	٩.٣	٧.٧	٩.٥
	٩.٦	٩.٩	١٠.٠		٩.٩	٩.٨		٩.٤	٩.٨	٩.٩	٩.٨	٩.٢	٨.٩
	٩.٢	٩.٩	٩.١		٩.٩	١٠.٠		١٠.٠	١.٥	١٠.٠	٩.٤	٩.٩	١٠.٠
	٣.٩	٦.٧	٦.٥		٦.٨	٦.٧			٦.١	٨.٠	٤.١		٦.٥
	٢.١	٨.٥	٦.٣		٧.٥	٨.٩			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
	٨.٩	٧.٧	٩.٦		٧.٢	٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
	٠.٧	٣.٨	٣.٨		٥.٧	٤.٠		٠.٠	٣.٢	٥.٦	١.١		٣.١
	٥.٨	**٦.٦**	**٧.٩**		**٧.٤**	**٨.١**		**٥.٩**	**٥.٥**	**٦.٨**	**٧.١**	**٧.٤**	**٦.٤**
	١٩	**١٣**	**٤**		**٧**	**٢**		**١٧**	**٢٠**	**١٢**	**٩**	**٧**	**١٤**

تابع الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٧									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.٣	٨.٣		٥.٢	٥.٧	٣.٨	٦.٧	٧.١	٨.٧
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠			٢.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٨.٠			٦.٠		٣.٠	٣.٠	٩.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠		٩.٠	١٠.٠	٦.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٣.٢	٥.٣	١.٥	١.٣	٤.٨	١.٥	٣.٧	٥.٣	٥.٧
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠	٤.٠	٣.٠	١.٠	٣.٠	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٣.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	٣.٣	٦.٧	٠.٠	١.٧	٦.٧	٠.٠	٣.٣	٦.٧	٨.٣
ب) قوانين سوق العمل	٥.٢	٩.٢	٧.٥	٧.٧	٤.٨	٨.٥	٨.٧	٨.٦	٨.٣
١- شدة مؤشر التوظيف	٥.٢	٧.٧	٥.٤	٥.٤	٧.٣	٦.٢	٧.٠	٨.٧	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٥.٦	١٠.٠	٦.١	٣.٣	١٠.٠	٦.٧	٨.٩	١٠.٠	٥.٦
ب) شدة مؤشر الساعات	٤.٠	٨.٠	٤.٠	٦.٠	٨.٠	٤.٠	٨.٠	٦.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٦.٠	٥.٠	٦.٠	٧.٠	٤.٠	٨.٠	٤.٠	١٠.٠	٧.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠	٧.١	٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢	٨.٤	٦.٣	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠		١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٤	٧.٧	٦.١	٧.٠	٧.٤	٧.٠	٧.٢	٦.٩
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	٧.٤	٩.١	٧.٤	٨.١	٧.٩	٨.٦
أ) عدد الإجراءات	٢.٩	٧.١	٤.٧	٤.٧	٧.١	٤.٧	٥.٣	٣.٥	٧.٦
ب) الفترة (أيام)	٨.٩	٩.٧	٩.٠	٨.٣	٩.٧	٦.٣	٩.٤	٨.٤	٧.٨
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٨	١٠.٠	٧.٧	٧.٥	٩.٧	٨.٩	٩.٢	١٠.٠	٨.٩
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩	٩.٥	٩.٥	٩.٠	١٠.٠	٩.٩	٨.٤	٩.٨	٩.٩
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨		٤.٩	٥.٠		٦.٠	٦.٦	٥.٢
أ) الفترة (سنوات)	٧.٨	٧.٨		٥.٢	٦.٠		٥.٩	٦.٠	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٢	٨.٨		٧.٧	٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٤.٥	٦.٨	٠.٠	١.٧	١.٨	٠.٠	٣.٠	٣.٦	٢.١
علامة المنطقة ٥	**٦.٠**	**٨.٧**	**٧.٦**	**٦.٣**	**٥.٨**		**٧.٥**	**٧.٧**	**٧.٩**
تصنيف المنطقة ٥	**١٣**	**١**	**٦**	**١٢**	**١٦**		**٧**	**٥**	**٢**

	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
	٥.٧	٥.٨	٧.٤		٥.٧	٧.٧		٤.٥	٥.٣	٥.٧	٥.٦	٦.٣	٥.٥
		٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٨.٠		٨.٠		٥.٠	٥.٠		
		٣.٠	٦.٠			٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
	١٠.٠	٩.٠	١٠.٠		٩.٠				١٠.٠			١٠.٠	١٠.٠
	٢.٣	٢.٣	٣.٧		٣.٢	٧.٠		٢.٥	٠.٥	٤.٠	٣.٧	٢.٥	١.٠
	٣.٠	٣.٠	٤.٠		٣.٠	٧.٠		٥.٠	١.٠	٣.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٠
	١.٧	١.٧	٣.٣		٣.٣	١٠.٠		٠.٠	٠.٠	٥.٠	٣.٣	٥.٠	٠.٠
	٥.٤	٥.٨	٨.٩		٨.٥	٨.٦		٥.٠	٥.٢	٥.٩	٨.٥	٨.٦	٦.١
	٥.٥	٣.٧	٧.٦		٧.٣	٨.٧		٦.٤	٦.٣	٥.١	٨.٧	٦.٩	٦.٧
	٤.٤	٠.٠	٦.٧		١٠.٠	١٠.٠		٦.١	٧.٨	٧.٢	١٠.٠	٦.٧	١٠.٠
	٦.٠	٦.٠	٦.٠		٤.٠	٦.٠		٨.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٤.٠
	٦.٠	٥.٠	١٠.٠		٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٥.٠	٢.٠	١٠.٠	٨.٠	٦.٠
	٧.١	٦.٧	٨.٢			٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
	٩.١	٧.٦	٩.٩		٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
	٥.٧	٨.٠	٧.٣		٨.٠	٧.٥		٨.٢	٦.٠	٨.٣	٦.٤	٧.١	٦.٤
	٧.٥	٩.٢	٨.١		٩.٣	٩.٠		٨.٢	٥.٩	٨.٧	٨.٧	٧.١	٦.٣
	٤.٧	٧.٦	٥.٣		٧.٦	٧.١		٥.٣	٣.٥	٥.٣	٦.٥	٤.١	٤.١
	٦.٩	٩.٥	٨.٤		٩.٨	٩.٤		٨.٢	٨.٠	٩.٦	٩.٣	٥.٥	٧.٠
	٩.٣	٩.٩	٩.٩		٩.٩	٩.٦		٩.٣	٩.٣	٩.٩	٩.٧	٨.٨	٧.٩
	٩.٠	٩.٩	٨.٩		٩.٨	١٠.٠		١٠.٠	٢.٨	١٠.٠	٩.٤	٩.٩	٦.١
	٤.٠	٦.٧	٦.٦		٦.٨	٦.٠			٦.١	٧.٩	٤.١		٦.٥
	٢.١	٨.٥	٦.٣		٧.٥	٧.٥			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
	٨.٩	٧.٧	٩.٦		٧.٢	٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
	٠.٨	٣.٨	٣.٨		٥.٧	٣.٢	٠.٠		٣.٣	٥.٦	١.١	٠.٠	٣.١
	٥.٦	**٦.٥**	**٧.٩**		**٧.٤**	**٧.٩**		**٥.٩**	**٥.٥**	**٦.٦**	**٦.٨**		**٦.٠**
	١٧	**١١**	**٢**		**٨**	**٢**		**١٥**	**١٨**	**١٠**	**٩**		**١٣**

تابع الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٦									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.٣	٨.٣		٥.٢	٥.٣	٤.٣	٦.٧	٦.٩	٨.٧
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠			٢.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٨.٠			٦.٠		٣.٠	٣.٠	٩.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠		٩.٠	١٠.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٣.٢	٥.٣	١.٥	١.٣	٣.٢	١.٥	٣.٧	٤.٥	٥.٧
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠		٣.٠	١.٠	٣.٠	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٣.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	٣.٣		٠.٠	١.٧	٣.٣	٠.٠	٣.٣	٥.٠	٨.٣
ب) قوانين سوق العمل	٥.٢	٩.٢	٧.٥	٧.٧	٤.٨	٨.٥	٨.٧	٨.٦	٦.٥
١- شدة مؤشر التوظيف	٥.٢	٧.٧	٥.٤	٥.٤	٧.٣	٦.٢	٧.٠	٨.٧	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٥.٦	١٠.٠	٦.١	٣.٣	١٠.٠	٦.٧	٨.٩	١٠.٠	٥.٦
ب) شدة مؤشر الساعات	٤.٠	٨.٠	٤.٠	٦.٠	٨.٠	٤.٠	٨.٠	٦.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٦.٠	٥.٠	٦.٠	٧.٠	٤.٠	٨.٠	٤.٠	١٠.٠	٧.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠	٧.١	٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢	٨.٤	٦.٣	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠		١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٣.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٤	٧.٧	٦.١	٦.٥	٧.٥	٦.٩	٧.٣	٦.٩
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	٧.٣	٨.١	٧.٥	٧.٨	٧.٩	٨.٦
أ) عدد الإجراءات	٢.٩				٥.٣	٤.٧	٤.٧	٣.٥	٧.٦
ب) الفترة (أيام)	٨.٩				٩.٠	٦.٣	٩.٢	٨.٤	٧.٨
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٩				٨.٧	٩.٥	٩.٠	١٠.٠	٨.٧
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩				٨.٦	٩.٩	٨.٠	٩.٧	٩.٩
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨		٤.٩	٥.٠		٦.٠	٦.٦	٥.٢
أ) الفترة (سنوات)	٧.٨			٥.٢	٦.٠		٥.٩	٦.٠	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٢			٧.٧	٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٤.٥			١.٧	١.٧		٣.٠	٤.١	٢.٠
علامة المنطقة ٥	**٦.٠**	**٨.٧**	**٧.٦**	**٦.٣**	**٥.٥**		**٧.٤**	**٧.٦**	**٧.٣**
تصنيف المنطقة ٥	**١٣**	**١**	**٣**	**١٢**	**١٧**		**٧**	**٣**	**٨**

	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
	٥.٢	٥.٨	٧.٤		٦.١	٧.٤		٤.٥	٥.٣	٥.٤	٥.٦	٥.٨	٥.٥
		٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٨.٠		٨.٠		٥.٠	٥.٠		
		٣.٠	٦.٠			٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
١٠.٠	٨.٠	١٠.٠	١٠.٠		١٠.٠				١٠.٠			١٠.٠	١٠.٠
	٢.٣	٢.٣	٣.٧		٣.٢	٦.٢		٢.٥	٠.٥	٣.٢	٣.٧	١.٧	١.٠
	٣.٠	٣.٠	٤.٠			٤.٠		٥.٠	١.٠	٣.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٠
	١.٧	١.٧	٣.٣			٨.٣		٠.٠	٠.٠	٣.٣	٣.٣	٣.٣	٠.٠
	٥.٣	٥.٨	٨.٩		٨.٥	٨.٨		٥.٠	٥.٤	٥.٩	٨.٥	٨.٦	٦.١
	٥.١	٣.٧	٧.٦		٧.٣	٩.٣		٦.٤	٧.٠	٥.١	٨.٧	٦.٩	٦.٧
	٣.٣	٠.٠	٦.٧		١٠.٠	١٠.٠		٦.١	١٠.٠	٧.٢	١٠.٠	٦.٧	١٠.٠
	٦.٠	٦.٠	٦.٠		٤.٠	٨.٠		٨.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٤.٠
	٦.٠	٥.٠	١٠.٠		٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٥.٠	٢.٠	١٠.٠	٨.٠	٦.٠
	٧.١	٦.٧	٨.٢			٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
	٩.١	٧.٦	٩.٩		٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
	٥.٥	٨.٠	٧.٣		٨.٠	٦.٦		٨.٢	٦.٠	٨.٣	٦.٤	٧.٠	٦.٢
	٧.٠	٩.٢	٨.١		٩.٣	٧.٢		٨.٢	٥.٩	٨.٧	٨.٧	٧.٠	٥.٨
	٤.٧	٧.٦	٥.٣			٣.٥		٥.٣	٤.١	٥.٣	٦.٥	٤.١	٤.١
	٦.٠	٩.٥	٨.٤			٦.٩		٨.٢	٨.٠	٩.٦	٩.٣	٥.٥	٧.٠
	٨.٣	٩.٨	٩.٩			٩.٢		٩.٢	٩.٦	٩.٩	٩.٦	٩.٠	٧.١
	٨.٣	٨.٦	٨.٧			٧.٦		١٠.٠	٠.٠	٩.٩	٩.٢	٨.٣	٤.٧
	٤.٠	٦.٧	٦.٦		٦.٨	٥.٩			٦.١	٧.٩	٤.١		٦.٥
	٢.١	٨.٥	٦.٣			٧.٥			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
	٨.٩	٧.٧	٩.٦			٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
	٠.٨	٣.٨	٣.٧			٣.١			٣.١	٥.٦	١.٣	٠.٠	٣.١
	٥.٣	**٦.٥**	**٧.٩**		**٧.٥**	**٧.٦**		**٥.٩**	**٥.٦**	**٦.٥**	**٦.٨**		**٥.٩**
	١٨	**١٠**	**٢**		**٦**	**٣**		**١٤**	**١٦**	**١٠**	**٩**		**١٤**

تابع الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٥									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.١	٨.٣		٥.٢	٥.٣	٤.٣	٦.٧	٦.٩	٨.٥
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠			٢.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٨.٠			٦.٠		٣.٠	٣.٠	٩.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠		٩.٠	١٠.٠	٧.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٢.٣	٥.٣	١.٥	١.٣	٣.٢	١.٥	٣.٧	٤.٥	٤.٨
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠		٣.٠	١.٠	٣.٠	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٣.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	١.٧				٣.٣	٠.٠	٣.٣	٥.٠	٦.٧
ب) قوانين سوق العمل	٥.٢	٩.٢	٧.٥	٨.٢	٤.٨	٨.٥	٨.٧	٨.٦	٦.٥
١- شدة مؤشر التوظيف	٥.٢	٧.٧	٥.٤	٧.١	٧.٣	٦.٢	٧.٠	٨.٧	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٥.٦	١٠.٠	٦.١	٨.٣	١٠.٠	٦.٧	٨.٩	١٠.٠	٥.٦
ب) شدة مؤشر الساعات	٤.٤	٨.٠	٤.٠	٦.٠	٨.٠	٤.٠	٨.٠	٦.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٦.٠	٥.٠	٦.٠	٧.٠	٤.٠	٨.٠	٤.٠	١٠.٠	٧.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠	٧.١	٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢	٨.٤	٦.٣	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠		١٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٣.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٤	٧.٧	٦.١	٦.٤	٧.٦	٦.٨	٧.٣	٦.٨
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	٧.٣	٧.٩	٧.٦	٧.٧	٧.٩	٨.٥
أ) عدد الإجراءات	٢.٩				٣.٥		٤.٧	٣.٥	٧.٦
ب) الفترة (أيام)	٨.٩				٨.٣		٨.٧	٨.٤	٧.٨
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٨				٩.٢		٨.٨	١٠.٠	٨.٥
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩				٨.٤		٧.٨	٩.٧	٩.٨
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨		٤.٩	٥.٠		٦.٠	٦.٧	٥.٢
أ) الفترة (سنوات)	٧.٨			٥.٢	٦.٠		٥.٩	٦.٠	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٢			٧.٧	٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٤.٥			١.٧	١.٧		٢.٨	٤.٢	١.٨
علامة المنطقة ٥	**٥.٩**	**٨.٧**	**٧.٦**	**٥.٥**	**٥.٥**		**٧.٤**	**٧.٦**	**٧.٣**
تصنيف المنطقة ٥	**١٣**	**١**	**٢**	**١٠**	**١٦**		**٧**	**٢**	**٨**

ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
	٥.٧	٥.٨	٦.٧	٦.١	٧.٤		٤.٥	٥.٣	٥.٤	٥.٦	٥.٨	٥.٥
		٨.٠	١٠.٠	٥.٠	٨.٠		٨.٠		٥.٠	٥.٠		
		٣.٠	٣.٠		٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
١٠.٠	٩.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠				١٠.٠			١٠.٠	١٠.٠
	٢.٣	٢.٣	٣.٧	٣.٢	٦.٢		٢.٥	٠.٥	٣.٢	٣.٧	١.٧	١.٠
	٣.٠	٣.٠	٤.٠		٤.٠		٥.٠	١.٠	٣.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٠
	١.٧	١.٧	٣.٣		٨.٣		٠.٠	٠.٠	٣.٣	٣.٣		٠.٠
	٥.٣	٥.٨	٨.٨	٨.٥	٨.٨		٥.٠	٥.٣	٥.٩	٨.٥	٨.٦	٦.١
	٥.١	٣.٧	٧.٢	٧.٣	٩.٣		٦.٤	٦.٦	٥.١	٨.٧	٦.٩	٦.٧
	٣.٣	٠.٠	٥.٦	١٠.٠	١٠.٠		٦.١	٨.٩	٧.٢	١٠.٠	٦.٧	١٠.٠
	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٤.٠	٨.٠		٨.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٤.٠
	٦.٠	٥.٠	١٠.٠	٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٥.٠	٢.٠	١٠.٠	٨.٠	٦.٠
	٧.١	٦.٧	٨.٢		٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
	٩.١	٧.٦	٩.٩	٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
	٥.٤	٧.٨	٧.٣	٨.٠	٦.٤		٨.٢	٥.٧	٨.٣	٦.٤	٦.٧	٦.١
	٦.٨	٨.٩	٨.١	٩.٣	٦.٨		٨.٢	٥.٤	٨.٧	٨.٦	٦.٧	٥.٧
	٤.٧	٧.٦	٥.٣		٣.٥			٤.١	٥.٣	٦.٥		٤.١
	٦.٠	٩.٥	٨.٤		٦.٦			٨.٠	٩.٦	٩.٣		٧.٠
	٨.٣	٩.٨	٩.٩		٩.٢			٩.٦	٩.٩	٩.٦		٦.٨
	٨.٣	٨.٦	٨.٧		٧.٠			٠.١	٩.٤	٩.٢		٦.٩
	٤.٠	٦.٧	٦.٥	٦.٨	٥.٩			٦.٠	٧.٩	٤.٢		٦.٥
	٢.١	٨.٥	٦.٣		٧.٥			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
	٨.٩	٧.٧	٩.٦		٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
	١.٨	٣.٧	٣.٧		٢.٣			٣.١	٠.٠	٠.٠		٠.٠
	٥.٥	**٦.٥**	**٧.٦**	**٧.٥**	**٧.٥**		**٥.٩**	**٥.٤**	**٦.٥**	**٦.٨**		**٥.٩**
	١٦	**١٠**	**٢**	**٥**	**٥**		**١٣**	**١٨**	**١٠**	**٩**		**١٣**

تابع الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٤									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.١	٨.١		٥.٢	٤.٥	٥.٨	٦.٩	٨.١	٨.٢
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠			٢.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٧.٠			٣.٠		٤.٠	٨.٠	٨.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠		٩.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٢.٣	٥.٣	١.٥	١.٣	٣.٢	١.٥	٣.٧	٤.٥	٤.٥
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠		٣.٠	١.٠	٣.٠	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٣.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	١.٧				٣.٣		٣.٣	٥.٠	٦.٧
ب) قوانين سوق العمل	٥.١	٩.٢	٧.٥	٨.٢	٤.٨	٦.٠	٨.٧	٨.٦	٦.٥
١- شدة مؤشر التوظيف	٤.٨	٧.٧	٥.٤	٧.١	٧.٣	٦.٢	٧.٠	٨.٧	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٤.٤	١٠.٠	٦.١	٨.٣	١٠.٠	٦.٧	٨.٩	١٠.٠	٥.٦
ب) شدة مؤشر الساعات	٤.٠	٨.٠	٤.٠	٦.٠	٨.٠	٤.٠	٨.٠	٦.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٦.٠	٥.٠	٦.٠	٧.٠	٤.٠	٨.٠	٤.٠	١٠.٠	٧.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠	٧.١	٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢	٨.٤	٦.٣	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠		١٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٣.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٤	٧.٧	٦.١	٦.٢	٧.٦	٦.٧	٧.٣	٦.٨
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	٧.٣	٧.٤	٧.٦	٧.٥	٧.٩	٨.٤
أ) عدد الإجراءات	٢.٩				٣.٥		٢.٩	٣.٥	٧.٦
ب) الفترة (أيام)	٨.٩				٨.٣		٦.١	٨.٤	٧.٨
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٨				٩.٢		٨.٨	١٠.٠	٨.٤
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩				٨.٣		٧.٧	٩.٧	٩.٨
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨		٤.٩	٥.٠		٥.٩	٦.٧	٥.١
أ) الفترة (سنوات)	٧.٨			٥.٢	٦.٠		٥.٩	٦.٠	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٢			٧.٧	٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٤.٥			١.٧	١.٧		٢.٩	٤.١	١.٧
علامة المنطقة ٥	**٥.٩**	**٨.٦**	**٧.٦**	**٦.٥**	**٥.٢**		**٧.٤**	**٨.٠**	**٧.٢**
تصنيف المنطقة ٥	**١٥**	**١**	**٤**	**١١**	**١٨**		**٦**	**٢**	**٧**

	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
	٥.٧	٦.٣	٧.٩		٦.١	٦.٠		٤.٥	٥.٣	٥.٤	٥.٦	٥.٨	٦.٣
		٥.٠	١٠.٠		٥.٠	٨.٠		٨.٠		٥.٠	٥.٠		
		٨.٠	٨.٠			٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
	١٠.٠	٩.٠	١٠.٠		١٠.٠				١٠.٠			١٠.٠	١٠.٠
		٢.٣	٣.٧		٣.٢	٢.٠		٢.٥	٠.٥	٣.٢	٣.٧	١.٧	٢.٧
		٣.٠	٤.٠			٤.٠		٥.٠	١.٠	٣.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٠
		١.٧	٣.٣			٠.٠			٠.٠	٣.٣	٣.٣		٣.٣
		٤.٨	٦.١	٨.٨	٨.٥	٨.٨		٥.٣	٥.٤	٥.٩	٨.٥	٨.٦	٦.١
		٣.٠	٤.٠	٧.٢	٧.٣	٩.٣		٦.٤	٧.٠	٥.١	٨.٧	٦.٩	٦.٧
		١.١	٠.٠	٥.٦	١٠.٠	١٠.٠		٦.١	١٠.٠	٧.٢	١٠.٠	٦.٧	١٠.٠
		٤.٠	٦.٠	٦.٠	٤.٠	٨.٠		٨.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٤.٠
		٤.٠	٦.٠	١٠.٠	٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٥.٠	٢.٠	١٠.٠	٨.٠	٦.٠
		٧.١	٦.٧	٨.٢		٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
		٩.١	٨.٥	٩.٩	٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
	١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
		٥.٦	٧.٨	٧.٣	٨.٠	٦.١		٨.٢	٥.٧	٧.٣	٦.٢	٦.٧	٥.٨
		٦.٨	٨.٩	٨.١	٩.٣	٦.٦		٨.٢	٥.٤	٨.٥	٨.٦	٦.٧	٦.٢
		٤.٧	٤.٧	٥.٣		٣.٥			٤.١	٥.٣	٦.٥		٤.١
		٦.٠	٨.٣	٨.٤		٦.٦			٨.٠	٩.٦	٩.٣		٦.٥
		٨.٣	٩.٧	٩.٩		٩.٢			٩.٦	٩.٩	٩.٦		٦.٩
		٨.٣	٨.٥	٨.٧		٧.٠			٠.٠	٩.٣	٩.١		٦.٦
		٤.٣	٦.٧	٦.٥	٦.٨	٥.٧			٦.٠	٦.١	٣.٨		٥.٥
		٢.١	٨.٥	٦.٣		٧.٥			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
		٨.٩	٧.٧	٩.٦		٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
		٠.٨	٣.٧	٣.٦		٣.١			٣.١	٥.٥	١.١		٣.١
		٥.٣	**٦.٧**	**٨.٠**	**٧.٥**	**٧.٠**		**٦.٠**	**٥.٥**	**٦.٢**	**٦.٨**		**٦.١**
		١٧	**١٠**	**٢**	**٥**	**٨**		**١٤**	**١٦**	**١٢**	**٩**		**١٣**

تابع الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٣									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.١	٨.١		٥.٢	٤.٥	٥.٨	٦.٩	٨.١	٨.٢
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠			٢.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٧.٠			٣.٠		٤.٠	٨.٠	٨.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠		٩.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٢.٣	٥.٣	١.٥	١.٣	٣.٢	١.٥	٣.٧	٤.٥	٤.٨
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠				١.٠		٦.٠	٥.٠	٤.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	٠.٠				٣.٣		٣.٣	٦.٧	٦.٧
ب) قوانين سوق العمل	٥.١	٩.٢	٧.٥	٨.٢	٤.٨	٦.٠	٨.٧	٨.٦	٦.٥
١- شدة مؤشر التوظيف	٤.٨	٧.٧	٥.٤	٧.١	٧.٣	٦.٢	٧.٠	٨.٧	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٤.٤	١٠.٠	٦.١	٨.٣	١٠.٠	٦.٧	٨.٩	١٠.٠	٥.٦
ب) شدة مؤشر الساعات	٤.٠	٨.٠	٤.٠	٦.٠	٨.٠	٤.٠	٨.٠	٦.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٦.٠	٥.٠	٦.٠	٧.٠	٤.٠	٨.٠	٤.٠	١٠.٠	٧.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠	٧.١	٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢	٨.٤	٦.٦	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠		١٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٣.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٤	٧.٧	٦.١	٦.٢	٧.٦	٦.١	٧.٣	٦.٧
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	٧.٣	٧.٣	٧.٦	٦.٤	٧.٩	٨.٤
أ) عدد الإجراءات	٢.٩				٥.٣		٤.٧	٣.٥	٧.٦
ب) الفترة (أيام)	٨.٨				٨.٤		٨.٣	٨.٤	٧.٨
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٨				٩.٣		٩.٧	١٠.٠	٩.٢
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩				٨.٦		٨.٠	٩.٧	٩.٩
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨		٤.٩	٥.٠		٥.٩	٦.٧	٥.١
أ) الفترة (سنوات)	٦.٨				٦.٠		٥.٩	٦.٠	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٦				٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٦.٠				٨.٣		٧.٠	٥.٩	٨.٠
علامة المنطقة ٥	**٥.٩**	**٨.٦**	**٧.٦**	**٦.٥**	**٥.٢**		**٧.٣**	**٨.٠**	**٧.٢**
تصنيف المنطقة ٥	**١٥**	**١**	**٤**	**١٠**	**١٨**		**٦**	**٢**	**٧**

	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
	٥.٧	٦.١	٧.٩		٦.١	٦.٠		٤.٥	٥.٣	٥.٤	٥.٦	٥.٨	٦.٣
		٥.٠	١٠.٠		٥.٠	٨.٠		٨.٠		٥.٠	٥.٠		
		٨.٠	٨.٠			٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
	١٠.٠	٩.٠	١٠.٠		١٠.٠				١٠.٠			١٠.٠	١٠.٠
	٢.٣	٢.٣	٣.٧		٣.٢	٢.٠		٢.٥	٠.٥	٣.٢	٣.٧	١.٧	٢.٧
	٧.٠	٢.٠	٣.٠			٤.٠			٥.٠	٤.٠	٤.٠		٢.٠
	١.٧	١.٧	٠.٠			٨.٣			٠.٠	٣.٣	٣.٣		٣.٣
	٤.٨	٦.١	٨.٨		٨.٥	٨.٨		٥.٣	٥.٤	٥.٩	٨.٥	٨.٦	٦.١
	٣.٠	٤.٠	٧.٢		٧.٣	٩.٣		٦.٤	٧.٠	٥.١	٨.٧	٦.٩	٦.٧
	١.١	٠.٠	٥.٦		١٠.٠	١٠.٠		٦.١	١٠.٠	٧.٢	١٠.٠	٦.٧	١٠.٠
	٤.٠	٦.٠	٦.٠		٤.٠	٨.٠		٨.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٦.٠	٤.٠
	٤.٠	٦.٠	١٠.٠		٨.٠	١٠.٠		٥.٠	٥.٠	٢.٠	١٠.٠	٨.٠	٦.٠
	٧.١	٦.٧	٨.٢			٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
	٩.١	٨.٥	٩.٩		٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
	٥.٤	٧.٢	٧.٣		٨.٠	٦.٢		٨.٢	٥.٧	٨.٢	٦.٤	٦.٧	٦.٣
	٦.٨	٧.٨	٨.١		٩.٣	٦.٦		٨.٢	٥.٤	٨.٥	٨.٦	٦.٧	٦.٠
	٤.٧	٨.٢	٥.٩			٣.٥			٤.١	٥.٩	٤.١		٤.١
	٦.٠	٩.٦	٨.٤			٦.٩			٧.٨	٩.٤	٧.٤		٧.٠
	٩.٠	٩.٩	١٠.٠			٩.٥			٩.٨	٩.٩	٩.٧		٨.٣
	٨.٣	٨.٦	٩.٨			٧.٦			٠.٠	٩.٩	٩.٢		٤.٧
	٤.٠	٦.٧	٦.٥		٦.٨	٥.٩			٦.٠	٧.٩	٤.١		٦.٥
	٢.١	٨.٥	٣.١			٧.٥			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
	٨.٩	٧.٧	٩.٦			٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
	٩.١	٦.٢	٧.٣			٦.٩			٦.٩	٤.٤	٩.٤		٦.٩
	٥.٣	**٦.٥**	٨.٠		**٧.٥**	٧.٠		**٦.٠**	**٥.٥**	**٦.٥**	**٦.٨**		**٦.٢**
	١٧	١٠	٢		٥	٨		١٤	١٦	١٠	٩		١٣

تابع الجدول ٦: المنطقة ٥: قوانين الائتمان والعمل والتجارة

	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان
٢٠٠٢									
أ) قوانين سوق الائتمان	٥.١	٨.١		٥.٢	٤.٥	٥.٨	٦.٩	٨.١	٨.٢
١- ملكية البنوك	٠.٠	١٠.٠			٢.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٢- منافسة البنوك الأجنبية	٨.٠	٧.٠			٣.٠		٤.٠	٨.٠	٨.٠
٣- مراقبة معدلات الفائدة / معدلات فائدة حقيقية سالبة	١٠.٠	١٠.٠		٩.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠
٤- الحصول على ائتمان	٢.٣	٥.٣	١.٥	١.٣	٣.٢	١.٥	٣.٧	٤.٥	٤.٨
أ) مؤشر الحقوق القانونية	٣.٠				١.٠		٦.٠	٥.٠	٤.٠
ب) مؤشر معلومات الائتمان	٠.٠				٣.٣		٣.٣	٦.٧	٦.٧
ب) قوانين سوق العمل	٥.١	٩.٢	٧.٥	٨.٢	٤.٨	٦.٠	٨.٧	٨.٦	٦.٥
١- شدة مؤشر التوظيف	٤.٨	٧.٧	٥.٤	٧.١	٧.٣	٦.٢	٧.٠	٨.٧	٧.٥
أ) مؤشر صعوبة التوظيف	٥.٦				١٠.٠		٨.٩	١٠.٠	٦.٧
ب) شدة مؤشر الساعات	٤.٠				٢.٠		٦.٠	٤.٠	١٠.٠
ج) مؤشر صعوبة فصل الموظفين	٥.٠				٢.٠		٥.٠	١٠.٠	٦.٠
٢- التكلفة الإلزامية للتوظيف (% من الراتب)	٤.٩		١٠.٠		٥.٥	٧.٨	٨.٠	٨.٠	٦.٠
٣- التكلفة الإلزامية لفصل الموظفين (رواتب أسابيع)	٩.٥	٩.٩	٧.٢		٦.٦	١٠.٠	٩.٩	٧.٨	٩.٥
٤- التجنيد	١.٠	١٠.٠		٧.١	٠.٠	٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	٣.٠
ج) قوانين العمل	٧.٥	٨.٤	٧.٧	٨.٤	٦.٢	٧.٦	٦.١	٧.٣	٦.٧
١- تأسيس شركة	٧.٩	٩.١	٧.٧	١٠.٠	٧.٣	٧.٦	٦.٤	٧.٩	٨.٤
أ) عدد الإجراءات	٢.٩			٦.١	٥.٣		٤.٧	٣.٥	٧.٦
ب) الفترة (أيام)	٨.٨			٧.٣	٨.٤		٨.٣	٨.٤	٧.٨
ج) التكلفة (% من دخل الفرد)	٩.٨				٩.٣		٩.٧	١٠.٠	٩.٢
د) أقل حد لرأس المال (% من دخل الفرد)	٩.٩				٨.٦		٨.٠	٩.٧	٩.٩
٢- إقفال الشركة	٧.٢	٧.٨		٤.٩	٥.٠		٥.٩	٦.٧	٥.١
أ) الفترة (سنوات)	٦.٨				٦.٠		٥.٩	٦.٠	٦.٣
ب) التكلفة (% من العقار)	٩.٦				٧.٢		٨.٩	١٠.٠	٧.٢
ج) معدل الاسترجاع (سنت للدولار)	٦.٠				٨.٣		٧.٠	٥.٩	٨.٠
علامة المنطقة ٥	**٥.٩**	**٨.٦**	**٧.٦**	**٦.٥**	**٥.٢**		**٧.٣**	**٨.٠**	**٧.٢**
تصنيف المنطقة ٥	**١٥**	**١**	**٤**	**١٠**	**١٨**		**٦**	**٢**	**٧**

	ليبيا	موريتانيا	المغرب	سلطنة عمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سورية	تونس	الإمارات	فلسطين	اليمن
	٥.٧	٦.١	٧.٩		٦.١	٦.٠		٤.٥	٥.٣	٥.٤	٥.٦	٥.٨	٦.٣
		٥.٠	١٠.٠		٥.٠	٨.٠		٨.٠		٥.٠	٥.٠		
		٨.٠	٨.٠			٨.٠		٣.٠		٨.٠	٨.٠		
١٠.٠	٩.٠	٩.٠	١٠.٠		١٠.٠				١٠.٠			١٠.٠	١٠.٠
	٢.٣	٢.٣	٣.٧		٣.٢	٢.٠		٢.٥	٠.٥	٣.٢	٣.٧	١.٧	٢.٧
	٧.٠	٢.٠	٣.٠			٤.٠			٥.٠	٤.٠	٤.٠		٢.٠
	١.٧	١.٧	٠.٠			٨.٣			٠.٠	٣.٣	٣.٣		٣.٣
	٤.٨	٦.١	٨.٨		٨.٥	٨.٨		٥.٣	٥.٤	٥.٩	٨.٥	٨.٦	٦.١
	٣.٠	٤.٠	٧.٢		٧.٣	٩.٣		٦.٤	٧.٠	٥.١	٨.٧	٦.٩	٦.٧
	٠.٠	٠.٠	٥.٦			١٠.٠			٨.٩	٣.٩	١٠.٠		١٠.٠
	٤.٠	٦.٠	٤.٠			٦.٠			٤.٠	١٠.٠	٢.٠		٢.٠
	٤.٠	٦.٠	١٠.٠			١٠.٠			٥.٠	٠.٠	٨.٠		٧.٠
	٧.١	٦.٧	٨.٢			٨.٠		٦.٩	٦.٩	٦.٠	٧.٦	١٠.٠	٨.٤
	٩.١	٨.٥	٩.٩		٨.١	٧.٨		٦.٧	٧.٨	٩.٥	٧.٧	٧.٥	٩.٥
١.٠	٠.٠	٥.٠	١٠.٠		١٠.٠	١٠.٠	١٠.٠	١.٠	٠.٠	٣.٠	١٠.٠	١٠.٠	٠.٠
	٥.٤	٧.٢	٧.٣		٨.٠	٦.٢		٨.٢	٥.٧	٨.٢	٦.٤	٦.٧	٦.٣
	٦.٨	٧.٨	٨.١		٩.٣	٦.٦		٨.٢	٥.٤	٨.٥	٨.٦	٦.٧	٦.٠
	٤.٧	٨.٢	٥.٩			٣.٥			٤.١	٥.٩	٤.١		٤.١
	٦.٠	٩.٦	٨.٤			٦.٩			٧.٨	٩.٤	٧.٤		٧.٠
	٩.٠	٩.٩	١٠.٠			٩.٥			٩.٨	٩.٩	٩.٧		٨.٣
	٨.٣	٨.٦	٩.٨			٧.٦			٠.٠	٩.٩	٩.٢		٤.٧
	٤.٠	٦.٧	٦.٥		٦.٨	٥.٩			٦.٠	٧.٩	٤.١		٦.٥
	٢.١	٨.٥	٣.١			٧.٥			٦.١	٩.١	٥.١		٧.٣
	٨.٩	٧.٧	٩.٦			٧.٢			٨.٩	٩.٢	٦.١		٩.١
	٩.١	٦.٢	٧.٣			٦.٩			٦.٩	٤.٤	٩.٤		٦.٩
	٥.٣	**٦.٥**	٨.٠		**٧.٥**	٧.٠		**٦.٠**	**٥.٥**	**٦.٥**	**٦.٨**		**٦.٢**
	١٧	١٠	٢		٥	٨		١٤	١٦	١٠	٩		١٣

ملحق: ملاحظات توضيحية ومصادر البيانات

تم استخراج المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي من ٣٩ قطعة من البيانات المميزة (مكونات). وتم حساب التقدير الإجمالي عن طريق حساب متوسط المناطق الخمسة، وتم استخراج نتائج المناطق بواسطة حساب متوسط المكونات لكل منطقة. يتم قياس الحرية الاقتصادية بموجب قياس من صفر إلى عشرة، حيث تدل القيمة الأعلى على مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية.

تجدر الملاحظة أن الحدود القصوى والحدود الدنيا المستخدمة لحساب النتائج الفردية مستخرجة من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم بدلًا عن الـ٢٢ دولة المدرجة في المؤشر. بالنسبة لتلك المتغيرات غير المستخدمة في التقرير فقد تم استخراج الحدود القصوى والحدود الدنيا من ١٤١ دولة مدرجة في التقرير. وقد استخدمنا حدود قصوى وحدود دنيا "عالمية" بدلًا عن إقليمية بسبب التفاوت الصغير في بعض المكونات بين الدول العربية.

المنطقة (١): حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والشركات التجارية

أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من مجموع الاستهلاك

هذا العنصر هو لقياس المصروفات الاستهلاكية النهائية للحكومة كنسبة من المصروفات الاستهلاكية النهائية (سابقًا كانت تعرف على أنها إجمالي الاستهلاك). وقد تم استخراج المعدل لهذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا في عشرة. حيث إن (Vi) تعبر عن الاستهلاك الحكومي الفعلي للدولة كنسبة من إجمالي الاستهلاك، في حين أن (Vmax) و (Vmin) تمثلان القيم القصوى والدنيا والتي تم تحديدها إلى ٤٠% و ٦% على التوالي. تم استخدام بيانات تقرير الحرية الاقتصادية في العالم لسنة ١٩٩٠ للتوصل إلى القيمة الأعلى والأقل لهذا العنصر. الدول التي تكون فيها المصروفات الحكومية أعلى بالنسبة إلى إجمالي الاستهلاك تحصل على نقاط أقل.

المصدر: البنك الدُّوَلي ٢٠١١، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٩ (على الشبكة)

ب) التحويلات والدعم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

هذا العنصر هو لقياس الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا في عشرة. حيث أن (Vi) تعبر عن نسبة التحويلات والدعم بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، في حين أن (Vmax) و (Vmin) تمثلان القيم القصوى والدنيا وتم تحديدها عند ٣٧.٢% و ٠.٥% على التوالي. تم استخدام بيانات ١٩٩٠ من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم للتوصل إلى القيمة الأعلى والأقل لهذا العنصر. الدول التي تكون فيها نسبة عالية من الدعم الحكومي والتحويلات الأخرى بالنسبة إلى إجمالي الناتج العام تحصل على نقاط أقل.

المصدر: البنك الدُّوَلي ٢٠١١، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٩ (على الشبكة)

ج) الشركات والاستثمارات الحكومية

تم حساب مُعدَّل هذا العنصر باستخدام (أ) حصة الاستثمارات الحكومية من إجمالي الاستثمارات، و (ب) عدد، وتكوين، وحصة الناتج المتولِّد عن الشركات التي تقوم الحكومة بتشغيلها. الدول التي فيها استثمارات أقل بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات، وعدد أقل من الشركات التي تقوم الحكومية بتشغيلها تحصل على نقاط أعلى.

المصدر: جوارتني ولوسون وهال (٢٠١١)

د) المُعَدَّل الأعلى لهامش الضرائب

هذا العنصر هو لقياس المعدل الأعلى للهامش الضريبي (معدل فردي) والحد الأدنى للدخل الذي يطبق عليه. الدول التي فيها معدلات أعلى لهامش الضريبة والتي يتم تطبيقها على الحدود الدنيا للدخل المنخفض تحصل على علامات أقل بموجب المصفوفة التالية:

الحد الأدنى للدخل، بالدولار الأمريكي				
الهـــامش الأعلـــى للمعدل الضريبي	< ٢٥.٠٠٠	٢٥.٠٠٠–٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠–١٥٠.٠٠٠	> ١٥٠.٠٠٠
< %٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠
٢١ – ٢٥	٩	٩	١٠	١٠
٢٦ – ٣٠	٨	٨	٩	٩
٣١ – ٣٥	٧	٧	٨	٩
٣٦ – ٤٠	٥	٦	٧	٨
٤١ – ٤٥	٤	٥	٦	٧
٤٦ – ٥٠	٣	٤	٥	٥
٥١ – ٥٥	٢	٣	٤	٤
٥٦ – ٦٠	١	٢	٣	٣
٦١ – ٦٥	–	١	٢	٢
٦٦ – ٧٠	–	–	١	١
> %٧٠	–	–	–	–

المـصدر: اللجنـة الكنديـة للتجـارة، سـوريا (٢٠١٠): شـامبان – أردين للـصادرات (٢٠١٠)، جـزر القمـر، المديريـة العامـة للـواردات (٢٠٠٥)، داهـالان (٢٠٠٣)، ديلويـت (٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) جيبـوتي، وزارة الماليـة (٢٠١٠) إيرنـست أنـد يـونج (٢٠٠٣، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)، كـي بـي إم جـي (٢٠١٠) موريتانيـا وزارة الماليـة (٢٠٠٥)، بـرايس واتـر هـاوس كـوبرز (٢٠١٠)، البنـك العـالمي (مختلف السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠) مؤشرات التنمية في العالم.

المنطقة ٢: الهيكلية القانونية وأمن حقوق الملكية

أ) التدخل العسكري في حكم القانون والعملية السياسية

يعتمد هذا العنصر على عامل المخاطر السياسة (ز) (الجيش في السياسة) من الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول الذي يقيس مدى تدخل العسكر في السياسة. "بما أن الجيش غير منتخب، فإن تدخلات الجيش، حتى ولو كانت هامشيةً، تقلِّل من المسئولية الديمقراطية. يمكن أن يكون تدخل الجيش نتيجة لتهديدات داخلية أو خارجية، أو نتيجة تحولات أو صعوبات كامنة في الدولة، أو انقلاب عسكري كامل. وعلى المدى الطويل، فإن نظام الحكومة العسكرية من شأنه التقليل من فعالية العمل الحكومي، واستشراء الفساد، وتكوين بيئة غير مرضية بالنسبة للشركات الأجنبية."

يقوم الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول بقياس مستوى التدخل العسكري على مقياس من صفر إلى ٦، حيث تشير القيمة العالية إلى احتمالات أقل للمخاطر. بعدها تم نقل هذه القيمة إلى مقياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة (PRS) ١٩٧٩ – ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩

ب) مصداقية النظام القضائي

يعتمد هذا العنصر على عامل المخاطر السياسية (ل) (القانون والنظام) من الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول. يعتمد هذا العنصر على "مقاسين اثنين يكونان عنصرًا واحدًا للمخاطر. كل عنصر فرعي يساوي نصف المجموع الكلي. العنصر الفرعي "القانون" هو لتقييم شدة وحياد النظام القضائي، والعنصر الفرعي "النظام" هو لتقييم مراعاة القانون من قبل العموم." يقوم الدليل الدُّوَلي لمخاطر الدول بقياس القانون والنظام على مقياس من صفر إلى ستة، حيث تشير القيمة العالية إلى احتمالات أقل للمخاطر. بعدها تم نقل هذه القيم إلى مقياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: مجموعة (PRS) ١٩٧٩ – ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩

ج) قيود تنظيمية على بيع العقارات

يعتمد هذا العنصر على مجموعة بيانات البنك العالمي للأعمال التجارية، وهو لقياس الخطوات، والفترة الزمنية، والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية. يستخدم البنك العالمي "حالة نموذجية لصاحب عمل راغب بشراء قطعة أرض وبناية في أكبر مدينة – مسجلة من قبل وخالية من أيِّ منازعات على الملكية." والتكلفة تشتمل على مختلف المصروفات ومنها "الرسوم، وضريبة نقل الملكية، ورسوم الطوابع، وأي دفعات أخرى لازمة بالنسبة للملكية، والكاتب بالعدل، والهيئات العامة أو المحامين. يتم عرض التكلفة على أنها نسبة مئوية من قيمة الملكية، على افتراض ملكية قيمتها ٥٠ مرة دخل الفرد."

تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا في عشرة. حيث إن (Vi) تعبر عن قيمة الخطوات والوقت والتكلفة، في حين أن (Vmax) و (Vmin) تمثلان مجموعة من ٢١ إجراء، ٩٥٦ يوم، و ٣٠.٤% و ١.٠ إجراء، ١.٠ يوم، و ٠.١% على التوالي. الدول التي تكون فيها القيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي فيها القيمة أكبر من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

١) عدد الإجراءات
٢) الوقت (أيام)
٣) التكلفة (% من قيمة الملكية)

المصدر: البنك الدُّوَلي (عدة سنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠) قاعدة بيانات الأعمال التجارية

د) تنفيذ العقود

يعتمد هذا العنصر على مجموعة بيانات البنك العالمي للأعمال التجارية، وهو لقياس "فاعلية تنفيذ العقود من خلال متابعة تطور منازعات بيع البضاعة، وتسجيل الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة من لحظة قيام المدعي بتقديم الدعوى ولغاية السداد الفعلي." تم استخلاص معدل هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا في عشرة. حيث إن (Vi) تعبر عن قيمة الإجراءات والوقت والتكلفة، (Vmax) و (Vmin) تمثلان مجموعة من ٥٨.٠ إجراء، ١٤٥٩.٠ يوم، و

٢٢٧.٣% و ١٤.٠ إجراء، ١٠٩.٠ يوم و ٥.٥% على التوالي. الدول التي تكون فيها القيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدول التي فيها القيمة أعلى من (Vmin) تحصل على تصنيف صفر.

١) عدد الإجراءات
٢) الوقت (أيام)
٣) التكلفة (% من قيمة الدين)

المصدر: البنك الدُّوَلي (عدة سنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠) قاعدة بيانات الأعمال التجارية

المنطقة ٣: الحصول على أموال قوية

أ) نمو الأموال

تم استخدام بيانات عرض الأموال (M1) لقياس معدل النمو في العرض على النقود. يقيس هذا العنصر النمو في عرض الأموال في السنوات الخمس الماضية ناقص النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي الفعلي للسنوات العشر الماضية. تم استخلاص معدلات هذا العنصر باستخدام الصيغة التالية: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) متوسط النمو السنوي لعرض الأموال خلال السنوات الخمس الماضية كما هي معدلة لنمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٥٠% على التوالي. في حالة كان نمو الأموال يساوي النمو الطويل الأمد للناتج الفعلي (أي: نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي خلال السنوات العشر الأخيرة)، عندها تحصل الدولة على نقطة ١٠. إذا كان نمو عرض المال أكبر من النمو الطويل الأمد للناتج الفعلي، تحصل الدولة على أقل من ١٠. الدولة التي فيها القيمة أكبر من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (٢٠١١)، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٩ (على الشبكة)، صندوق النقد الدُّوَلي (سبتمبر ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)، النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بنك فرنسا (٢٠١١)، خدمات البُحوث الاقتصادية (٢٠١١)

ب) التغيير القياسي في التضخم

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لقياس التضخم في هذا العنصر. وتم استخدام الصيغة التالية لتحديد المقياس من صفر إلى ١٠ لكل دولة: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الانحراف النموذجي للدولة بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم خلال السنوات الخمس الماضية. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٢٥% على التوالي. في حالة عدم وجود تغيير في معدل التضخم خلال السنوات الخمس الماضية تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما كان التغير أعلى في نسبة التضخم كلما حصلت الدولة على نقاط أقل. الدولة التي فيها تغير نموذجي أكبر من ٢٥% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (٢٠١١)، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٩ (على الشبكة)، صندوق النقد الدُّوَلي (سبتمبر ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)، النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بنك فرنسا (٢٠١١)، خدمات البُحوث الاقتصادية (٢٠١١)

ج) التضخم: أحدث سنة

تم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لقياس التضخم في هذا العنصر. وتم استخدام الصيغة التالية لتحديد المقياس من صفر إلى ١٠ لكل دولة: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الانحراف النموذجي للدولة بالنسبة للمعدل السنوي للتضخم خلال أحدث سنة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٥٠% على التوالي. وكلما كان التضخم أقل كلما حصلت الدولة على نقاط أعلى. الدولة التي فيها تغير نموذجي أكبر من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (٢٠١١)، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٩ (على الشبكة)، صندوق النقد الدُّوَلي (سبتمبر ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)، النظرة الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بنك فرنسا (٢٠١١)، خدمات البُحوث الاقتصادية (٢٠١١)

د) حرية الحصول على حسابات بنكية بالعملة الأجنبية

هذا العنصر هو لقياس مدى السماح بحسابات بنكية بالعملة الأجنبية، محليًّا وخارجيًّا، ودونَ عوائق. في حالة السماح بالحسابات الأجنبية محليًّا وخارجيًّا دونَ أيِّ عوائق تحصل الدولة على ١٠ نقاط. في حالة السماح بالحسابات الأجنبية محليًّا ولكن ليس في الخارج، تحصل الدولة على ٥ نقاط.

المصدر: صندوق النقد الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)، ترتيبات الصرف والقيود على الصرف.

المنطقة ٤: حرية التجارة على المستوى الدُّوَلي

أ) الضرائب على التجارة الدُّوَلية

١) الإيرادات من الضرائب على التجارة (% من قطاع التجارة)

هذا العنصر الفرعي هو لقياس الضريبة على التجارة الدُّوَلية كنسبة من الواردات والصادرات. تم التوصل إلى المعدلات من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax – Vi) / (– Vmax Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الإيرادات المشتقة من الضرائب على التجارة الدُّوَلية كحصة من الواردات والصادرات. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ١٥% على التوالي. وكلما زادت الضرائب على التجارة الدُّوَلية كحصة من الصادرات والواردات، كلما قلت مرتبة التصنيف. الدولة التي فيها القيمة أكبر من ١٥% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠١١) مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٩ (على الشبكة)

٢) متوسط معدل التعريفة الجمركية

هذا العنصر الفرعي هو لقياس المعدلات غير المرجحة للتعريفة الجمركية، تم تحديد القياس من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) متوسط معدل التعريفة للدولة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٥٠% على التوالي. التعريفة العالية تؤدي إلى تصنيف منخفض. الدولة التي فيها متوسط معدل التعريفة الجمركية أكثر من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي: (عدة سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠) مؤشرات التنمية في العالم، منظمة التجارة العالمية (٢٠١٠)

٣) الانحراف النموذجي لمعدلات التعريفة

هذا العنصر الفرعي هو لقياس الانحراف النموذجي لمعدلات التعريفة. تم التوصل إلى المعدلات من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) الانحراف النموذجي لمعدلات التعريفة للدولة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و ٢٥% على التوالي. الدول التي لديها اختلافات أكبر في معدلات التعريفة تحصل على مستويات أدنى في التصنيف. والدول التي لديها انحراف نموذجي أكثر من ٢٥% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: جوارتني وهال ولوسون (٢٠١١)، منظمة التجارة العالمية (٢٠١٠)

ب) أسعار الصرف في السوق السوداء

هذا العنصر هو لقياس الفرق بين السعر الرسمي للصرف وسعر السوق السوداء في الدولة. تم التوصل إلى تصنيف من صفر إلى ١٠ باستخدام الصيغة التالية: (Vmax - Vi) / (Vmax - Vmin) مضروبًا بعشرة. حيث تمثل (Vi) أفضل سعر للصرف في السوق السوداء للدولة. تم تحديد قيم (Vmin) و (Vmax) بصفر و٥٠% على التوالي. في حالة عدم وجود سوق سوداء للصرف تحصل الدولة على ١٠ نقاط. وكلما زاد الفرق بين هذا السعرين كلما انخفض التصنيف. الدول التي لديها قيمة أعلى من ٥٠% تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البُحوث المالية (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ٢٠٠٩).

ج) قيودُ رأسِ المالِ

هذا العنصر هو لقياس القيود الموضوعة على المعاملات الرأسمالية، مع التركيز على دراسة ١٣ نوع مختلف من أنواع الرقابة الدُّوَلية على رأس المال بحسب ما هي واردة في تقرير صندوق النقد الدُّوَلي. وقد تم التوصل إلى تصنيف الدول من صفر إلى ١٠ من خلال حساب عدد أدوات الرقابة غير المفروضة كنسبة من إجمالي أدوات الرقابة، وبعدها تم ضربها بعشرة.

المصدر: صندوق النقد الدُّوَلي: (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)، التقرير السنوي لترتيبات الصرف والقيود على الصرف.

المنطقة ٥: تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

أ) قوانين سوق الائتمان

١) ملكية البنوك

يعتمد تصنيف هذا العنصر الفرعي على نسبة الودائع البنكية المحتفظ بها لدى بنوك ذوات ملكية خاصة. عندما تكون الودائع الخاصة بين ٩٥% إلى ١٠٠% تحصل الدولة على ١٠ نقاط. في حالة تراوح الودائع الخاصة بين ٧٥% و ٩٥% تحصل الدولة على ٨ نقاط. في حالة تراوح الودائع بين ٤٠% و ٧٥% تحصل الدولة على ٥ نقاط. وفي حالة كانت الودائع الخاصة تتراوح بين ١٠% و ٤٠% تحصل على نقطتين، وتحصل الدولة على تصنيف صفر في حالة كانت الودائع الخاصة أقل من ١٠% من إجمالي الودائع البنكية.

المصدر: بانكنوت (٢٠١١)، البنك المركزي لجزر القمر (٢٠١١)، بنك جيبوتي المركزي (٢٠١١)، بنك موريتانيا المركزي (٢٠١١)، مجموعة البنك الدُّوَلي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧)

٢) منافسةُ البنوكِ الأجنبيةِ

يعتمد هذا العنصر الفرعي على عنصرين مختلفين: نسبة الأصول البنكية التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية، وعدد طلبات تراخيص بنوك تجارية مرفوضة من مؤسسات أجنبية كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات الحصول على تراخيص بنوك تجارية من المؤسسات الأجنبية. في حالة قيام الدولة بالموافقة على جميع أو معظم طلبات البنوك الأجنبية، وإذا كانت البنوك الأجنبية تمتلك حصة كبيرة من موجودات القطاع البنكي، عندها تحصل الدولة على تصنيف أعلى بموجب الجدول التالي:

معدل رفض تراخيص بنوك أجنبية (رفض/طلبات)

		صفر %	صفر إلى ٤٩%	٥٠ إلى ١٠٠%
موجودات البنوك الأجنبية كحصة من إجمالي موجودات القطاع البنكي	٨٠ – ١٠٠%	١٠	٨	٥
	٤٠ – ٧٩%	٩	٧	٤
	صفر – ٣٩%	٨	٦	٣

المصدر: مجموعة البنك الدُّوَلي (٢٠٠٣، ٢٠٠٧)

٣) التحكم بمعدلات الفائدة / معدلات سلبية حقيقية للفائدة

يعتمد هذا العنصر الفرعي على عنصرين فرعيين: المعدل الفعلي للفائدة (أي: معدل فائدة الإقراض ناقص نسبة التضخم بحسب قياس مؤشر سعر المستهلك) والفرق بين معدلات فوائد الإقراض والإيداع. في حالة كان المعدل الحقيقي للفائدة إيجابيًا ويتم تحديد معدلات الفائدة أساسًا من قبل السوق (أي أن معدل فائدة الإقراض لا يزيد لأكثر من ٨% من معدل فائدة الإيداع) تحصل الدولة على تصنيف ١٠. في حالة كانت المعدلات الفعلية سالبة إلى حد ما (أقل من ٥%)، وكان التفاوت كبيرًا بين معدلات الإيداع والإقراض ٨% أو أكثر، تحصل الدولة على ٨ نقاط. في حالة كان المعدل الفعلي لفائدة الإقراض سالبًا باستمرار بمبلغ مكون من عدد واحد، وكان الفرق بين فائدة الإقراض والإيداع بنسبة ١٦% أو أكثر، تحصل الدولة على ٦ نقاط. في حالة كانت معدلات فائدة الإقراض والإيداع مختلفة بنسبة ٤٢% أو أكثر، وكانت المعدلات الفعلية غالبًا سالبة بنسبة ١٠% أو أكثر، تحصل الدولة على ٤ نقاط. في حالة كانت المعدلات الفعلية للإقراض سالبة باستمرار بمبلغ مكون من عددين، وكان الاختلاف بين معدلات الإقراض والإيداع بنسبة ٣٢% أو أكثر، تحصل الدولة على تصنيف ٢. تحصل الدولة على تصنيف صفر في حالة كانت معدلات فائدة الإقراض والإيداع تختلف بنسبة ٣٦% أو أكثر، وكانت المعدلات الفعلية للإقراض سالبة باستمرار بقيمة مكونة من عددين أو تعرضت سوق الائتمان لنسبة عالية من التضخم أدت إلى استبعادها بالكامل تقريبًا.

المصدر: صندوق النقد الدُّوَلي (٢٠١١ ب)، الإحصائيات الاقتصادية الدُّوَلية، صندوق النقد السعودي (٢٠١٠)، البنك العالمي (عدة سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، وحدة المعلومات الاقتصادية (٢٠١١).

٤) الحصول على الائتمان

يعتمد العنصران الفرعيان التاليان على مؤشر الحقوق القانونية ومؤشر معلومات الائتمان من البنك العالمي للأعمال التجارية.

أ) مؤشر الحقوق القانونية

يقيس مؤشر الحقوق القانونية المدى الذي تسهل فيه قوانين الضمانات والإفلاس حماية حقوق المقترض والمقرض، وبالتالي تسهيل الإقراض. يشتمل المؤشر على ٧ نواحي ترتبط بالحقوق القانونية في قوانين الضمانات و ٣ نواحي ترتبط بقانون الإفلاس. تحصل الدولة على تصنيف ١ لكل ناحية من هذا المؤشر. تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ١٠. والتصنيف العالي يشير إلى قوانين الضمانات والإفلاس هي مصممة جيدًا لزيادة الوصول إلى الائتمان.

ب) مؤشرُ معلوماتِ الائتمانِ

يقيس مؤشر معلومات الائتمان القوانين التي تؤثر على مجال، وسهولة وجودة معلومات الائتمان المتوفرة من خلال السجلات العامة أو الخاصة. تحصل الدولة على تصنيف ١ لكل ناحية من النواحي الستة التي يشملها المؤشر. تتراوح درجات المؤشر من صفر إلى ٦، وتشير القيمة العالية إلى مدى زيادة توفر معلومات الائتمان من السجلات العامة أو الخاصة، لغرض تسهيل قرارات الائتمان. بعدها تم تحويل القيمة من صفر إلى ٦ إلى قياس من صفر إلى ١٠.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية (١٩ أغسطس ٢٠١١)

ب) قوانينُ سوقِ العملِ

١) مؤشر الصَّرامة في التوظيف

أ) مؤشر صعوبة التوظيف

يستخدم مؤشر صعوبة التوظيف لقياس: (١) ما إذا كان بالإمكان استخدام عقود لأجل للقيام بمهام مؤقتة فقط، و (٢) أقصى فترة تراكمية للعقود لأجل، و (٣) معدل الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو للموظف لأول مرة بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة للعامل. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠ حيث تشير القيمة الأعلى إلى المزيد من المرونة في القوانين.

ب) مؤشر صرامة ساعات العمل

يحتوي هذا المؤشر على ٥ عناصر:

(١) هل توجد قيود على العمل الليلي؟

(٢) هل توجد قيود على عمل الإجازة الأسبوعية؟

(٣) هل أسبوع العمل يتكون من ٥.٥ يوم؟

(٤) هل بالإمكان تمديد أسبوع العمل إلى ٥٠ ساعة أو أكثر (شاملة العمل الإضافي) لمدة شهرين بالسنة؟

(٥) هل الإجازة السنوية المدفوعة الراتب تساوي ٢١ يوم عمل أو أقل. ولكل واحد من هذه الأسئلة يُشير الجواب كلا إلى زيادة صرامة القوانين. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى المزيد من المرونة في القوانين.

ج) مؤشرُ صعوبةِ الفصلِ من العملِ

يحتوي هذا المؤشر على ٨ عناصر:

(١) هل يمنع اللجوء إلى الاستغناء عن الموظفين كأساس لفصل العمال؟

(٢) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر (وكالات حكومية مثلًا) في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد؟

(٣) هل يحتاج صاحب العمل إلى إعلام طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل؟

(٤) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن خدمات عامل واحد؟

(٥) هل يحتاج صاحب العمل إلى موافقة طرف آخر في حالة الاستغناء عن مجموعة من ٢٥ عامل؟

(٦) هل يلزم القانون صاحب العمل دراسة خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل الفصل بسبب الاستغناء عن الخدمة؟

(٧) هل تنطبق قوانين الأفضلية على حالة الاستغناء عن الخدمة؟

(٨) هل تنطبق قوانين الأفضلية على إعادة التعيين. ويتم قياس المؤشر على مقياس من صفر إلى ١٠٠ (حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة صرامة القوانين)، وبعدها تم تحويلها إلى مقياس من صفر إلى ١٠، حيث تشير القيمة الأعلى إلى المزيد من المرونة في القوانين.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية (١٩ أغسطس ٢٠١١).

٢) تكاليف التوظيف الإلزامية (نسبة مئوية من الراتب)

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس التكلفة، عدا عن الراتب، لتوظيف موظف. ويشتمل على دفعات التأمينات الاجتماعية (بما فيها صناديق التقاعُد، والمرض، والأمومة والتأمين الصحي، وإصابات مكان العمل، وبدل العائلة والمساهمات الإلزامية الأخرى) وضريبة الرواتب. وكلما انخفضت تكاليف التوظيف كلما ارتفع التصنيف. تصنيف هذا العنصر يساوي: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل

تكاليف توظيف الموظف، عدا عن الراتب. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) عند ٥٥.٢% و ٠.٠% على التوالي. الدولة التي تحصل على قيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي تحصل على قيمة أعلى من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية (١٩ أغسطس ٢٠١١).

٣) تكاليف الفصل من العمل (الأجرة بالأسبوع)

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس "تكلفة متطلبات الإخطار المسبق، ودفعات الفصل من العمل والغرامات الناتجة عن إنهاء خدمة عامل مستغنى عنه، ويشار إليها بالأجرة الأسبوعية." تصنيف هذا العنصر يساوي: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل فصل الموظف من العمل. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) عند ٣٥٩.٧ أسبوع و ٠.٠ أسبوع على التوالي. الدولة التي تحصل على قيمة أقل من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي تحصل على قيمة أعلى من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية (١٩ أغسطس ٢٠١١).

٤) التَّجنيدُ

يستخدم هذا العنصر الفرعي لقياس فترة التجنيد الإلزامي. الدول التي لا توجد فيها قوانين التجنيد الإلزامي تحصل على ١٠ نقاط. في حالة فترة التجنيد الإلزامي لمدة ستة شهور أو أقل، تحصل الدولة على ٥ نقاط. في حالة كانت فترة التجنيد الإلزامي أكثر من ٦ شهور، لكن لا تزيد لأكثر من ١٨ شهر، تحصل الدولة على تصنيف ٣، في حالة كانت الفترة أكثر من سنة لكنها لا تزيد لأكثر من ١٨ شهر تحصل الدولة على تصنيف ١، والدولة التي فيها تزيد الفترة لأكثر من ١٨ شهر تحصل على تصنيف صفر.

المصدر: اتحاد منع استخدام الصغار في الحرب (٢٠٠٨) المعهد الدُّوَلي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)

ج) قوانينُ الأعمالِ التجاريةِ

١) تأسيسُ شركةٍ

يستخدم هذا المؤشر الفرعي لقياس مدى سهولة المباشرة بالعمل التجاري من خلال مراجعة عدد الإجراءات، والوقت اللازم لتنفيذ هذه الإجراءات، وتكلفة تأسيس عمل تجاري ومن ضمنها الرسوم، ومتطلبات الحد الأدنى من رأس المال اللازم لتأسيس شركة بصورة رسمية. تصنيف هذا العنصر يساوي: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل الإجراءات، والوقت، والتكلفة، وقيمة الحد الأدنى لرأس المال. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) عند ١٩.٠ إجراء، ٢٠٣.٠ أيام، ٨٣٥.٤%، و ٥.١١١.٩%، و ٢.٠ إجراء، ٢.٠ يوم، ٠.٠%، ٠.٠% على التوالي. الدولة التي تحصل على قيمة أقل

من (Vmin) تحصل على ١٠ نقاط، في حين أن الدولة التي تحصل على قيمة أعلى من (Vmax) تحصل على تصنيف صفر.

أ) عدد الإجراءات

ب) الفترة (أيام)

ج) التكلفة (نسبة % من دخل الفرد)

د) الحد الأدنى لرأس المال (نسبة % من دخل الفرد)

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية (١٩ أغسطس ٢٠١١).

٢) إغلاقُ عملٍ تجاريٍّ

يستخدم هذا المؤشر الفرعي لقياس مدى صعوبة إغلاق شركة تجارية. ويقوم هذا المؤشر بقياس وقت وتكلفة إغلاق الشركة بالإضافة إلى معدل التحصيل (سنت للدولار). معدل الوقت والتكلفة يساوي: (Vmax – Vi) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. بالنسبة لمعدل التحصيل، تم استعمال الصيغة التالية: (Vi – Vmax) / (Vmax – Vmin) مضروبًا بعشرة. (Vi) تمثل الوقت والتكلفة ومعدل التحصيل. تم تحديد (Vmax) و (Vmin) ١٠.٠ سنة، ٧٦.٠%، ٩٢.٦% و ٠.٤ سنة، ١.٠%، ٠.٠% على التوالي.

أ) الفترة (سنوات)

ب) التكلفة (نسبة % من العقار)

ج) معدل التحصيل (سنت بالدولار)

المصدر: البنك الدُّوَلي (٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠)، قاعدة بيانات الأعمال التجارية (١٩ أغسطس ٢٠١١).

المـراجــعُ

إيال أي بي و كي جورجيوس (١٩٩٨) "مكونات الحرية الاقتصادية والنمو: دراسة بحثية "جورنال أوف ديفيلوبينج إيرياز ٣٢ (الربيع): ٣٢٧ – ٣٨.

سالم ناصر الإسماعيلي، أميلا كارابيجوفيتش، وفريد ماك ماهون (٢٠٠٥) "الحرية الاقتصادية في العالم العربي". أوجوستو لوبيز – كلاروس وكلاوس شواب "تقرير تنافسية العالم العربي ٢٠٠٥" جنيف: منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠٠٥): ١٢٩ – ١٤١.

المؤسسة المصرفية العربية (٢٠٠٦) متوفرة على الشبكة مباشرة (www.arabbanking.com)

بنجوا إم و بي سانشيز – روبلز (٢٠٠٣) "الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية الاقتصادية والنمو: دليل جديد من أمريكا اللاتينية". يوروبيان جورنال أوف بولوتيكال إيكونومي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٥٢٩ – ٤٥.

بيرجن نيكلاس (٢٠٠٣) "منافع الحرية الاقتصادية: دراسة" مجلة إندبندت ريفيو ٨، ٢ (الخريف): ١٩٣ – ٢١١.

علي بلبل وفتح الدين أيتم (٢٠٠٦). تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وما بين الدول العربية في العالم العربي، ١٩٩٠ – ٢٠٠٣. الاقتصاد العالمي ٢٩ – ٩ (سبتمبر): ١٢٦٧ – ٩٣.

كارلسون إف. و إس. لوندستروم (٢٠٠٢) "الحرية الاقتصادية والنمو: تحلل الآثار" مجلة بابليك شويس ١١٢، ٤/٣ (سبتمبر): ٣٣٥ – ٤٤.

داوسون جي دبليو. (١٩٩٨) "المؤسسات والاستثمار والنمو: دليل جديد عبر الدول وبيانات اللجنة" مجلة إيكونوميك إنكواري ٣٦ (أكتوبر): ٦٠٣ – ١٩.

داوسون جي دبليو (٢٠٠٣) "ضحايا العلاقة بين الحرية والنمو" يوروبيان جورنال أوف بولوتيكال إيكونومي ١٩، ٣ (سبتمبر): ٤٧٩ – ٩٥.

دي هان جي. و جي – أي ستورن (٢٠٠٠) "حول العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي" يوروبيان جورنال أوف بولوتيكال إيكونومي ١٦: ٢١٥ – ٤١.

دي هان، جيكوب، و سي جي سيرمان (١٩٩٨) "دليل إضافي على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي" بابليك شويس ٩٥: ٣٦٣ – ٨٠.

دي هان، جيكوب، جان إيجبرت ستورم والكو زانبيرج (٢٠٠٩)، تأثير الأزمات المالية والاقتصادية على الحرية الاقتصادية. جيمس جوارتني وروبرت لوسون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٩ (معهد فريزر) ٢٥ – ٣٦.

دوكولياجوس، كريس ومحمد علي أولوباسوجلو (٢٠٠٦) "الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: هل تؤدي المواصفات إلى فرق؟" يوروبيان جورنال أوف بولوتيكال إيكونومي. المجلد ٢٢ (١)، صفحة ٦٠ – ٨١.

دريزنك هانوز، مارجريتا، شريف الديواني وطارق يوسف (٢٠٠٧). تقرير التنافسية العالمية ٢٠٠٧. جنيف: مؤتمر الاقتصاد العالمي.

إيستون إس تي. و إم أي ووكر (١٩٩٧) "الدخل والنمو والحرية الاقتصادية" أميريكان إيكونومك ريفيو ٨٧، ٢ (مايو): ٣٢٨ – ٣٢.

قاعدة بيانات أيكون ستاتس (٢٠٠٥) متوفر على الموقع التالي (http://www.econstats.com/home.htm) كما في سبتمبر ٢٠٠٥.

ايد، فلورنس (بدون تاريخ) التمويل المبادر لتكوين الوظائف في العالم العربي: عوامل الاستراتيجية. برنامج الاستثمار.

دينا النجار (٢٠٠٦). تقرير البنك العالمي (سبتمبر): البنك العالمي.

إدارة معلومات الطاقة (أبريل ٢٠٠٩)، النفط الخام والوقود السائل في العالم.

دار الاستثمار العالمي (فبراير ٢٠٠٩)، النظرة الاقتصادية والاستراتيجية في مصر.

جريسولد دي تي (٢٠٠٤) "استبدال الطغيان بالحرية: كيف تقوم الأسواق المفتوحة بتخصيب التربة للديموقراطية" تحليل سياسات التجارة العدد ٢٦ (يناير) واشنطن العاصمة: معهد كاتو.

هيربرت جروبل (٢٠٠٩) تأثير الانكماش الأمريكي وسياسات القتال على الحرية الاقتصادية. جيمس جوارتي وروبرت لوسوم، الحرية الاقتصادية في العالم التقرير السنوي ٢٠٠٩ (معهد فريزر)

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع والتر بلوك (١٩٩٦) "الحرية الاقتصادية في العالم: ١٩٧٥ – ١٩٩٥. معهد فريزر.

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون (٢٠٠٤). الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٤. فانكوفر بي سي: معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع ايريك جارتزك (٢٠٠٥) "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٥". معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع ويليام إيسترلي (٢٠٠٦) "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٦" معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع راسل إس سوبل وبيتر تي ليسون (٢٠٠٧) "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٧" معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع سيث نورتون (٢٠٠٨) "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٨" معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون (٢٠٠٩) "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠٠٩" معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

جوارتني، جيمس جوشوا، هال وروبرت لوسون (٢٠١٠) "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١٠" معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

جوارتني، جيمس وروبرت لوسون مع جوشوا، هال (٢٠١١) "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١١" معهد فريزر. متوفر على الشبكة (www.freetheworld.com).

هرتوج ستيفن (٢٠٠٧) "دول مجلس التعاون الخليجي واندماجها مع الاقتصاد العربي: مثال جديد". سياسة الشرق الأوسط ١٤، ١: ٥٢ – ٦٨.

إتش إس بي سي للبحوث العالمية (أبريل ٢٠٠٩)، الثقل: النظرة الاقتصادية للخليج: www.research.hsbc.com

الدُّوَلية للخدمات المالية، لندن (مارس ٢٠٠٩) الصناديق السيادية.

فاكر انتصار (يوليو ٢٠٠٩)، لمحة من الأزمة الاقتصادية، نشرة الإصلاحات العربية. ٧، ٦

كلاروس لوبيز، أوجوستو وكلاوس شاوب (٢٠٠٥) تقرير التنافسية في العالم العربي ٢٠٠٥، المنتدى العالمي للاقتصاد.

مورجان ستانلي (٢٠٠٧) الصناديق السيادية.

نولاند ماركوس وهوارد باك (٢٠٠٧) الاقتصاديات العربية في عالم متغير ٢٠٠٧. معهد بترسون للاقتصاد الدُّوَلي.

نورتون سيت دبليو وجيمس جوارتني (٢٠٠٨) الحرية الاقتصادية والفقر في العالم. جيمس جوراتني وروبرت لوسون الحرية الاقتصادية في العالم: ٢٠٠٨ التقرير السنوي (معهد فريزر ٢٠٠٨)

ماهرة روي (٢٠٠٥) مناطق التجارة الحرة تبعد الرسوم الجمركية على التجارة بين الدول العربية. مراجعة الضرائب الدُّوَلية.

مصادر البيانات

لجنة التجارة الكندية، سورية (٢٠١٠). اتصالات شخصية بواسطة البريد الالكتروني من دولي داروس إلى ميجيل سيرفانتس، ٢٦ يوليو ٢٠١٠.

بنكسكوب (٢٠١١) (معلومات حول عالم البنوك) https://bankscope.bvdep.com

بنك جزر القمر المركزي (٢٠٠٩)، التقرير السنوي:

http://www.banquecomores.km/pdf/Rapport_annuel_2009.pdf

بنك جزر القمر المركزي (٢٠١١): هيكلية النظام البنكي في جزر القمر: http://www.banque-comores.km/bcc_histoire_mission.php في ١٥ أغسطس ٢٠١١

بنك جيبوتي المركزي (٢٠١١)، المؤسسات المالية والمصرفية: http://www.banque-centrale.dj

في ١٥ أغسطس ٢٠١١.

بنك موريتانيا المركزي (٢٠١١)، هيكلية النظام المصرفي: http://www.bcm.mr/Pages/accueil.aspx في ٣١ أغسطس ٢٠١١.

بنك فرنسا (٢٠١١)، منطقة الفرنك، مجموعة احصائيات من منطقة الفرنك: <www.banque-france.fr/fr/eurosys/telechar/zonefr/cemac_et_comores/comores.xls>

في ١٩ أغسطس ٢٠١١

صادرات شامبان – اردين (٢٠١٠) موريتانيا: <www.champagne-ardenneexport.com/fr/fiches-pays/mauritanie/environnement-des-affaires>

في ١١ أغسطس ٢٠١٠.

تحالف منع استخدام الأطفال في الأعمال العسكرية (٢٠٠٨). التقرير العالمي ٢٠٠٨:

<http://www.childsoldiersglobalreport.org/files/country_pdfs/FINAL_2008_Global_ Report.pdf>

في ١٥ أغسطس ٢٠١١.

جزر القمر، الإدارة العامة للاستيراد (٢٠٠٥)، القانون العام للاستيراد (رقم: ٠١٨/٨٥ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨٥). شاملاً المرفقات والقوانين بعد ١٩٨٥:

<http://comoros.eregulations.org/media/code%20des%20impots%2epdf>

في ٣١ أغسطس ٢٠١١.

دالاني زاليهاتا (٢٠٠٣)، دليل الاقتصادر في جزر القمر:

<www.beit-salam. km/download/guide-eco_comores.pdf>

في ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

دولويت (٢٠٠٧)، الاستثمار في أفريقيا، الصومال للدراسة

ديلويت (٢٠١٠)، مختصر الدليل الدولي للضريبة والأعمال:

<www.deloitte.com/view/en_GX/global/services/tax/international-tax/international-tax-and-business- guides/all-jurisdictions/index.htm>

في ١١ أغسطس ٢٠١٠.

جيبوتي، وزير المالية (٢٠١٠)، القانون العام للاستيراد:

<www.ministerefinances.dj/code general d'impot>

في ١١ أغسطس ٢٠١٠.

خدمات البحوث الاقتصادية، وزارة الزراعة الأمريكية (٢٠١١)، البيانات الدولية للاقتصاد الكلي: www.ers.usda.gov/data/macroeconomics في ١٩ أغسطس ٢٠١١.

وحدة المعلومات الاقتصادية (٢٠١١) طلب بيانات:

<http://www.economistgroup.com>

ايرنست اند يونج (٢٠٠٣) ايرنست اند يونج في الشرق الأوسط، تجميع ونشر مكاتب ايرنست اند يونج في المنطقة.

ايرنست اند يونج (٢٠١٠) قانون الضريبة في ليبيا ٢٠١٠/٧ الصادر في ٢٨ يناير ٢٠١٠.

جوارتني، جيمس، روبرت لاوسن وجوشوا هال (٢٠١١)، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي ٢٠١١، معهد فريزر:

<www.freetheworld.com>

موريتانيا، وزير المالية (٢٠٠٥)، القانون العام للاستيراد (١٩٨٢)، مع الملحقات والقوانين بعد ١٩٨٥: <http://www.investinmauritania.gov.mr/IMG/pdf/code_impots.pdf>

كي بي ام جي في الجزائر (٢٠١٠) دليل المستثمر في الجزائر، بيكسال للاتصالات، الجزائر

برايس واتر هاوس كوبرز (٢٠١٠) مخلص الضريبة من حول العالم:

<http://www.pwc.com/gx/en/worldwide-tax-summaries/index.jhtml>

في ١١ أغسطس ٢٠١٠.

مجموعة بي ار اس (١٩٧٩ – ٢٠٠٩)، الدليل الدولي لمخاطر الدول. تم شراء البيانات من: http://www.prsgroup.com

وكالة النقد السعودية (٢٠١٠) التقرير السنوي السادس والأربعون:

<http://www.sama.gov.sa/sites/samaen/ReportsStatistics/ReportsStatisticsLib/5600_R_Annual_EN_2010_11_14.pdf>

في ١٥ أغسطس ٢٠١١.

منظمة التجارة العالمية (٢٠١٠)، معلومات التعرفة حول العالم:

<www.wto.org/english/res_e/booksp_e/tariff_profiles10_e.pdf>

في ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٧) التوازن العسكري ٢٠٠٧. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٨) التوازن العسكري ٢٠٠٨. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٩) التوازن العسكري ٢٠٠٩. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (٢٠١٠) التوازن العسكري ٢٠١٠. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ أ)، التقرير السنوي حول ترتيبات الصرف والقيود على الصرف

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥)، التقرير السنوي حول ترتيبات الصرف والقيود على الصرف

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ أ)، التقرير السنوي حول ترتيبات الصرف والقيود على الصرف

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧ أ)، التقرير السنوي حول ترتيبات الصرف والقيود على الصرف

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨ أ)، التقرير السنوي حول ترتيبات الصرف والقيود على الصرف

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩)، التقرير السنوي حول ترتيبات الصرف والقيود على الصرف

صندوق النقد الدولي (٢٠١٠)، التقرير السنوي حول ترتيبات الصرف والقيود على الصرف

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب)، إحصائيات المالية الحكومية، الكتاب السنوي

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ ب)، إحصائيات المالية الحكومية، الكتاب السنوي

صندوق النقد الدولي (٢٠١١ ب)، إحصائيات المالية الحكومية، الكتاب السنوي

<http://elibrary-data.imf.org/>

في ٢٥ أغسطس ٢٠١١.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٦ ج) دراسات مالية واقتصادية في العالم، النظرة الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٨ ب) دراسات مالية واقتصادية في العالم، النظرة الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مايو)

صندوق النقد الدولي (مايو ٢٠٠٩) دراسات مالية واقتصادية في العالم، النظرة الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى:

http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2009/MCD/eng/mreo0509.pdf

صندوق النقد الدولي (٢٠١٠ ب) دراسات مالية واقتصادية في العالم، النظرة الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مايو)

صندوق النقد الدولي (٢٠١١ أ) دراسات مالية واقتصادية في العالم، النظرة الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مايو)

صندوق النقد الدولي (يناير ٢٠٠٩) تحديث النظرة الاقتصادية العالمية: الركود العالمي يتحدى السياسات.

البحوث المالية

البحوث المالية (٢٠٠٣) دليل بنك ام ار أي إلى العملات الأجنبية (الطبعة ٤٩)، البحوث المالية انك.

البحوث المالية (٢٠٠٦/٢٠٠٥) دليل بنك ام ار أي إلى العملات الأجنبية (الطبعة ٤٩)، البحوث المالية انك.

البحوث المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٦) دليل بنك ام ار أي إلى العملات الأجنبية (الطبعة ٤٩)، البحوث المالية انك.

البحوث المالية (٢٠٠٨/٢٠٠٧) دليل بنك ام ار أي إلى العملات الأجنبية (الطبعة ٤٩)، البحوث المالية انك.

البحوث المالية (٢٠٠٩/٢٠٠٨) دليل بنك ام ار أي إلى العملات الأجنبية (الطبعة ٤٩)، البحوث المالية انك.

البحوث المالية (٢٠٠٩) دليل بنك ام ار أي إلى العملات الأجنبية (الطبعة ٤٩)، البحوث المالية انك.

البنك الدولي

مجموعة البنك العالمي (٢٠٠٣)، دراسة البنك العالمي لقوانين ورقابة البنوك:

<http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_

bank_regulation_database.htm>.

مجموعة البنك العالمي (٢٠٠٧)، دراسة البنك العالمي لقوانين ورقابة البنوك:

<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH

/0,,contentMDK:20345037~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html#Survey_III>

في ٢٤ يوليو ٢٠٠٧.

البنك العالمي (مايو ٢٠٠٩) الآفاق الاقتصادية العالمية: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/

COUNTRIES/MENAEXT/0,,contentMDK:22013584~menuPK:247603~pagePK:2865106~piPK:2865128~theSitePK:256299,00.html>.

البنك العالمي (عدة سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠) مؤشرات التنمية العالمية (الطبعة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠). البنك الدولي للإعمال والتنمية والبنك العالمي.

البنك العالمي (٢٠١١) مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٩ (مباشرة على الشبكة):

http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

البنك العالمي (عدة سنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠). قاعدة بيانات الأعمال التجارية:

<http://www.doingbusiness.org>